وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تداعيات الأزمة الليبية على المنطقة المغاربية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتجية

إعداد الطالبة:

بوطبة وسيلة

إشراف الاستاذة:

أ. قادري مليكة

السنة الجامعية:2014-2015

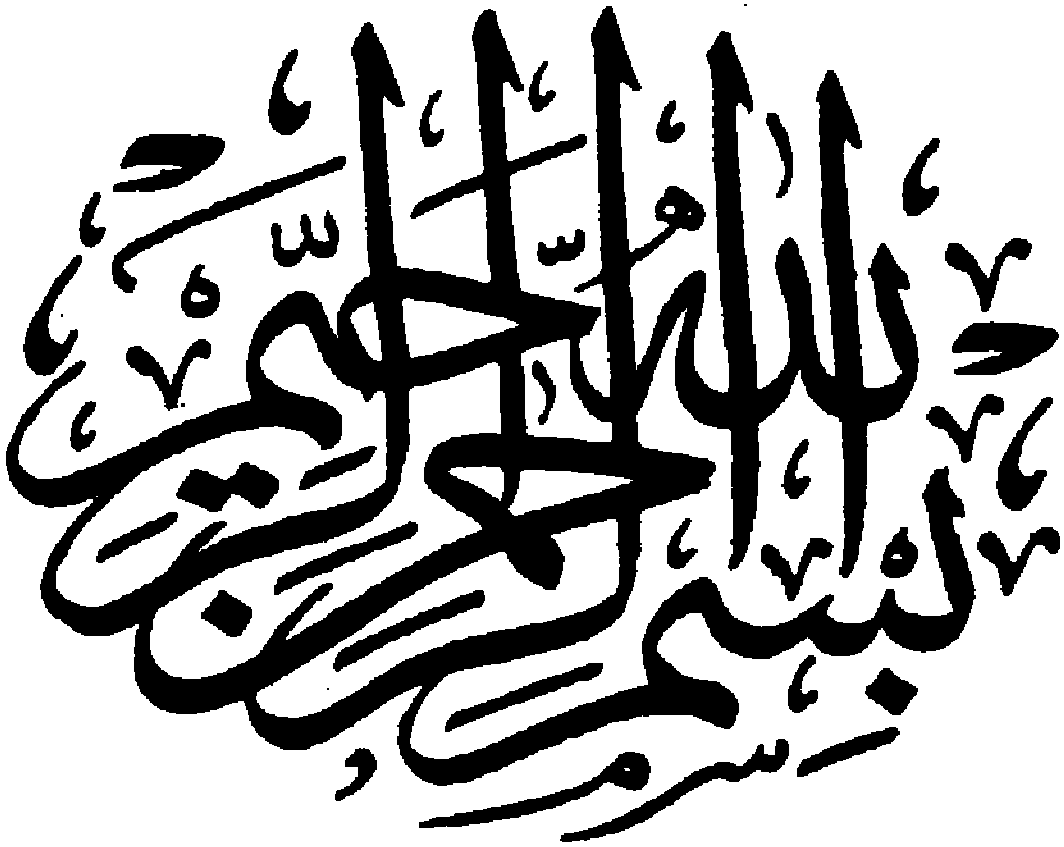

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾
النمل: ١٩

شكر وعرفان

بعد التحية لله كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وبعد الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلام

نتوجه بالشكر إلى الأستاذة الفاضلة "قادري مليكة " التي كانت خير ملصح وخير موجه لي فلم تبخل علي بوقت أو جهد أو معرفة وزودتني بملاحظاتها القيمة التي أفدتني طوال فترة بحثني هذا , إليها نتقدم بخالص امتناننا وأوفر تقديرنا .

كما نتوجه بالشكر أيضا إلي كل أساتذة الذين رافقونا طيلة مشوارنا الجامعي وإلى كل عمال إدارة قسم الحقوق والعلوم السياسية

وتشكراتنا إلى كل عمال المكتبة الجامعية الذين مدو لنا يد العون والمساعدة ولكل من ساهم في خروج هنا العمل إلى العمل إلى النور ولو بكلمة طيبة وشكرا جزيلا .

مقدمة

تعرضت ليبيا شأن العديد من البلدان العربية لتسونامي التغيير الذي أحدث تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي ، والتي كانت خاضعة لحكم العقيد معمر القذافي و أفراد أسرته لما يقارب 41 عاما، وسيطرة القبلية على مفاصل الدولة، مما حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار.

وقد كانت هناك مجموعة من التراكمات والدوافع الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الليبي دفعت الشعب إلى إعلان انتفاضته والمتمثلة في الكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها ، ولعل هذا ما يفسر سر انطلاق الأحداث في المناطق الشرقية من البلاد .ومن خلال تحليل الأحداث التي شهدتها ليبيا منذ تولي العقيد القذافي سدة الحكم ،نستدل على قوة النظام ، فنرى أن الشعب لم يستطع قيادة عملية التغيير بنفسه، نتيجة للسياسة الصارمة لنظام القذافي، والذي جعل لنفسه أسسه الفكرية ، وأوجد لنفسه الأدوات والآليات التي تضمن استمراريته ومنها تشكيل اللجان الثورية، إلى جانب اعتماده على السياسة القبلية، كعنصر أساسي في نظام حكمه.

لذا نجد أن حركة الاحتجاجات التي حدثت في ليبيا قد طال مداها وتطورت لتصبح نزاع مسلح بين المعارضة والنظام ، وتعدى هذا النزاع نطاق التحكم والسيطرة ، بالشكل الذي دفع المجتمع الدولي إلى التدخل من خلال قوات حلف الناتو ، فالدول الغربية لها أجندة ، لكن الأجندة لم تكن سابقة للثورة الليبية، ولكنها أجندة بدؤوا رسمها للتعامل مع النتائج ، بل وكيفية توجيه النتائج، والانطلاق نحو الوجهة التي يريدونها هذه الأزمة أدت إلى تدهور الوضع الأمني هناك وجعلته يصطبغ بالهشاشة, وهي بالتأكيد الأزمة الأكثر تطورا وخطورة على ليبيا وبما ان ليبيا واحدة من دول المغرب العربي فان الاحداث التي فيها

ستشكل خطر على دول المنطقة خاصة في ظل تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا جراء انتشار المليشيات والجماعات المسلحة

وعليه سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على فترة حكم القذافي و ما يميز هذه الفترة من سياسة منتهجة، و كذلك مرحلة ما بعد القذافي وما عرفته من انتشار رهيب للسلاح، و تأثيراته على الأمن المغاربي.

أهمية الموضوع: .

وتتلخص في كونه يسلط الضوء على التهديدات الأمنية للمنطقة المغاربية القادمة من جارتها ليبيا خاصة و أن هذا البلد ظل يشكل مصدر للمشاكل التي ألقت بظلالها على أمن المنطقة المغاربية منذ تولي العقيد القذافي الحكم، إلى ما بعد فترته حتى يومنا هذا.كما تبرز الأهمية جليا في كونه يعتبر موضوع الساعة ويخص واحدة من الدول المؤثرة في المغرب العربي.

أهداف الدراسة

- يميز هذا النظام عن باقي الأنظمة دراسة و معرفة طبيعة نظام الحكم في ليبيا
- معرفة أهم الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب الأزمة في ليبيا و معرفة أهم التداعيات على المنطقة المغاربة
- الوصول إلى أهم السيناريوهات التي يمكن أن نصل إليها في ظل الوضع الراهن

أسباب اختيار الموضوع: .

- كونه موضوع الساعة.
- يمس مباشرة بأمن المنطقة المغاربية.

- قلة أو انعدام الدراسات المهتمة بهذا الموضوع خاصة أثناء فترة حكم القذافي.
- محاولة تقديم عمل يكون مرجع لدراسات مستقبلية من طرف الآخرين.
- اهتمامي الشخصي والرغبة في دراسة مثل هذه المواضيع.

الصعوبات:

كثيرة هي الصعوبات التي قد تواجه الباحث عند تطرقه إلى القضايا المرتبطة بموضوع الأمن، ولعل أبرزها يمكن تلخيصها في قلة المعطيات و الإحصائيات الرسمية لبعض الأرقام المتعلقة بالقضايا الأمنية، وكذلك قلة المراجع أو انعدامها إلا بعض الإشارات الخفيفة للموضوع التي تصدر في المقالات و الكتب من حين لآخر، هذا فيما يخص مرحلة وقت القذافي، أما فيما يتعلق بمرحلة ما بعده فنظرا لكون الموضوع موضوع الساعة و مازال قائما لوقتنا هذا ما أدى لقلة المؤلفات المتطرقة للموضوع، ما عدى المقالات و الدراسات الإستراتيجية في الصحف و مواقع الانترنت.

إشكالية البحث :

اعتبارا لما تقدم انطلقنا في بحثنا للإجابة على الإشكالية التالية :

كيف أثرت الأوضاع في ليبيا على استقرار المنطقة المغاربية ؟

ثم من الأسئلة الفرعية

1. ماهي أسباب المؤدية لنشوب الأزمة في ليبيا؟
2. هل التدخل الأجنبي في ليبيا كان نتيجة لتوفر مصالح وأهداف إستراتيجية أو هو رد فعل دولي؟
3. لحماية قيم إنسانية وأخلاقية ؟
4. ماهي الأوضاع في ليبيا بعد سقوط نظام **القذافي؟**

ماهي المخاطر التي تحدق بالمنطقة المغاربية نتيجة تدهور الأوضاع في ليبيا؟

5. فيما تمثلت سيناريوهات الأزمة الليبية؟

فرضيات البحث:

نحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية السابقة على ضوء الفرضيات التي نصوغها كما يلي :

- ❖ نظام العقيد معمر القذافي نظاما فرديا و قمعيا ودكتاتوريا مما أدى إلى دخوله في أزمة تساهم في انتشار الفوضى و انتشار الممارسات التي تستدعي التدخل الخارجي .
- ❖ .كلما كان هناك انتشار عشوائي للسلاح كلما أدى هذا الى زعزعة استقرار أمن المنطقة.

المقاربة المنهجية :

إن غياب منهج علمي متكامل يمكن الاعتماد عليه للوصول إلى حقيقة علمية كافية لكل بحث علمي، يفرض علينا الاعتماد على المناهج المتكاملة التي تساعدنا في تسليط الضوء على جميع جوانب الموضوع بغية الوصول لتحليل دقيق وموضوعي، ومن المعتمدة في هذا البحث ما يلي :

- المنهج التاريخي: من خلال التطرق إلى أهم المراحل التاريخية التي مرت بها ليبيا
- المنهج الوصفي:

خطة البحث

لمعالجة موضوع "تداعيات الأزمة الليبية على المنطقة المغاربية" تبنينا خطة بحث تمثلت فيما يلي :

تضمن الفصل الأول مقاربة تاريخية و جيواستراتيجية لليبيا، حيث تم التركيز على الأحداث التاريخية التي رسمت ملامح النظام السياسي الليبي و خاصة بعد الانقلاب الذي حدث عام 1969 وما جاء به من تغيرات، إضافة إلى المقومات الجغرافية والبشرية التي تملكها ليبيا والدور الذي تلعبه هذه المقومات في رسم الملامح الدولية الليبية ، وصولا إلى المقومات الاقتصادية التي تملكها ليبيا سواء في الزراعة أو

الصناعة أو التجارة أو السياحة، و دراسة النفط و موقعه في الاقتصاد الليبي، من خلال إبراز الدور الذي يلعبه النفط و الصناعات النفطية في الاقتصاد الليبي مما يجعل ليبيا من الدول النفطية و التي ترتكز بشكل أساسي على النفط في جميع معاملتها الاقتصادية إذ يلعب النفط دورا كبيرا في التعاملات الاقتصادية الدولية مما يجعل ليبيا مرصد للاستثمارات الأجنبية الضخمة في هذا المجال. أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة للنشأة وتطور للأزمة حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مراحل المرحلة الأولى مرحلة ما قبل الأزمة الليبية حيث تطرقنا فيه لطبيعة نظام القذافي وأهم النقاط التي يرتكز عليها هذا النظام من حيث المؤسسات التي يقوم عليها وتوجهاته الداخلية والخارجية إضافة إلى التطرق لأهم التيارات المعارضة التي ظهرت في فترة حكم القذافي أما المرحلة الثانية فكانت عبارة عن مرحلة الأزمة التي تم فيها ذكر أهم الأسباب التي أدت إلى نشوبها وصولا إلى أهم الأحداث التي حدثت في17 فيفري 2011 حتى سقوط نظام القذافي في 20 اكتوبر2011 والدور الذي لعبه التدخل الأجنبي في إسقاط نظام القذافي أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة ما بعد الأزمة حيث تطرقنا فيها إلى أهم التحديات التي واجهتها ليبيا بعد سقوط النظام خاصة في ظل التدهور الأمني وإنتشار المليشيات والجماعات المسلحة وبالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والسياسة و ما خلفته من حالة عدم الاستقرار السياسي والخسائر المادية والبشرية نتيجة تدمير المشاريع الاقتصادية و إقفال الموانئ والحقول النفطية التي تعد المورد الأساسي للاقتصاد الليبي أما الفصل الثالث فهو عبارة عن تأزم الوضع في ليبيا وانعكاساته على المنطقة المغاربية حيث تم التطرق إلى أهم التداعيات الأمنية وأثرها على زعزعة استقرار امن المنطقة المغاربية خاصة تلك المرتبطة بانتشار السلاح والجماعات المسلحة و الجريمة المنظمة إضافة إلى التداعيات الاقتصادية التي ألقت بظلالها على دول المنطقة المغاربية خاصة في ظل إنتشار مشكلة اللاجئين والعمالة المغاربية والنفقات الحدودية التي خلفت أعباء على دول المنطقة بالإظافة إلى التداعيات السياسة

التي كان لها دور في تدهور الاستقرار السياسي خاصة فيما يخص إرباك عملية التحول الديمقراطي في بعض دول المنطقة وفي ختام هذا الفصل قمنا بذكر أهم السيناريوهات التي يمكن أن تحدث في ليبيا في ظل الوقت الراهن

الفصل الأول

الفصل الأول : مقاربة تاريخية و جيو إستراتيجية لليبيا

عرف النظام السياسي الليبي العديد من المراحل التكونية والتاريخية والتي رسمت الملامح العامة لهذا النظام وجعلت له خصائص مغايرة لباقي الأنظمة و لذلك خصصنا هذا الفصل بعنوان مقاربة تاريخية و جيواستراتيجية لليبيا حيث سنتعرض في المبحث الأول إلى أهم المراحل التاريخية التي مرت بها ليبيا أما المبحث الثاني فهو عبارة عن دراسة لليبيا من ناحية جغرافية وبشرية من خلال إدراج أهم مقوماتها الجغرافية والبشرية, أما المبحث الثالث فهو دراسة لليبيا إقتصاديا وقد قمنا بإدراجه كمبحث نظرا للأهمية الاقتصادية لهذا البلد وخاصة بعد بروز النفط كعامل مسيطر في العلاقات الدولية

المبحث الأول: التطور التاريخي لليبيا

مرت ليبيا بالعديد من الأحداث التاريخية التي حددت ملامح ليبيا الحديثة ,سواء كان ذلك قبل الإستعمار الإيطالي أو بعده وصولا إلى العهد الملكي فترة حكم عائلة السنوسي وحتى بروز نظام القذافي .

المطلب الأول: ليبيا و الحضارات القديمة

كان أول اتصال لليبيا مع مصر الفرعونية منذ بداية تاريخ الأسرات, فقد كانت غارات القبائل الليبية على غرب (الدلتا) لا تنقطع منذ فجر التاريخ , ومن أهم القبائل المعروفة في هذه الفترة (التامحو, التحنو, الريبو أو الليبو) , كما عرّف قدماء المصريين الشعوب التي تقطن إلى الغرب من مصر بالليبيين , حيث كانت القبيلة الليبية التي تعيش في المنطقة المتاخمة لمصر هي قبيلة الليبو , وقد ورد ذكر هذه القبيلة لأول مرة في النصوص المصرية التي تنسب إلى الملك مرنبتاح من الأسرة الفرعونية

التاسعة عشرة (القرن الثالث عشر قبل الميلاد), ومن اسمها اشتق اسم ليبيا والليبيين،[1] ثم بدأ الاتصال الفينيقي , حيث كان النفوذ الفينيقي في طرابلس حوالي سنة ألف قبل الميلاد , حيث كان هذا الاستعمار استعمار التجار والمحطات التجارية والبحرية وأسسوا بعض المدن المهمة مثل طرابلس ولبدة وصبراطة. وازدهرت تجارة الفينيقيين على الساحل الغربي من ليبيا كما كانت طرابلس الفينيقية حلقة الاتصال التجاري بين قوافل الصحراء البربرية ثم بالتدريج تزايدت أعداد الفينيقيين واختلطوا بالليبيين, وفي القرن السابع قبل الميلاد بدأ الاستعمار الإغريقي يتجه بدوره إلى منطقة برقة,ويتركز فيها كاستعمار بحري. فهو الآخر يعتبر إستعمار على أساس ساحلي إلا أنه إستيطاني بدرجة أكبر من الأستيطان الفينيقي لهذا تدفقت أعداد كبيرة من اليونانيين إلى المنطقة خاصة من عدة مناطق منها تايرا وأثينا واستقروا فيها, وهذا ما أدى إلى خلق تصادم بينهم وبين السكان الأصليين .وفي هذه الفترة كانت ليبيا مقسمة بين النفوذ الإغريقي في برقة والنفوذ القرطاجي الفينيقي في طرابلس. [2]

وقد ضم **إسكندر المقدوني** برقة إلى مصر بعد غزوه لها .وبعد الصراع القرطاجي الروماني أصبحت ليبيا مقسمة بين النفوذ الروماني والإغريقي, وفي نفس الفترة التي كان الإغريق فيها بليبيا بدأت الحضارة القرطاجية التي تعتبر من أهم المحطات التاريخية التي عرفتها ليبيا, ومن ناحية أخرى فان الصراع بين روما وقرطاجة وسقوط الأخيرة أدى إلى انتقال طرابلس إلى النفوذ الروماني وبهذا عادت ليبيا لتنقسم مرة أخرى بين الإغريق والرومان .هذه المرة برقة في الإمبراطورية الإغريقية المتركزة في مصر وطرابلس في الإمبراطورية الرومانية المتركزة في تونس القرطاجية, غير أن هذا الانقسام لم يدم طويلا فبعد أن سقطت الإمبراطورية الإغريقية أصبحت برقة وطرابلس تحت النفوذ الروماني وكانت هذه أول مرة

---

[1] - جمال حمدان ، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، دراسة في الجغرافية السياسية** (القاهرة، مكتبة ميولي ، 1996)، ص. 22.

[2] - احمد محمد انديشة ، " **التاريخ السياسي و الاقتصادي للمدن الثلاث** "(بنغازي ، دار الجماهيرية للنشر و الاعلان و التوزيع 1993)، ص. 37 .

تتوحدان فيها سياسيا. وإن يكن ذلك في ظل الإستعمار والذي من سماته أنه كان إستعمارا عسكريا من الدرجة الأولى، [1] إذن هو إستعمار إقليمي شامل وليس مجرد إستعمار ساحلي كسابقيه.

و بعد إنقسام الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين أصبحت برقة من نصيب الإمبراطورية الشرقية بينما أصبحت طرابلس من نصيب الإمبراطورية الغربية وقد بقيت ليبيا تحت السيطرة الرومانية ما يقارب أربع مائة سنة.في هذه الفترة الإنقسامية في الإمبراطورية الرومانية عرفت ليبيا التواجد الوندالي بقيادة جنسريف الذي غزى بجيشه ساحل الخليج الليبي .دخلت طرابلس تحت سيطرة الوندال لكن بصفة مؤقتة وغير مباشرة واستمر الوجود الوندالي ما يقارب مئة عام إلى غاية طرد البيزنطيين لهم فتم احتلال ليبيا كلها وأعادت وحدتها الإقليمية حتى جاء العرب بعد مرور العديد من الحضارات، أقدمهم البربر، ثم الفراعنة، والفينيقيون، والإغريق والرومان، و صولا إلى الفتح الإسلامي[2]، الذي تم على يد **عمر ابن العاص** بعد فتحه لمصر.

لقد قُدِّر عدد الجيش الإسلامي الزاحف على برقة بحوالي اثني عشر ألفاً من الرجال، استولوا على المنطقة دون عناء يذكر، ودفع أهالي برقة الجزية بعد توقيع صلح مع المسلمين، وتوجَّه المسلمون بعد ذلك صوب طرابلس الغرب ففتحوها عنوة. ثم أرسل **عمرو بن العاص** مجموعة من الجند المسلمين وعلى رأسهم **عقبة بن نافع** صوب فزان في الداخل، فوصلوا إلى زويلة. وهكذا دانت بلاد الساحل الليبي وجزء من مناطق الداخل للحكم العربي الإسلامي، واستمر الفتح لمناطق شمالي إفريقيا في عهد ولاية **عبدالله بن أبي السرح** والي مصر بعد **عمرو بن العاص** .وقد تعاقبت على حكم ليبيا عدة دول إسلامية مثل دولة الأغالبة، والدولة الفاطمية، ودولة الموحدين، والحفصيين. كما تعرضت الأراضي الليبية للهجمات

---

[1] - زردومي علاء الدين، " **التدخل الأجنبي و دوره في إسقاط نظام القذافي** (مذكرة ماجستار ,كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة، 2013)، ص. 66 .

[2] - نوري روسي **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911**,تر،خليفة محمد التليسي(بيروت:الدار العربية للكتب,طبعة 02 1991),ص ص.50،51 .

الصليبية كهجوم النورمنديين، وهجوم فرسان **القديس يوحنا**[1] .

تعرض الشمال الإفريقي لموجة من الهجوم المسيحي تمثل في البرتغاليين والأسبان والإيطاليين وجماعة فرسان **القديس يوحنا**. وقد احتل الإسبان في الفترة من 1505-1511المرسى الكبير بوهران، وبجاية، وطرابلس الغرب، وجربة. وظل الإسبان يركزون احتلالهم على الساحل دون التوغل في داخل الأراضي بسبب الصعوبات وعنف المقاومة المحلية التي كانت تواجههم .ولإنشغالهم في حروب أخرى في الجبهة الأوروبية. وفي مراحل لاحقة صعد الضغط المسيحي على المسلمين في شمالي إفريقيا مما جعلهم يطلبون العون من الدولة العثمانية لإنقاذهم [2].

تمكن العثمانيين بمساعدة القوى المسلمة المحلية من طرد الأسبان، وأخذ العثمانيين يشكلون حكومات محلية صغيرة اعترفت بها الدولة العثمانية بشكل تدريجي. ولكن هذه الحكومات لم تكن حكومات مستقرة، فقد واجهت اضطرابات محلية، كما أنها لم تكن حكومات منظمة خاصة في المجالات الإدارية، وإنما ظلّت تستند على القوة العسكرية والجهاد البحري ضد السفن الأوروبيين وبحارتهم الذين واصلوا هجومهم على المناطق الإسلامية في شمال إفريقيا، خاصة بعد خروج المسلمين من الأندلس [3].

وعلى الرغم من أن تبعيّة الدويلات القائمة في مناطق شمالي إفريقيا للدولة العثمانية كانت إسمية، إلا أن تلك الحكومات تقّوت بفضل احتمائها وتبعيتها الإسمية للعثمانيين, ولما وطد العثمانيون وجودهم في تونس والجزائر ضموا إلى حكمهم مدينة طرابلس الغرب, بعد أن كان سكانها قد تخلصوا من الحكم الحفصي وشكلوا حكومة خاصة بهم، ولكنهم تعرضوا لهجوم إسباني احتل بلادهم، لكن القائد **طرغوت**

---

[1]- حبيب هنري, **"ليبيا بين الحاضر و الماضي"** (طرابلس:منشورات المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع والإعلام,1989),ص. 58.

[2] - حبيب هنري، مرجع سابق، ص. 66.

[3] - الصديق محمد العاقل و آخرون، "**معالم الحضارة الاسلامية في ليبيا**" (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية 2008).

تمكن من إستعادتها من الإسبان وعينه العثمانيون على ولاية طرابلس الغرب، وأعطوه لقب **بيلزبي** (بك البكوات)، ثم أخذ **طرغوت** يمد النفوذ العثماني تدريجيًا إلى مناطق الداخل. وخلف **علج علي طرغوت** في حكم طرابلس والداخل، وتمكن من فرض الأمن والهدوء في المنطقة. ثم خلفه **جعفر** على حكم طرابلس، واستطاع **جعفر** أن يحتل فزان ومنطقتها عام 1577م. وكانت برقة وفزان تحت تأثير التبعية الإسمية للعثمانيين في مصر، ولكنهما ضمتا أخيرًا إلى الحكم العثماني في طرابلس الغرب، وهكذا ظهرت خريطة ليبيا الموحدة في العهد العثماني، المؤلفة من: ولاية طرابلس، وبرقة، وفزان. واستطاع الحكم العثماني في ليبيا أن يثبت السيادة على الأرض الليبية المتحدة، وظل الوجود العثماني يتحدى القوى الأوروبية القائمة حتى سقوطه.[1]

حكم ليبيا أثناء العهد العثماني عدد كبير من الولاة العثمانيين.وقد تقلَّص النفوذ العثماني في البلاد الليبية عندما تسلمت أسرة **أحمد باشا القرمانلي** الحكم عام 1711م في طرابلس الغرب، وظلت تحكم منطقة ليبيا مدة قرن وربع القرن، ولم يبق للعثمانيين في ليبيا غير الولاء الإسمي فقط، وظل الأمر كذلك حتى ضعف حكم أسرة **القرمانلي**، فزادت الضائقة الإقتصادية في ليبيا، وأصبحت البلاد عرضة للأطماع الأوروبية من فرنسيين وإنجليز، وأمريكيين[2].

كثرت في ليبيا الثورات في أواخر عهد أسرة **القرمانلي**، ممّا أدى بالعثمانيين إلى إرسال حملة عسكرية تحت قيادة **نجيب باشا** توجهت إلى طرابلس في عام 1835م، وألقت القبض على أخر حكام أسرة **القرمانلي علي باشا**، وبذلك أنهى العثمانيون حكم هذه الأسرة. وأعاد العثمانيون سيادتهم الفعلية على ليبيا، ولم يكن الحكم العثماني المباشر على ليبيا بحال من الأحوال أفضل من حكم أسرة القرمانلي بل

---

[1]- نوري روسي، مرجع سابق، ص. 65.

[2] -Mustafa Amed Benom ,Him, Firgotten page from Libya , Spolitical History, Great Britain mriamabook.

كان حكمًا غير مستقر تعاقب عليه الكثير من الولاة [1] .

ومع أن العثمانيين طبقوا في ليبيا نظام الولايات ولاية طرابلس الغرب وولاية برقة، وولاية فزان، إلاّ أن وجودهم في المنطقة كان اسميًا فقط .وأخذت ليبيا كغيرها من الولايات العثمانية تُهدَّد من قبل الفرنسيين، خاصة بعد احتلالهم للجزائر عام 1830م، وفرض الفرنسيون حمايتهم الإستعمارية على تونس عام 1881م. وبناءً عليه رأت الدولة العثمانية أن تعزز وجودها في ليبيا، فزادت من قوتها العسكرية في المنطقة. وتمسك الليبيون بحكم الدولة العثمانية على الرغم من ضعفه، لأنهم شعروا أنها الدولة الإسلامية التي يمكن أن تدافع عنهم وتحميهم ضد هجوم الفرنسيين الذين احتلوا تشاد وبدءوا يهددون ليبيا و مع تزايد الأطماع جاء الإحتلال الإيطالي لليبيا

المطلب الثاني: ليبيا و الإستعمار الإيطالي

ظهرت أطماع إيطاليا في ليبيا مبكرا و هذا في القرن 19 عشر و لكنها لم تتبلور و تأخذ صورة محددة حيث كانت إيطاليا أخر الدول الأوروبية التي دخلت مجال التوسع الإستعماري وكانت ليبيا هي الجزء الوحيد من الوطن في شمال إفريقيا الذي لم يتمكن الصليبيون الجدد من الإستيلاء عليه و لقرب ليبيا ,من إيطاليا جعلها سببا رئيسيا من أهداف السياسة الإستعمارية حيث بدأت إيطاليا العزم لإحتلال ليبيا فقامت بفتح المدارس في كل من بنغازي و طرابلس لتعلم اللغة الإيطالية و قامت بنشر الدين المسيحي و افتتحت فروعا لبنك روما و أصبحت لها قنصلية في مدينة بنغازي و طرابلس و غيرها. و في 27 سبتمبر 1911م كان بداية الإستعمار الذي يمكن أن نشير إليه من خلال ثلاث مراحل[2].

[1] - علي شعيب، "**أسرار القواعد البريطانية في ليبيا**"(المنشأة العامة للنشر و التوزيع و الاعلان، 1982)،ص . 200 .
[2] - حمدان، مرجع سابق، ص.115.

1. مرحلة الاستعمار الساحلي:

انقضّ الغزو على كل الساحل الليبي بطوله في طرابلس و برقة, و أثناء الحرب العالمية الأولى كان معظم الشريط الساحلي قد احتل بأعماق مختلفة ثم استمر التوغل حتى شمل الجبل الأخضر و طرابلس إلى جبل الدخل الصحراوي.

2. مرحلة الاستعمار الداخلي:

كان لقيام الفاشية في إيطاليا عام 1922م نقطة تحول في إحتلال ليبيا إذ وصل العدوان الإيطالي إلى أقصاه و أقساه حيث كان ذلك بالتوغل و السيطرة و القمع و تصفية جيوب المقاومة فقد تعددت و تكررت الحملات السنوية التي تجاوزت لأول مرة قطاع الساحل بالإستيلاء على جغبوب و سيرت في أواخر العشرينات ثم على فزان و أخيرا الكفرة في أوائل الثلاثينيات وبذلك تمت السيطرة التامة على ليبيا.[1]

3. مرحلة الاستقرار والمقاومة:

لم تبدأ هذه المرحلة حتى تم الإحتلال الكامل لليبيا وبدأ يضع مشاريعه الإستطانية حيث أعلنت ليبيا كجزء من الكيان الإيطالي .و بدأت بالسيطرة على الأراضي الزراعية و إجلاء المواطنين من المناطق الخصبة , و طرد الكثيرين منهم خارج الحدود و مصادرة و إغتصاب الأراضي الزراعية , و من ناحية أخرى بدأت ببناء الطرق لإحكام السيطرة على المستعمرة أهمها الطريق الساحلي الكبير من الحدود إلى الحدود و لم تلبث هذه المرحلة حتى جاءت معركة التحرير والتصفية النهائية للإستعمار فمنذ بداية الغزو

[1] ـ حمدان، مرجع سابق,ص ص.46، 47.

الإيطالي و انهيار المقاومة التركية ثم انسحابها نهائيا.[1] و منذ ذلك الحين وقع عبء الكفاح على المقاومة الوطنية و حدها. ففي عام 1923ظهرت مقاومة **عمر المختار** الذي اتخذ من الجبل الأخضر معقلا للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الايطالي وتواصلت مقاومة **عمر المختار** ورفاقه إلى أن تم إلقاء القبض عليه في 11سبتمبر 1931وتم إعدامه في 16 من نفس الشهر ثم تحولت المقاومة إلى مقاومة سياسية وظهرت العديد من الحركات السياسية.[2] عندما قامت الحرب العالمية الثانية، رآها الليبيون فرصة يجب استغلالها من أجل تحرير ليبيا، فلما دخلت إيطاليا الحرب 1940 م إنضم الليبيون إلى جانب صفوف الحلفاء، بعد أن تعهدت بريطانيا صراحة بأنه عندما تضع الحرب أوزارها فإن ليبيا لن تعود بأي حال من الأحوال تحت السيطرة الإيطالية. [3] كانت الشكوك تساور الليبيين في نوايا بريطانيا بعد انتهاء الحرب، واتضحت هذه النوايا بعد هزيمة إيطاليا الفاشية وسقوط كل من بنغازي وطرابلس في أيدي القوات البريطانية. كان هدف بريطانيا المتماشي مع سياستها المعهودة (فرق تسد)، هو الفصل بين إقليمي برقة وطرابلس ومنح فزان لفرنسا، وكذلك العمل على غرس بذور الفرقة بين أبناء ليبيا.وبينما رأى الليبيون أنه بهزيمة إيطاليا سنة 1943م يجب أن تكون السيادة على ليبيا لأهلها، إلا إن الإنجليز والفرنسيين رفضوا ذلك وصمموا على حكم ليبيا حتى تتم التسوية مع إيطاليا وبهذا أصبحت هاتان الدولتان تتحكمان في مصير ليبيا ضد رغبات الشعب الليبي، وبعد كثير من المفاوضات، تم الإتفاق على منح برقة إستقلالها الذي إعترف به الإنجليز على الفور، وكان ذلك في أول يونيو 1949م ولكن هذا الإجراء الذي كانت غايته تقسيم ليبيا وتهدئة الليبيين وإلهائهم عن قضيتهم لم يُسكت صوت أحرار ليبيا الذين استمروا في المطالبة بحقوقهم واستعادة حريتهم، هذا الإصرار من جانب شعب ليبيا ضمن

---

[1] ـ عبد المنصف حافظ البوري، "**الغزو الايطالي لليبيا دراسة في العلاقات الدولية**"(بيروت: دار عربية للكتب، 1983) ، ص . 125 .

[2] ـ عميش ابراهيم فتحي، "**التاريخ السياسي و مستقبل المجتمع المدني في ليبيا**" (القاهرة: برنيق للطباعة و الترجمة و النشر، 2008), ص.179.

[3] ـ حبيب, مرجع سابق, ص.58 .

لقضية ليبيا مكاناً في جداول أعمال المؤتمرات التي عقدتها الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية كما نقل الليبيون قضيتهم إلى الأمم المتحد ة. [1]

المطلب لثالث : ليبيا بعد الاستقلال

في ما رس 1949 م اتفقت بريطانيا وايطاليا على مشروع بيفن سيفورزا الخاص بليبيا والذي يقضي بفرض الوصاية الايطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان وفي يوم 13 ماي1949 وافقت اللجنة المختصة في الأمم المتحدة على مشروع بيفن سيفورزا وفي 21 ديسمبر 1949 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 289 الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من جانفي 1952.[2]

بدأت مرحلة الاستقلال بمبايعة الأمير **إدريس السنوسي** ملكا على البلاد بأقاليمها الثلاثة . وهو حفيد المصلح الإسلامي الشيخ **محمد بن علي السنوسي الإدريسي** الذي قدم إلى ليبيا من مدينة مستغانم الواقعة بالشمال الغربي من الجزائر، ماراً بها في طريقه لأداء فريضة الحج إلى مكة المكرمة بالبر عام 1850، وعند عودته من الحجاز طاب له المقام بليبيا فأسس ما يعرف بالزوايا السنوسية ، التي كانت منارات علمية وحِرفية في مدينة البيضاء ثم الجغبوب ثم الكفرة وغيرها من الأماكن بالصحراء الكبرى، فكثر أتباعه ومؤيدوه[3].

وفي عام 1951 تأسست المملكة الليبية المتحدة بولاياتها الثلاث :برقة وطرابلس الغرب وفزان : فكان لها حكومتها الاتحادية وبرلمانها المنتخب والمعين من مجلسي الشيوخ والنواب ، وثلاث حكومات محلية للولايات، وثلاثة مجالس تشريعية للولايات .ثم رأى الملك أن يتحول نظام الحكم إلى نظام الوحدة فألغيت

[1]ـ طاهر احمد و آخرون **ـدستور المملكة-** (مجلة الإنقاذ الليبية العدد 39 ديسمبر1991), ص. 48.

[2] ـ فتحي عميش, مرجع سابق, ص.182.

[3]ـ Hppp://tamimi ,Gvoo.com/t52472totip

الولايات الثلاث وحكوماتها ومجالسها التشريعية عام 1963 ، وبسطت الحكومة سلطاتها التنفيذية على كامل التراب الليبي .[1]

ونظراً لانعدام مقومات لاقتصاد الدولة الجديدة التي أنهكتها حروب التحرير الداخلية والخارجية التي امتدت من 1911 إلى 1943 - اضطرت الحكومة الليبية آنذاك إلى إبرام معاهدات مع كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا تمكنت من خلالها من تغطية ميزانية الدولة السنوية بثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف جنيه من بريطانيا ، ومليون دولار من الولايات المتحدة و 163 ألف جنيه من فرنسا ، لتتمكن من مواجهة نفقاتها. [2]

واستمر هذا الحال إلى أن بدأت بوادر اكتشاف النفط تظهر، وبدأ إنتاجه الفعلي التجاري من أول بئر بالزويتينة بالقرب من اجدابيا (حقل ادريس)عام 1964 ، فبدأ الاقتصاد الليبي يقف على قدميه واستغنى تماماً عن المساعدات المالية الأجنبية .وقرر مجلس النواب بجلسته المنعقدة يوم 1964/03/16بمدينة البيضاء إلغاء تلك الاتفاقات.منذ بداية الاستقلال عام 1951 كان الجنيه الليبي مساوياً قيمته للجنيه الإسترليني ومما يعكس حسن أداء الإدارة الليبية وقتها .فكان حسن أداء إدارات الجمارك والضرائب والبنوك والتقاعد وغيرها لواجباتها.ولعل من الإنصاف أن نذكر أيضاً بأن النظام الملكي وحكوماته، قد اعتنى عناية فائقة بالتعليم للجنسين وبالتعليم المهني والحرفي أيضاً .فكان التعليم مجانياً شاملا القرى والمدن بكل مراحله بل فتح مدارس داخلية لإيواء التلاميذ والطلاب والطالبات. كما اعتنى العهد الملكي وحكوماته بالصحة العامة .فكان العلاج لجميع المواطنين مجاناً ، و كذا الدواء، بكافة

[1] ـ عبدا لله بلال, **وجاء العقيد**,(طرابلس:دار مكتبة الفكر)، ص. 21.

[2] ـ Helemchapin metz.op.cit.p 45

عيادات ومستشفيات البلاد .وكذلك الأمر بالنسبة للإسكان و الزراعة والطرق و المواصلات والرياضة ، وأبدى اهتماماً بالجيش والشرطة.[1]

أما فيما يتعلق بإطلاق حرية التجمع والعمل السياسي فلم يسمح به على الرغم من أن المادة26 من الدستور الليبي تنص على أن (حق تكوين الجمعيات السلمية مكفول وكيفية استعمال هذا الحق ينظمها القانون أما الجمعيات السرية والجمعيات التي ترمي إلى تحقيق أهداف سياسية بواسطة منظمات ذات صبغة عسكرية فتكوينها محظور) .ولذلك نشطت التنظيمات والتجمعات السياسية تحت الأرض مثل تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي،وحركة القوميين العرب بجناحيها، وحركة الإخوان المسلمين، و التيار الإسلامي، ومجموعات الناصريين، والتيار الماركسي، والتيار الوطني المحلي .أما الحركة العمالية فكانت نشطة فوق السطح.و من الجدير بالذكر أن الملك الراحل محمد إدريس السنوسي الذي باشر ظهوره السياسي منذ العام 1913، كان زاهداً في الحكم وعاش عيشة متواضعةجداً كملك حتى آخر أيامه في الحكم عام 1969 فلم ينهب ثروة البلاد مكتفياً بمخصصاته من الميزانية . كما انه فكر في اعتزال الحكم أكثر من مرة، وفي تغيير النظام الملكي إلى جمهوري .إلى أن جاء الإنقلاب الذي غير مجرى التاريخ بليبيا.[2]ا

ففي سبتمبر1969وصل العقيد معمر القذافي إلى السلطة بانقلاب عسكري في سبتمبر 1969 مطيحا بالملك الضعيف و الغير فعال إدريس الذي كان الملك الأول والوحيد لليبيا ففي يناير 1964لم يتمكن الملك إدريس من حضور مؤتمر القمة العربي بالقاهرة لأسباب صحية وتقرر أن ينوب عنه ولي عهده وفكيني وفي نفس هذه الفترة اندلعت في ليبيا مظاهرات طلابية موالية للرئيس **عبد الناصر** كان الملك في

---

[1] ـ أد.علي عبد اللطيف أحميد، "**دولة ما بعد الاستعمار**"، "التحولات الاجتماعية في ليبيا"(المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية, 2012)، ص.

[2]ـ فتحي عميش,مرجع سابق, ص. 165.

طرابلس وقتذاك فتجمع المتظاهرون خارج القصر وهم يهتفون بشعرات تمجد جمال عبد الناصر فيما تعبر عن عداء تجاه الملك إدريس وفي ضل هذه الضر وف وتراجع صحة الملك إدريس[1]خاصة انه يبلغ من العمر82سنة ولعدم قدرته سارع الملك ولي العهد وممثل الملك بتنازل عن حكم وحدة الإنقلاب سنة1969حيث قامة حركة الضباط الوحدويين الأحرار في الجيش الليبي بقيادة الملازم الأول وقتها معمر القذافي للاستيلاء على السلطة وإسقاط حكم المملكة الليبية وإعلان نشوء الجمهورية العربية الليبية[2]وبدا بسيطرة على مبنى الإذاعة ومحاصرة القصر الملكي بقيادة الضابط الخويلدي محمد الحميدي ولم يمضي وقت طويل حتى بدا معمر القذافي بتعزيز موقعه كقائد للنظام الجديد حيث تحرك بسرعة ليضع بصمته على البلاد حيث أكد بحزم على السيادة الليبية في علاقتها مع الغرب وعزز سلطة الدولة وبوضع حدا لاستعمال القوات الجوية الأمريكية لقاعدة ويلوس ابر فليد[3]في1970 واتخذ خطوات لترسيخ سيطرة الدولة على الاقتصاد

وذلك من خلال التأميم حيازات الشركات الأجنبية في قطاع النفط على الجبهة الداخلية أزال القذافي جميع ملامح ما اعتبره ممارسات رجعية مرتبطة بالماضي فألغى البرلمان الوطني وعدة مؤسسات أخرى مرتبطة بالملكية كما قام أيضا بتأميم المصارف الخاصة عام 1970 وبشكل عام انتزاع السلطة من أيدي النخبة الاقتصادية الصغيرة في البلاد لم تحضي هذه الإجراءات بشعبية لدى الجميع لكنه قام باتخاذ خطوات لإزالة جميع المصادر المحتملة لمقاومة حكمه من خلال موجات من الاعتقالات حيث تم اعتقال أساتذة جامعات ومحاميين وكتاب وموظفين في الوزارات الحكومية بمن فيهم مكتب المدعي العام وأعضاء غرفة تجارة طرابلس وغيرهم ومعظمهم فيما يبدو كانوا على علاقة في الماضي مع دوائر

---

[1] ـ الاحتياجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط , الصراع في ليبيا تقرير الشرقالأوسط رقم 107 جوان 2011،ص.11.

[2] ـ تامر حويدة و خالد,خلف **الثورات العربية في ميزان**(دار الوفاء للطباعة و النشر,الاسكندرية,ط1، 2012)، ص. 45.

[3] ـ دناهدة حسين **ربيع، الثورات العربية أسبابه و تحولاته**(دار مجدلاوي للنشر و توزيع,عمان,ط1,2014)، ص. 157.

ماركسية وبعثية و اخوانية او دوائر سياسية أخرى واستهدفت عمليات القمع أولئك الذين لم يتمكنوا من الارتباط بسياسات النظام في إدارة الدولة حيث قدرت الدوائر غير الرسمية بأنه تم اعتقال الآلف الأشخاص بمعدل سجين لكل 20 ألف ليبي وهو ماجعل ليبيا إحدى أكثر البلدان مقيدة سياسيا في العالم هذا من جهة ومن جهة أخرى جرد القذافي أيضا المؤسسة الدينية التقليدية

من سلطتها وعزز سيطرة المركزية على الحياة الدينية اضعف دور علماء الدين بجعلهم مستشارين للمحاكم بدلا من سماح لهم بإصدار قرارات ملزمة حول تطبيق الشريعة الإسلامية[1] كما انه بذل جهودا خاصة لقمع النخب المتعلقة أو المرتبطة بالطريقة السنوسية وهي أخوية سلفية إصلاحية كانت قوله على نحو خاص في برقة وفي نفس الوقت سعى لمنح نظامه شرعية دينية حيث احدث إصلاحات مثل حضر الكحول واصدر مرسوم يجعل جميع أوجه القانون تنسجم مع الشريعة الإسلامية وهنا لأبأس بذكر نظرة القذافي الفريدة للإسلام الذي احدث فيه تغيرات عقائدية وابتكرت لجعله يتلاءم مع دولته الجديدة و بعد أن قام بتفكيك معظم المؤسسات السياسية و الاقتصادية التي كانت لازالت ناشئة والتي بالكاد أتيح لها الوقت لتتطور على أية حال حيث ليبيا توحدت فقط عام 1951وقام[2]ببناء دولة جديدة تقوم على أساس رؤيته السياسية فقد كان مفرطا في المركزية وقائما على شخص القذافي وبالتالي ومن اجل ضمان استمرار نظامه والدفع بحلمه المتمثل في الثورة الدائمة كما اعتمد القذافي على جملة من الأدوات وتكونت هذه الأدوات من إيديولوجيا فريدة غير قابلة للتغير أو التعديل وتأسيس مجموعة من شبكات السلطة الغير الرسمية وتعزيز موقع عائلته وقبيلته في النخبة الحاكمة[3]كما تميز نظام القذافي بمرجعية فكرية خاصة ومختلفة'فامنذ البداية اخذ القذافي الايديولوجيا على محمل الجد معتبرا إياها مصدرا للشرعية

---

[1]ـرمزي المياوي, **رجل من جهنم**(القاهرة: دار الكتاب العربي 2012),ص ص. 18،19.

[2]ـ الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط, مرجع سابق, ص ص. 5،6.

[3] ـالاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط, مرجع نفسه, ص.07.

لنفسه ولثورته بما انه ينحدر أصلا من قبيلة ضعيفة ومهمشة نسبيا القذاذفة التي لم تكن تتمتع بصلات الطبقات النخبوية الحضرية التي كانت تهيمن على الحياة العامة في ضل الملكية وحيث أن الصعود إلى السلطة كان نتيجة ضعف الملكية أكثر منه نتيجة للدعم الشعبي, فإنه شرع بتعزيز الثورة بخطاب إيديولوجي يظفي على النظام وينزع أي سلاح من أيدي منتقديه[1]ولهذا السبب كان القذافي يركز على مواضيع مثل القومية العربية ومعاداة الإمبريالية وعلى نحو مماثل لأنه سعى لتصوير نفسه على انه المدافع عن الضعفاء ضد الأقوياء ولقد كان دائما مؤمنا بنفسه بوصفه مفكرا ورجل دولة على مستوى دولي وهذا ما أدى به إلى الإعلان مرارا على أن العالم ينبغي أن يتبع النظام السياسي, الاقتصادي الليبي[2] وحيث أن الايدولوجيا كانت هي الدفع الرئيسي للسياسة الخارجية فلأن الإيديولوجية الرئسية للقذافي كانت الساحة الداخلية فقد شرع بتأسيس نظامه السياسي طبقا لشخصيته والذي تمثل في الجماهيرية الذي كان من المفترض أن يطلق عصرا جديدا من الديمقراطية الشعبية الثورية وقد كان متشوقا لتصوير ما حدث 1سبتمبر 1969 بوصفه انقلابا بل بوصفه ثورة خفيفة داخل ليبيا،ولكي يعكس هذه الفكرة قام بتغير اسم ليبيا عام1977الى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لتعبر عن رؤية سياسية واقتصادية اجتماعية فريدة تستند إلى مبادئ وضعها القذافي ومنها [3]

1-**الكتاب الأخضر:** هو كتاب فلسفي سياسي ألفه معمر القذافي عام 1975 وفيه يعرض أفكاره حول أنظمة الحكم وحول التجارب الإنسانية كالاشتراكية والحرية و الديمقراطية. يتكون من ثلاثة فصول الفصل الأول يتناول فيه مشاكل سياسية والسلطة في المجتمع أما الفصل الثاني فيه حلول المشاكل

[1] ـ د، يوسف محمد جمعة الصواني،" **ليبيا الثورة و التحديات بناء الدولة**"(مركز الدراسات و حدة عربية بيروت: ط1,سبتمبر2013)،ص.122.

[2] ـ Dirk vandewelle ,libyalondon,Grnenuniverity ;1998 p 64

[3] ـ هنري حبيب,مرجعسابق،ص.174.

الاقتصادية التاريخية بين العامل ورب العمل وفي الفصل الثالث فيه أطروحات عن الأسرة والأم والمرأة والفنون والثقافة

2-**النظرية العالمية الثالثة :** وهي تعتبر تجاوز للمركسية و الرأسمالية وتستند غالب الحكم الجماهير الشعبية وتم اعتماد اللون الأخضر لونا رسميا للبلاد و النظرية العالمية الثالثة التي جاء بها القذافي نظرية سياسية في الحكم تقوم على سلطة الشعب عن طريق ما اسماه بالديمقراطية المباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية كأداة للتشريع وللجان الشعبية كأداة للتنفيذ وهي طرح اشتراكي في صورة جديدة وقدمها كبديل للرأسمالية و الماركسية وصفها معمر القذافي أنها خلاص التجارب الإنسانية وقدم معمر القذافي اداة فريدة من نوعها تعرف بالجان الثورية ليس من بين أهدافها الوصول إلى السلطة[1].

[1] - زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص. 95 .

المبحث الثاني: دراسة جغرافية وبشرية لليبيا.

تعتبر ليبيا من الدول التي تمتلك مقومات جغرافية كبيرة، خاصة أنها تعتبر رابع أكبر البلدان مساحة في إفريقيا مقارنة بتعددها البشري، مما يجعلها ذات ركيزة قوية كما أنها تعد من الدول التي تحتل موقع جغرافي مهم مما جعل منها دولة مستهدفة.

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية لليبيا .

تتميز ليبيا بعدة خصائص جغرافيا من أهمها :

الموقع:

تحتل ليبيا موقعا استراتيجيا هاما، فهي تتوسط ساحل البحر المتوسط الجنوبي وتتوسط العالم العربي الإفريقي. كما كان لموقعها الجغرافي عبر التاريخ قيمة كبيرة وخاصة في العصر الحديث، إذ بلغت قمتها الجغرافية في الأهمية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. فهي تقع في شمال أفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس[1]. .

كما أنّ موقعها كان مُعْلما أساسيا في تاريخها السياسي والحضاري، فقد كان موقعها الطبيعي والعمراني تبدو معه كجزيرة صحراوية أو شبه صحراوية بين هذه الكتل السكانية الضخمة، وتكاد تمثل فراغا أو شبه فراغ وسط قواعد تعد بمثابة مراكز طبيعية للقوة. وهذا ما يفسر لماذا كانت ليبيا في جزء طويل من تاريخها في علاقة تأزم مع الغرب. .

[1] -حمدان, مرجع سابق,ص. 43.

وتبلغ مساحة ليبيا (1,759,540 كم مربع)، وتعد السادسة عشرة على مستوى العالم من حيث المساحة، كما أنها تملك أعرض ساحل من بين الدول العربية المطلة على البحر المتوسط، يبلغ طوله حوالي (1,770 كم). أما تاريخيا فقد تكونت من ثلاثة أقاليم إقليم طرابلس (تريبوليتانيا)، برقة (سيرينايكا)، وفزان.[1] أما فيما يخص الأراضي الليبية فهي تمتد في مساحات مترامية الأطراف بين دائرتي عرض**18.45/ 57. 32** درجة شمالا. وتشكل الصحارى القسم الأكبر من الأراضي الليبية، والأراضي عبارة عن هضبة هي إمتداد للهضبة الأفريقية، وعن سهل ساحلي يمتد على طول البحر المتوسط. وتحتوي على واحات كثيرة، وأهم جبالها الجبل الأخضر على المتوسط في الشمال الشرقي، و جبل نفوسة في الشمال الغربي، وجبال تيبستي في الجنوب، وفيها أعلى قمة هي قمة بتة وارتفاعها (2286متراً)، وجبال أكاكوس وجبل واد الناموس.بالإضافة إلى أن أن موقع البلاد المدارى وشبه المدارى الذي يتوسط مساحات كبيرة من اليابس الإفريقي.جعل درجة الحرارة لا تختلف اختلافا كبيرا من منطقة الى اخرى , حيث لا توجد السلاسل الجبلية الكبرى كجبال الألب على سبيل المثال , ولاتمر بسواحلها التيارات الصحراوية المدارية , حيث يغلب عليه الجفاف نتيجة لعدة عوامل متعلقة بطبيعة الجو . [2]

1. المناخ

فيما يخص المناخ فهو يتسم بالأعتدال في الربيع والخريف ويكون الصيف حاراً والشتاء باردا نسبيا، وهو متنوع يغلب عليه مناخ البحر المتوسط وشبه الصحراوي في الشمال الأوسط، والمناخ الصحراوي في الجنوب أي بارد شتاءً وحار صيفا ونادر الأمطار، بينما حال الجبل الأخضر يختلف فتجد في فصل الصيف درجة الحرارة لا تتعدى 30 مئوية والشتاء أحياناً تصل لدرجة التجمد مما ينتج على ذلك سقوط

---

[1]ـ زردومي علاء الدين , مرجع سابق, ص. 69.

[2]ـ د،هنري حبيب, مرجع سابق, ص. 15 ، 16.

الثلوج في بعض المدن[1].

المناخ الصحراوي الحار صيفا يسود معظم البلاد، ولا يستثنى من ذلك إلا شريط ضيق يمتد على طول البحر المتوسط حيث تقع أهم المدن، وبعض البقع الجبلية الواقعة شمال البلاد أو جنوبها حيث تسقط الأمطار بكميات تكفى لنمو حياة نباتية طبيعية تختلف في كثافتها وفى أهميتها بالنسبة لقيام الحياة النباتية والبشرية حسب كمية المطر. فمن هذه المناطق ما تكفى أمطارها لنمو غابات وأحراش دائمة الخضرة شبيهة بالتي تنمو في مناخ البحر المتوسط، كما هو الحال في الجبل الأخضر، ومنها مالا تكفى أمطارها إلا لنمو حشائش موسمية سرعان ما تختفي باختفاء آخر قطرة مطر في الموسم كما هو الحال في منطقة سهل الجفارة.[2]

كما أن موقع البلاد المداري وشبه المداري متوسطاً مساحات كبيرة من اليابس الإفريقي، جعل درجة الحرارة لا تختلف اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى، حيث لا توجد السلاسل الجبلية الكبرى كجبال أطلس أو الألب على سبيل المثال، ولا تمر بسواحلها التيارات البحرية الباردة فهي عموماً مرتفعة إلى مرتفعة جداً في الصيف باستثناء شريط الساحل والجبل الأخضر، والجبل الغربي، ومعتدلة إلى باردة في الشتاء، ويزداد المدى الحراري بين الليل والنهار والصيف والشتاء مع الاتجاه نحو الجنوب بعيداً عن مؤثرات البحر المتوسط، أما الرطوبة النسبية فهي مرتفعة خاصة في شهري أوت و سبتمبر على شريط الساحل بسبب هبوب الرياح الرطبة من جهة البحر ومنخفضة جداً بالمناطق الصحراوية بسبب قاحلية السطح والابتعاد عن المؤثرات البحرية، أما فيما يخص الرياح السائدة على الساحل فيمكن تقسيمها إلى نوعين حسب فصول السنة فالاتجاه السائد في النصف الصيفي هو الشرقي يليه الجنوبي الشرقي ثم الشرقي والشمالي الغربي، أما في الشتاء فيغلب الاتجاه الشمالي والشمالي الغربي ثم الغربي والجنوبي أما

---

[1]ـ محمد مبروك المهدي, "**جغرافية ليبيا البشرية**"(بنغازي:منشورات فارنونس 1990),ص. 54.

[2]ـ حبيب، مرجع سابق, ص.57.

في الأقاليم الجنوبية فالرياح التجارية الشمالية والشمالية الشرقية هي السائدة طوال العام.[1]عموماً يتصف المناخ الليبي في معظمه بمناخ الصحراء المدارية، حيث يغلب عليه الجفاف نتيجة لعدة عوامل متعلقة بطبيعة الجو والسطح والموقع الجغرافي وبسبب مميزتها المناخية لا تمتلك ليبيا مورد مائي سطحي عذب دائم الجريان، ، وذلك لقلة تذبذب معدلات سقوط الأمطار وطبيعة التكوينات الجيولوجية، لذلك مصادر المياه هي من مياه الأمطار والمياه الجوفية، حيث أن دراسة للموارد المائية التي تعتمد عليها ليبيا بنسبة 95% هي على المياه الباطنية.[2]

2. التضاريس:

تتميز التضاريس في ليبيا بارتفاع تدريجي للأرض، بداية من الشمال إلى الجنوب وصولا إلى أعلى قمة جبلية في البلاد (بيكو بيتي)، وتضاريس ليبيا قاحلة تتدرج من سهول منبسطة إلى متموجة إضافة إلى منخفضات وسبخات أقل منطقة انخفاضا هي سبخة

غزيل (بحيرة تقع جنوب شرق البريقة على الساحل) حيث يصل انخفاضها عن سطح البحر 47 مترا. أعلى منطقة ارتفاعا : قمة جبل (بيكو بيتي) يقع في أقصى الجنوب الليبي قرب الحدود الليبية التشادية، ويصل ارتفاعه إلى 2267 مترا فوق سطح البحر.[3]

في ليبيا ست مناطق جبلية وهي:[1]

---

[1]-محمد إبراهيم حسن, "**دراسات جغرافية أوروبا و البحر الأبيض المتوسط**"(الإسكندرية:مركز الإسكندرية للكتب 1999), ص.219.

[2]- عبد العزيز طريح شرف,"**جغرافيا ليبيا**"(الإسكندرية:منشاة دار المعارف 1973),ص.151 .

[3]- حمدان, مرجع سابق, ص. 170.

أ. منطقة الجبل الأخضر: ذو حجر جيري، ارتفاعه 865 م، يعد العمود الفقري للمنطقة وتسجل هذه المنطقة أعلى معدلات هطول أمطار في البلاد (حوالي 600 ملم في السنة) وتحتوي على بقايا غابة. كما تتوفر فيها الأراضي الخصبة لزراعة الفواكه والحبوب.

ب. جبل نفوسة في الشرق: يشكّل الحدود الجنوبية لسهل الجفارة المعروف أيضاً بالجبل الغربي هذه الكتل البركانية التي يتراوح ارتفاعها بين 600-1000 م تسجل مستويات عالية من هطول الأمطار، مما يجعل الأرض خصبة وصالحة للزراعة وبشكل خاص الزيتون.

ت. سلسلة جبال أكاكوس: تقع في فزان قرب غات عند الحدود الجزائرية؛ وهي منطقة تمتد على مساحة تتجاوز 250 كم2 ذات تنوع صحراوي استثنائي: كثبان؛ قمم صخرية متباعدة تبرز من الرمال.

ث. قمة بتة : أعلى قمة جبلية في ليبيا (2266 م) تقع على رعن جبال تيبستي في أقصى جنوب ليبيا قرب الحدود التشادية. ويصعب الوصول إليها إلى حد كبير.

ج.جبال تيبستي يبلغ ارتفاعها (2287) عند الحدود الجنوبية مع تشاد .

ح.جبل العوينات : يقع في اقصى الجنوب الشرقي عند الحدود مع مصر والسودان.

لا يوجد في ليبيا أنهار دائمة الجريان، غير أن الوديان الكثيرة في شمال ليبيا تجري بشكل متقطع في أعقاب هطول الإمطار الغزيرة. تنحصر الزراعة المتناثرة بالمناطق الساحلية. أقل من 2% من الأراضي صالحة للزراعة كما تمتلك ليبيا مياه جوفية معتبرة.

المطلب الثاني: المقومات بشرية

---

[1]ـ عبد الحفيظ عوض ربيع، "**عدد سكان ليبيا**،" انظر الرابط التالي: Htp//tamimi.owre.com/t52472.tcps

تتميز ليبيا بعديد من المقومات البشرية خاصة وان ليبيا تعتبر من مجتمعات القبلية ومن بين هذه المقومات مايلي

1. السكان:

عند الحديث عن السكان في بليبيا فيكاد يكون بالتقريب عكس ترتيبها بالمساحة سواء في العالم العربي أو الإفريقي و هذا راجع إلى ما خلفه الغزو الايطالي الذي حول ليبيا الى منطقة تناقص سكاني لكن مع بروز النفط قلب كل الاتجاهات حيث احدث ثورة ديموغرافية صغيرة ليس في النمو فحسب بل حتى على مستوى الهجرة و عليه فان البترول كان له دور مهم بدفع معدل النمو دفعة كبيرة حتى منح لليبيا اليوم أعلى نمو سكاني و منه يقدر عدد سكان ليبيا 5.240.599 ملايين نسمة.

بكثافة سكانية: 3نسمة / كم

عدد السكان بأهم المدن: طرابلس: 1.692.99 نسمة. بنغازي:814.615 نسمة مسراطة:493.573 نسمة. الجبل الاخضر:386.165 نسمة .الفزان:319.029 نسمة

نسبة سكان المدن : 87 بالمئة . نسبة سكان الأرياف :13 بالمئة .نسبة الولادات :27.67 ولادة لكل الف شخص. معدل الوفيات :3.51 لكل الف شخص. نسبة نمو السكان :2.42 بالمئة وهذا حسب إحصائيات سنة 2010.[1]

2. الجنس:

الليبيون في الأصل هم من البربر نسل الامازيغ الأحرار من سلالة الحاميين الشماليين امتداد لكتلتهم الأساسية في المغرب العربي الكبير لكنها تعرضت كما يحدث دائما لبعض المؤثرات الخارجية والدخيلة

[1] –http//www.maresa.avp3

من الشمال و الجنوب أبرزها الو ندال، و القوط و عناصر البحر الأبيض المتوسط، و عناصر سودانية، و زنجية. لكن من المسلم به أن هذا الأثر الجنسي الذي تركته هذه المؤثرات محدودة للغاية عكس المؤثرات الجنوبية التي تبدو اقوي إذ يقدر أن الدماء الزنجية تدخل بدرجة كبيرة في تركيب نحو ثلث السكان عامة. كما تتميز ليبيا بكثرة القبائل حيث تشير التقديرات أن ليبيا تضم حوالي 140 قبيلة بعضها يمتد من مصر إلى تونس. [1]

ومن أهم القبائل المعروفة في ليبيا مايلي[2]:

ا/ **الأشراف :**تتمركز في مدينة" ودان" و"زويلة "وسط ليبيا، وهم منتشرون أيضا في معظم أنحاء ليبيا.

ب/ **الورفلة :** تتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة، في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت.

ج/ **القذاذفة :**وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي وتتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس، وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية.

د/ **المقارحة :**تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منهاعبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعده القذافي عام 1993 ، وكذلك عبد الله السنوسي الرجل الثاني في نظام القذافي ,وعبد الباسط المقرحي المتهم في قضية لوكربي، وتعتبر هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل الليبية تسليحا.

ه/ **ترهونة :**وهي تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية حوالي 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة

---

[1]ـ حمدان,مرجع سابق,ص. 195.

[2]ـ أ، د، منى حسين عبيد, **أبعاد التغير النظام السياسي في ليبيا**, دراسات دولية, العدد 51, ص ص .32 ، 33.

ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية.

و/ ورشفانة :تعتبر احدى أكبر القبائل الليبية، وتتمركز قبيلة ورشفانة في ضواحي طرابلس،نظرا لموقعها الجغرافي تعتبر ورشفانة قبيلة حضارية مدنية.

ز/ زناتة :وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي، وتتركز جغرافيا في مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي.

ع/ الطوارق :وهي قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى، ترتكز قبيلة الطوارق في مدينة غات بأقصى الجنوب.

ي/ أولاد سليمان :وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت

وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر.

ن/ العبيدات والبراعصة والعواقير و المسامير :وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.

3. الدين و اللغة :

دينياً تعد ليبيا متجانسة إلى أبعد الحدود، حيث يدين غالبية البلاد بالدين الإسلامي ويتبع أغلبهم المذهب المالكي، وأقلية بربرية تتبع المذهب الإباضي. 97 بالمئة من السكان مسلمون سنّة، لا توجد أي جماعات شيعية ومعظم الجالية المسيحية أجانب من اللاجئين الأفارقة. كما توجد جالية صغيرة من الأنجليكانيين تتألف من قسيس واحد مقيم، وعمال من اللاجئين الأفارقة و الهنديين في طرابلس ينتمون إلى الأسقفية المصرية. توجد كنائس توحيدية في طرابلس وبنغازي ، وكان عدد الكاثوليكيين التابعين

للكنيسة الرومانية في ليبيا يقدر بنحو 50 ألفا. ربما يوجد عدد صغير من اليهود في ليبيا، ولكن لا يعرف مكانهم بالتحديد. في عام 1974 أصدر المجلس العالمي لليهود أنه لم يعد في ليبيا إلا نحو عشرين يهوديا. الجالية اليهودية التي كان عددها يصل إلى نحو خمسة وثلاثين ألف نسمة عام 1948 غادرت إلى إسرائيل ودول أخرى على مدى مراحل مختلفة بين عامي 1948

و 1976.[1]

تتحكم الحكومة في أماكن العبادة المسموح بها للمسيحيين المقيمين في البلاد، ومازالت تفرض حظرا على الطريقة السنوسية وأتباعها، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية (wics) تعتبر الذراع الإسلامي للحكومة فيما يخص السياسة الخارجية ولها نشاطات في أرجاء العالم. كما أن جمعية الدعوة الإسلامية مسؤولة عن العلاقات التي تقام مع الجماعات الدينية الأخرى بما فيها المسيحية. ويعتبر هدف الدعوة الأساس هو الترويج لإسلام معتدل يعكس الرؤى الدينية للحكومة كما يحظر الجماعات الإسلامية التي تتناقض أفكارها وتعاليمها مع أفكار وتعاليم الجمعية. وتخضع كل المساجد، بما فيها المساجد التي يتم بناؤها على نفقة بعض العائلات الميسورة، للقوانين والتفسيرات الحكومية لتعاليم الإسلام.[2]

يتم شرح تعاليم الدين الإسلامي في المدارس العامة، في حين أن نشر التعاليم الدينية لأي ديانة أخرى غير مسموح به، كما أن الحكومة لا تقوم بنشر أي معلومات تتعلق بانتماء الأطفال لأي دين في المدارس العامة، ولم يعرف أن أطفالا انتقلوا إلى مدارس خاصة سعيا وراء تعاليم دينية معينة اما ما يخص اللغة فالغة العربية هي الأكثر انتشارا و هي اللغة الرسمية و هناك ما يعرف باللهجة الليبية أو الدارجة، فهي تختلف من مكان لآخر نظرا لاتساع رقعة البلاد ، فيستعمل سكان العاصمة والمناطق الغربية لهجة قريبة

[1]- حمدان, مرجع سابق,ص. 45.

[2]- فتحي عميش, مرجع سابق,ص.192.

من لهجة المغرب العربي ، اما المنطقة الشرقية و الوسطى و الجنوبية فيتحدثون بلهجة عربية قريبة جدا من لهجة بدو الأردن و عرب نجد.

هناك اللهجات الأمازيغية المتعددة تتكلمها المجموعة الأمازيغية في البلاد، و يتركز أهلها في جبل نفوسة (الجبالية)وفي الشمال الغربي بزوارة(الزوارية) و (الغدامسية) في غدامس و(التارقية) لدى الطوارق في الجنوب، بالإضافة إلى مجموعات صغيرة في مناطق متفرقة من البلاد مثل أوجلة وسوكنة. ويجيد غالبية البربر التحدث باللغة العرب. [1]

[1]- حمدان,مرجع سابق,ص.200.

المبحث الثالث: دراسة للأقتصاد الليبي.

تعتبر ليبيا من الدول التي حققت طفرة غير مسبوقة خاصة في الجانب الاقتصادي في غضون سنوات معدودة حيث قفز إنتاج النفط من الصفر إلى معدلات لم تحققها دول أخرى وهذا يرجع إلى أسباب سياسية جغرافية تكنولوجية دفعت الشركات بالإنتاج إلى مستوى وصل بالفعل إلى حد الاستنزاف و يكاد الحديث عن النفط كافيا لتلخيص حالة الأقتصاد في البلاد ونظرا لهذه الأهمية خصصنا هذا المبحث كدراسة اقتصادية لليبيا .

المطلب الأول : تأثير النفط على اقتصاد ليبيا .

عند الحديث عن الاقتصاد في ليبيا لا يمكن إلا إن يستحوذ النفط على معظم التفاصيل بل يكاد يكون الحديث عن النفط كافيا لتلخيص حالة الاقتصاد في البلاد حيث يستحوذ القطاع النفطي على حوالي 80% من الإيرادات الحكومية ، وأكثر من 95% من إجمالي الصادرات ، و يبلغ الاحتياطي

النفطي الليبي المؤكد حتى 2010 حوالي 47 مليار برميل. وتحتل ليبيا على هذا الصعيد المرتبة التاسعة عالمياً وكذلك تحتفظ ليبيا باحتياطي للغاز الطبيعي قدره تريليون وخمسمائة وثلاثين مليار متر مكعب، أي أنها تقع في المرتبة 23 عالمياً . وتصدر ليبيا أنواعاً متنوعة من الخام الخفيف من ستة مرافئ رئيسية على طول ساحل البلاد الممتد على مسافة تقترب من 2000 كيلومتر من الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، منها خمسة مرافئ في الجزء الشرقي من البلاد وهي السدرة ومرسى البريقة ورأس لانوف و الزويتية وطبرق ، و مرفأ الزاوية في المنطقة الغربية. [1]

و بالعودة إلى تاريخ البلاد نجد أن ليبيا كانت حتى أواخر خمسينيات القرن الماضي تأتي ضمن أكثر بلاد العالم فقرا ، حتى أكتشف فيها النفط لتدخل بذلك عصرا جديدا حيث كان مؤثراً رئيسياً في الكثير من جوانب الحياة العامة في نقل الاقتصاد المحلي إلى وضع أخر إلا إنه لم يتمكن من تحقيق آمال الشعب بشكل عام حيث بقيت فجوة كبيرة بين ما تملكه الدولة من مقومات و ما يعيشه المواطن من وضع معيشي إذ كانت معظم إيرادات النفط تذهب للشركات العالمية التي كانت تسيطر على النسبة الأكبر مما تنتجه البلاد حتى مرحلة التأميم و استبدال الشركات الأجنبية بشركات وطنية في بداية السبعينيات ليساهم النفط في الطفرة التنموية التي عاشتها البلاد بعد ذلك.[2]

ليبيا التي تزيد مساحتها عن 1،75 مليون متر مربع لا يتجاوز عدد سكانها 6,5 مليون نسمة،يغلب على القوة الديموغرافية فيها فئة الشباب،إذ يقع نحو 33% منها تحت سن الخامسة عشرة، بينما تفوق الكتلة الناشطة اقتصادياً فيها ما نسبته 62% من حجمها الكلي، تتوزع السكان في مساحة لاتزيد عن 5% من أجمالي مساحة البلاد التي يغلب عليها الطابع الصحراوي حيث تستحوذ على أكبر نصيب من الصحراء

---

[1]ـ صالح محمد عمر أبو غريس، "**لمحات عن التعليم في ليبيا**"، انظر على الرابط التالي:
http//www.libya alyaoum.com-news-inbexphp=21∞textid=199

[2]ـ محمود علي الغدانسي، **النفط الليبي**: "دراسة في الجغرافية الاقتصادية و الانتاجية النفط و الغاز العربي"(بيروت: دار الجليل، 1998)، ص.65.

الكبرى، وتشكل نسبة أهالي المدن و البلدات و القرى 80% من إجمالي سكان البلاد. و تتمركز أكبر كتلة سكانية في العاصمة طرابلس التي تضم ما يقرب من ثلث سكان البلاد.[1]

اقتصاديا شهدت السنوات الأخيرة قبل 17 فبراير 2011 نموا مطردا للاقتصاد الليبي حيث بلغ الناتج الوطني عام 2010 ما يقدر ب 89.03 مليار دولار. وفي موازنتها لعام 2010، حققت ليبيا فائضاً قدره 16 مليار دولار.وقد بدأ الاقتصاد الليبي في استعادة عافيته بعد رفع العقوبات الدولية التي فرضت من الأمم المتّحدة على البلاد في ما عرف بقضية لوكيربي* في سبتمبر من العام 2003وفي يناير 2011، قبيل اندلاع أحداث 17فبرير أفاد تقرير لمجلس التخطيط بأن إجمالي تعاقدات مشاريع التنمية بلغ 141.482 مليار دينار ليبي. وتصل القيمة الإجمالية التي رصدتها البلاد لبرنامجها التنموي إلى 147.106 مليار دينار توقفت كل الأعمال التي بدأت في تنفيذها عدد من كبرى الشركات العالمية التي لم تستطع العودة للبلاد بسبب الأحوال الأمنية المتردية السائدة في البلاد الآن.

ووفقا لتقارير مصرف ليبيا المركزي بلغ احتياطي البلاد من الذهب والعملات الاجنبية، في نهاية العام 2010، ما مجموعه 107.3 مليارات دولار. وتحتل البلاد على هذا الصعيد المرتبة 14 عالمياً، متقدمة على كثير من دول مثل تركيا (78 مليار دولار) ، إيران (75 مليار دولار)، الإمارات (39.1 مليار دولار)، مصر (35.7 مليار دولار)، الكويت (22.4 مليار).[2]

و يأتي بعد إيرادات النفط و الغاز ما تورده المؤسسة الليبية للاستثمارات الخارجية التي تدير لوحدها أصولاً تزيد عن 70 مليار دولار بين أصول ثابتة و منقولة و استثمارات أخرى في معظم دول العالم فهي

---

[1]- Gurneyhenry,libya :the politca,economic of,oil london,gxford,university ,tpraff ,1996,p58

* نبذة عن قضية لوكيربي .

[2]- الاقتصاد الليبي، موارد و مقومات هائلة تحد تهديد الأوضاع الأمنية المترادية(بوابة إفريقيا الإخبارية، طرابلس: فيفري2014)، ص.2 .

تملك حصصاً في شركات أوروبية قيادية، مثل بنك أوني كريديت الإيطالي ودار بيرسون البريطانية. كذلك أنشأت مؤسسة الاستثمار الليبية صندوقاً للاحتياط في لندن، وأقدمت على شراء عقارات في بريطانيا ، و تحتفظ المؤسسة ب 32 مليار دولار نقداً، في عدة بنوك أميركية، إلى جانب استثماراتها الضخمة في افريقيا التي تنتشر في معظم دول افريقيا تحت غطاء محفظة افريقيا الاستثمارية.

على الرغم من هذه الأرقام و المعدلات و الاستثمارات الضخمة و المكانة المتقدمة بين دول العالم يرى بعض الخبراء أن المقومات الحقيقية لاقتصاد البلاد لم تستثمر بالشكل الأمثل و أنه كان بالإمكان الوصول لمعدلات نمو أكبر و استثمار موارد أخرى لم يتم استغلالها مثل المقومات السياحية و تجارة العبور بالاستفادة من الموقع الجغرافي لليبيا بين قارتي افريقيا و اوروبا، و غير ذلك من الموارد الأخرى التي تحتاج لدراسات علمية لتحديد جدواها بدقة.[1]

المطلب الثاني: ملامح الاقتصاد الليبي:

1. القطاع الصناعي و التجاري في ليبيا :

أ. المجال الصناعي: تنشط في ليبيا بعض الصناعات الخفيفة مثل صناعات الحديد والصلب والاسمنت ومواد البناء والصودا الكاوية وأسمدة البوريا والصناعات البتر وكيماوية فضلا عن تلك الصناعات الخاصة بالمنتجات الغذائية والصيد البحري بالإضافة إلى الصناعات النسيجية وهي تتضمن صناعة الملابس والأقمشة والأحذية والأثاث المنزلي والقطن وغيرها من الصناعات النسيجية .كما نخص بالذكر الصناعات الهندسية والكهربائية التي عرفت تطور خاصة في الفترة الأخيرة مثل مصانع الثلاجات.

ب. التجارة : يمكن ادراجها من خلال قسمين :

[1]– علي الغدانسي, مرجع سابق, ص.72.

I. **التجارة الداخلية:** هي التي تمارس داخل ليبيا بمعنى المعاملات التجارية التي تتم بين سكان ليبيا وهنا تتم عملية التسويق والانتاج المباشر حيث يصل عدد الاسواق في ليبيا حوالي685 سوقا , ويأتي ترتيبهم كالاتي : طرابلس بنسبة 16.30 بالمئة . الجبل الاخضر بنسبة 13.86 بالمئة .الجبل الغربي بنسبة 10.66 بالمئة .خليج سرت بنسبة 8.9بالمئة . الزاوية بنسبة 8.46بالمئة . الكفرة بنسبة 1.01بالمئة.

II. **التجارة الخارجية :** فقد كانت ليبيا في الأساس تصدر الخامات الزراعية و الرعوية الى جانب من القليل من المصنوعات التقليدية و البسيطة المعتمدة عليها, و في مقابل ذلك تستورد المصنوعات و الآلات الحديثة الى جانب بعض الحبوب و الأغذية أحيانا فالصادرات الأساسية كانت تتمثل تقليديا في الحيوانات الحية والاسماك و زيت الزيتون و الفواكه و الحلفة على ان الاقتصاد في جملته كان اكتسائيا في الدرجة الأولى هذا طبعا قبل بروز عامل النفط لكن مع بروزه تصاعدت أرقام التجارة الخارجية بصورة ثورية.[1]

2. **المجال الزراعي و الحيواني في ليبيا:** رغم أن ليبيا دولة صحراوية إلا أنها تملك مقدور معتبر من الإنتاج الزراعي , فليبيا تعتبر من الدول الفقيرة في الأيادي العاملة خاصة في القطاع الزراعي حيث يعتمد في ذلك على العمالة الخارجية خاصة منها الأفارقة ,إذ تبلغ نسبة العمالة الأجنبية في قطاع الزراعة ما يقارب 86 بالمئة بمعنى أن توفير اليد العاملة ينعكس على النشاط الاقتصادي في ليبيا- ومن أهم المحاصيل الزراعية في ليبيا نجد الحبوب تشغل 65%من المساحة المزروعة خاصة القمح و الشعير في السهل الساحلي و المرتفعات الشمالية و الواحات. و يبقى الإنتاج متقلبا تبعا للظروف المناخية .الزراعات الشجرية: من أهمها الزيتون في السهول الساحلية و النخيل في الواحات و

[1] ـ عبد الناصر عز الدين بوخشم، "**تصور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي** و علاقته بنمو الاقتصادي" (رسالة دكتورة، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2002،2003)، ص . 55.

الأودية، و الحوامض في طرابلس و الزاوية.أما الخضروات: تنتشر حول المدن و في الواحات .ومن ناحية الإنتاج حيواني فهي تعتمد على تربية الماشية و على المراعي الطبيعية[1].

- أهم مناطق الرعي هي السهل الساحلي و المرتفعات الشمالية بالنسبة للأبقار والأغنام، بينما تنتشر تربية الإبل و الماعز في المناطق الصحراوية، و تعتمد أساسا على الأعشاب الطبيعية التي تتأثر بالتقلبات المناخية .تعد الأغنام أهم المواشي في ليبيا 5,6) مليون رأس تليها الماعز و الإبل ثم الأبقار .

تبذل الدولة مجهودات لتطوير قطاع تربية الماشية عن طريق: توفير الأعلاف بأسعار مناسبة , استيراد السلالات الجيدة من الأبقار و الأغنام حفر الآبار في مناطق الرعي لتوفير الماء للمواشي و العناية بالطب البيطري.رغم كون مجهودات الدولة مكنت من زيادة الإنتاج الفلاحي، فهو غير كاف لسد الحاجيات الغذائية للسكان، مما يفرض ضرورة استيراد المواد الغذائية (القمح +السكر + الحليب) و التي تمتص جزءا كبيرا من عائدات البترول. [2]

3- **السياحة في ليبيا:** تعد ليبيا من الدول السياحية الطرية التي لم يسوق لها إعلاميا كوجهة سياحية إلا بشكل بسيط وخجول بسبب الحصار واعتماد الدولة على موارد النفط بشكل كامل، إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأ المشهد السياحي في ليبيا يأخذ في النمو بعد رفع الحظر الجوي وتطبيع العلاقات مع الغرب، فقد شهدت العاصمة طرابلس خلال السنوات الأخيرة نهضة عمرانية شملت إنشاء فنادق ومراكز تسوق وتحديث شبكات الطرق والبدء في تنفيذ مطار طرابلس العالمي الجديد والقادر على تقديم الخدمات لـ 20 مليون مسافر سنويا، كما شهدت مدينة بنغازي ثاني كبرى المدن إطلاق مشروع بنغازي 2025، كما أن

---

[1]- يوسف أبو الفضل محمد مصطفى،"**التجارة الخارجية للجماهرية العربية**"(مذكرة ماجستار,جامعة القاهرة,معهد البحث و الدراسات إفريقيا 2007),ص ص. 38،39 .

[2]- حمدان، مرجع سابق,ص.108.

مشاريع بناء المنتجعات السياحية انطلقت في مناطق الجبل الأخضر وزوارة ومناطق أخرى، وقد استفادت الدولة من الطفرة النفطية الأخيرة في دعم البنية التحتية الأساسية للسياحة.[1]

خصائص ليبيا السياحية:يتميز القطاع السياحي الليبي بجملة من الخصائص أهمها :

- تعتبر ليبيا أكبر دولة يوجد بها اثار رومانية خارج إيطاليا على طول ساحلها..
- تمتلك أحد أطول السواحل 1935بمعدل كم على البحر الأبيض المتوسط صالح للاستثمار السياحي.
- تمتلك واحدة من أكبر الصحاري العجيبة في العالم والتي تستهوي السواح المولعين برحلات السفاري مثل منطقة بحيرة قبرعون عالية الملوحة بالجنوب الغربي.
- تمتلك مناطق ساحرة بطبيعتها الخلابة في شرق ليبيا بمنطقة الجبل الأخضر والتي تفوق مساحتها مساحة لبنان
- تمتلك تاريخ اغريقي روماني تركي إيطالي في لبدة وصبراته وشحات وفي طلميثة وسوسة ويوسبريدس وتوكرة وقصر ليبيا.
- تمتلك المناخ الجيد " مناخ البحر الأبيض المتوسط " المعتدل
- تمتلك القدرة علي جذب السياح إليها لأن ليبيا تصنف كمقصد سياحي جديد واعد.
- قدرة القطاع السياحي على جذب الاستثمارات التي تخلق توازنا في الميزانية العامة للدولة والتي تعتمد حاليا بشكل كامل على قطاع النفط والغاز[2].

---

[1]ـ صفي الدين، مرجع سابق, ص. 84.

[2]ـ فرج احميد بوفرقة، "خصائص ليبيا سياحية"، انظر على الرابط التالي: http://tamimi,owono.com/t6c598,taic

الطرق والمواصلات في ليبيا : تعتبر الطرق من أهم مكونات البنية الأساسية وخصوصاً في ليبيا فهي تمتد لتربط جميع المدن والقرى ببعضها ثم بالدول المجاورة لتخدم المواطنين اجتماعياً واقتصادياً، فبواسطتها يمكن تبادل المنتجات الريفية والحضرية وعليها يمكن نقل البضائع من مكانإلى آخر فيعُم الرخاء ، وتسهل تجارة العبور، وعليها ينتقل زوار ليبيا لدعم القطاع السياحي والتواصل مع الدول المجاورة .

وقد أولت الوزارة اهتماما كبيراً بمشروعات الطرق فأنشأت شبكة عامة كبيرة من الطرق يبلغ مجموع أطوالها حوالي 34,000 كم تقريباً ، كما أنشأت مصلحة الطرق والجسور كجهة ذات صفة اعتبارية وذمة مالية مستقلة تتبع قطاع المواصلات والنقل وذلك بموجب القرار رقم (143) لسنة 2005م لتتولى شؤون شبكة الطرق العامة والجسور بليبيا من حيث التخطيط والتنفيذ والصيانة وأوكلت إليها جملة من الاختصاصات لمراقبة شبكة الطرق وتجهيزها وتوفير وسائل الأمان لمستخدميها بما يحقق السلامة المرورية عليها، كما أصدرت القرار رقم (273) لسنة 1431هـ (2010 م) بإضافة بعض المهام للمصلحة وإعادة تسميتها (مصلحة الطرق والنقل البري)..[1]

1. -**النقل البري:** لم تعرف ليبيا الطرق المعبدة إلا في نهاية سنة 1911 ، وبعد الإستقلال وخاصة بعد إكتشاف النفط، إذ تزايد عدد الطرقات فبعد أن كان طوال شبكة النقل 3303 كم سنة1960وصل إلى 17985كم في 1996 ، و وصلت سنة 2008 الى 83000 كم منها 47590 كم معبدة، ويرتكز أكثر من ثلاث أرباع هذه الشبكة في الجزء الشمالي من ليبيا وذلك لوجود أكبر عدد من السكان و النشاطات الإقتصادية فيها، كما تعمل على هذه الخطوط شبكة من الحافلات التي تعمل خاصة على الطرق و الخطوط الدولية التي تربط ليبيا بالمشرق العربي عبر مصر.

[1]ـ أفضل إبراهيم الاجواد،"المدخل إلى جغرافيا النقل في ليبيا"(القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع, ط2, 2008)، ص.76

2. **النقل الجوي:** يرجع تاريخ النقل الجوي في ليبيا إلى بدايات الستينات، وذلك عندما أسست شركة طيران تحمل إسم " ليبيا فيا " التي شملت خطوطها كل من طرابلس و بنغازي وسبها، والتي تأسست بعدها في سنة 1964 مؤسسة الخطوط الجوية الليبية التي تحولت في سنة 1975 إلى شركة الخطوط الجوية العربية الليبية، ومعظم الرحلات الدولية في ليبيا تتم عبر مطار طرابلس الدولي أو مطار" بنينة "من بنغازي، و الإفريقية منها عبر مطار سبها، وتتوفر ليبيا 140 مهبط لطائرات منها 80 مهبط غير معبد.[1]

3-**النقل البحري:** يعتبر الساحل الليبي من أكبر و أطول السواحل في البحر المتوسط و أقدمها، ذلك ما جعل موانئ ليبيا تعود إلى فترة زمنية قديمة، ومن أهم الموانئ البحرية في ليبيا نجد ميناء طبرق و درنة و بنغازي و مصراته و الخمس و زوارة، و تملك ليبيا أسطولا بحريا مكونا من25 باخرة منها " طليطلة و غرناطة و قاريونس " وهي لنقل المسافرين، و تدير شركة النقل البحري الليبية رحلات هذه السفن إلى كل من سوريا و اليونان وتركيا و إسبانيا ومالطا وغيرها من البلدان، أما فيما يخص ناقلات النفط .[2]

[1] ـ الاجواد، مرجع سابق, ص. 76.

[2] ـ حمدان, مرجع سابق, ص.184.

خلاصة الفصل

مرت ليبيا بالعديد من الحقب و الأحداث التاريخية المهمة والتي أثرت فيها بشكل كبير وتعد الفترة المهمة التي خضعت للإحتلال الإيطالي عام 1911 من أهم الفترات وأكثرها عمقا في التاريخ الليبي المعاصر كما عرف النظام الليبي بعد استقلال مجموعة من التغيرات بدأ بعهد الملكي وصولا الى ثورة الفاتح من سبتمبر 1969ونشئت النظام الجماهيري بقيادة معمر القذافي الذي كان له اثر كبير في رسم ملامح النظام السياسي الليبي بلإضافة إلى أن ليبيا تعد من الدول التي لها عدة مقومات جغرافية وبشرية واقتصادية خاصة وأنها دولة غنية بالبترول هذا جعلها تحتل موقع استراتجي مهم

الفصل الثاني

الفصل الثاني: نشأة وتطور مسار الأزمة الليبية

هذا الفصل عبارة عن دراسة أهم المراحل التي مرت بها ليبيا منذ الإنقلاب الذي حدث سنة 1969وجاء به القذافي والتي تجسدت في هدم ما كان قائما من منشئات الدولة قبل عام 1969 وصولا الى مرحلة الأزمة وما حدث خلالها وطرد القذافي الذي تحول الى انتفاضة شعبية منتقلا بعد ذالك الى المرحلة الانتقالية مرحلة ما بعد الأزمة وإبراز أهم التحديات التي عاشتها ليبيا ما بعد الأزمة سواء السياسية او الأقتصادية أو الأمنية

المبحث الأول :مرحلة ما قبل الازمة

عرف النظام الليبي في هذه الفترة مجموعة من التغيرات خاصة بعد الفاتح من سبتمبر 1969 ونشئت النظام الجماهيري بقيادة معمر القذافي الذي كان له اثر كبير في رسم ملامح النظام السياسي الليبي.

المطلب الاول :طبيعة نظام القذافي

1. المؤسسات السياسية في نظام القذافي

عرف النظام السياسي ليبي في فترة القذافي تحولات جذرية خاصة على مستوى المؤسسات ويمكن تحديد هذه المؤسسات من خلال مرحلتين

أولا: من الانقلاب 1969الى غاية 1976:

1. **مجلس قيادة الثورة:** وهو بمثابة السلطة التشريعية في الجماهيرية الليبية حيث تصدر القرارات والقوانين بمراسيم .يتكون هذا المجلس من 12 عضوا, يقوم هذا المجلس على أساس قيادة جماعية

يرئسه معمر القذافي وقد تركزت كافة السلطات في يد المجلس يعلنها من طريق إعلانات دستورية وقرارات وقوانين لا تقبل الطعن أمام أي جهة ومنه يمكن تلخيص مهامه فيما يلي[1]:

أ- وضع السياسة العامة للدولة واتخاذ كافة التدابير التي يراها ضرورية

ب -ممارسة مهام السلطة التنفيذية من تعين للوزراء وإقالتهم والإشراف على السياسات العامة للدولة

ج - وضع السياسات العامة للدولة وتعين كبار الموظفين المدنيين والعسكريين

د- الإشراف على القوات المسلحة

2. **مجلس الوزراء :** هذا المجلس كان بمثابة الهيئة التنفيذية و الإدارية الرئيسية في ليبيا ويتشكل بقرار من مجلس قيادة الثورة ويتكون من مجلس قيادة الثورة والحكومة آذ لا يقوم مجلس قيادة الثورة بممارسة الحكم بشكل مباشر بل عن طريق مجلس الوزراء المسئول المباشر أمامه وتتمثل اختصاصات مجلس الوزراء في ما يلي[2] :

ا -تنفيذ السياسات العامة للدولة وفق ما يرسمه المجلس

ب -قيادة الثورة وممارسة كافة الاختصاصات الأزمة لذلك

ج - ممارسة كافة الأعمال الإدارية والتنفيذية المتعلقة بتعين الموظفين وإنشاء البلديات

د - عقد معاهدات و اتفاقيات و المصادقة عليها بتفويض من مجلس قيادة الثورة .

---

[1] ـــــ مرجع نفسه,ص. 96.

[2] - فضل عفاش، الماضي يبدأ غدا،"قصة حياة الزعيم الليبي العربي معمر القذافي"(النمسا: الدار الافريقية للطباعة وللنشر والانتاج الفني ،1991)، ص. 103.

شكلت أول حكومة هذه الفترة برئاسة محمد سليمان ألمغاربي تضم ثمانية وزراء إلا أنها أقيلت في جانفي 1970 بعد خمسة أشهر من تعينها لتحل محلها حكومة جديدة برئاسة معمر القذافي ويليها في 1972 عبد السلام جلود في رئاسة الوزراء إلى غاية 1977

3-الاتحاد الاشتراكي العربي :تأسس هذا الاتحاد فيَ 1971/06/11 كإطار للمشاركة السياسية دون اعتباره حزبا سياسي وتقوم فلسفة هذا التنظيم على انه التنظيم السياسي الشعبي الذي يحقق تحالف القوى والذي يقضي سلميا على الفوارق بين الطبقات الموجودة ويتكون الهيكل الأساسي لهذا التنظيم من[1]

ا-مجلس قيادة الثورة الذي يمثل القيادة العليا للإتحاد الاشتراكي العربي

ب- المؤتمر الوطني العام الذي يتكون من المندوبين عن المحافظات

إضافة إلى تنظيم القوات المسلحة والشرطة وهو قائم على مبادئ الحرية و الاشتراكية و الوحدة ويختص بدراسة و مناقشة سياسات الاتحاد وخطتها العامة إصدارها ودراسة تقارير مجلس قيادة الثورة ,ومدة العضوية فيه ستة سنوات ويجتمع مره كل سنتين

4- اللجان الشعبية :جاءت اللجان الشعبية بعد إعلان الثورة الشعبية في 5افريل 1973 وذلك من خلال خطاب القائد معمر القذافي في مدينة زوارة وحسب معمر القذافي فإن اللجان الشعبية هي الوسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة تقوم اللجان الشعبية في كل وحدة جغرافية وإدارية في ليبيا وذلك عن طريق الانتخاب المباشر[2]

[1] - هنري حبيب, رجع سابق,ص 179.

[2] - فضل عفاش، مرجع سابق، ص.105.

5-السلطة القضائية: في 28 أكتوبر 1973 قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية لمراجعة وتعديل القوانين لكي تتماشى مع الشريعة الإسلامية وتم إصدار قانون يقتضي بدمج المحاكم المدنية والشرعية و حل نظام المحاكم المزدوجة [1]

ثانيا : الفترة من 1977 إلى غاية2011

عرفت ليبيا في هذه الفترة مجموعة من التغيرات وذلك من خلال إلغاء المؤسسات الحكومية التقليدية حيث دخلت محلها هيكلة مختلفة تماما تحت اسم سلطة الشعب.

1-**المؤتمرات الشعبية الأساسية :**وهنا تم تقسيم الجماهيرية إلى 405 مؤتمر شعبيا و العضوية في هذه المؤتمرات تشمل كل مواطن ليبي بلغ سن 18 وتتم مناقشة جميع المواضيع والقوانين و التشريعات في البلاد خلال هذه المؤتمرات وتنبثق عن كل مؤتمر أمانة تتكون من خمسة أعضاء ويتم اختيارهم لمدة 3 سنوات عن طريق الاختيار المباشر ومن بين اختصاصات هذا المؤتمر نجد

ا- -يحق لهذه المؤتمرات إصدار القوانين والتشريعات

ب-النظر في شؤون الحرب و السلم وعلاقات الجماهيرية مع باقي الدول.

ج- وضع الخطط الاقتصادية والميزانية العامة

د- وضع السياسات العامة في مختلف المجلات والقطاعات

هـ- مسألة اختيار الآمنات ولجانها العامة

[1]-زردومي علاء الدين, مرجع سابق,ص. 98.

2-المؤتمرات الشعبية الغير أساسية :وهي مؤتمرات التي تخص منطقة جغرافية محددة ولها حدود إدارية تعرف باسم الشعبية وتتكون هذه المؤتمرات من أمانة المؤتمر الشعبية و أمناء الاتحادات والنقابات و الروابط المهنية وليس من صلاحيته اتخاذ أي قرارات[1]

3-الاتحادات و النقابات و الروابط المهنية :وهي تعتبر من رحم النظام السياسي الليبي ومن أهم مكوناته الأساسية. وقد تم تنظيمها وتحديد مهامها وأعمالها من خلال الكتاب الأخضر ويقتصر دورها على الاهتمام بشؤونها ومشاغلها المهنية وأعضائها هم أعضاء في مؤتمر الشعب العام حيث يعبرون عن المصالح العامة ولكن

لا يحق لهم التصويت حول قضايا السياسة العامة[2].

4- اللجان الشعبية :هي تنظيم ينبثق عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات والروابط المهنية وتعتبر هذه اللجان الجهاز التنفيذي للقرارات في الجماهيرية وتنقسم إلى اللجنة الشعبية العامة و اللجنة الشعبية الفرعية

5-مؤتمر الشعب العام :هو عبارة عن التقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية و اللجان الشعبية و الاتحادات و الروابط المهنية يتألف من 760 عضوا فما فوق يتم انتخابهم بالاقتراع الغير مباشر لمدة ثلاث سنوات وذلك من خلال شبكة معقدة من المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وتقوم بإدارة اجتماعات مؤتمر الشعب العام و الأمانة مكونة من أمين مؤتمر الشعب العام و أمين مساعد لمؤتمر الشعب العام وأمين

[1]- ايمن نيشان، كتائب الامن و اللجان الثورية في ليبيا، انظر على الرابط التالي: http :www.yemennation.net/news5937.html

[2]- زردومي علاء الدين، مرجع سابق,ص.100.

شؤون المؤتمرات الشعبية و أمين عام للجان الشعبية وأمين شؤون النقابات والاتحادات المهنية وأمين الشؤون الخارجية[1] أهم اختصاصاته[2] :

أ- متابعة تنفيذ القوانين التي تصدرها مؤتمرات الشعبية الأساسية

ب-متابعة أعمال للجان الشعبية

ج- دعوة الاتحادات والروابط المهنية و اللجان الشعبية للانعقاد

6-اللجان الثورية :هي احد الهياكل الجديدة التي جاء بها معمر القذافي في كتابه الأخضر والنظرية العالمية الثالثة و التي تسعى إلى بقاء الثورة الدائمة و الحفاظ على مكتسباتها وهي عبارة عن محصلة الثورة الليبية كلها و اللجان الثورية في ليبيا هي شكل من أشكال السلطة الإدارية التي تسعى للوصول إلى الحكم و الولاء لهذا التنظيم و للثورة وقائد الثورة الذي يقوم بالتنسيق معها من خلال مكتب الاتصال باللجان الثورية أو من خلال إلقاء المحضرات او ما يعرف با المدرج الأخضر[3] ومن اهم مهامها [4].

ا-تحريض الشعب على ممارسة السلطة

ب- ترسيخ سلطة الشعب

ج-تحريك وتفعيل مؤتمرات شعبية

د-ترشيد اللجان الشعبية

---

[1]- محمد زهير المغربي، هيكلة النظام السياسي في ليبيا، انظر على الرابط التالي:

http/://www.libya forum.org larchivelindex.php option =com-co1tent&task :viwgia=6369&ltemida=1

[2]- زهير المغربي، المرجع نفسه .

[3]- هنيري حبيب، مرجع سابق، ص.206 .

[4]- احمد ابراهيم، "النظام الثوري للجان الثورية الشعبية "(طرابلس المنشأة العامة للنشر و التوزيع ،ط 2 ، 1982)،ص ص . 34،36 .

هـ -حماية الثورة و الدفاع عنها و الدعاية لها

المؤسسات القضائية : عرف نضام المحاكم في ليبيا بعد التحول إلى النظام الجماهيري أربعة مستويات[1]:

المحاكم الجزئية: تعد المحاكم الجزئية المستوى الأول لنضام الحكم وتوجد في كل قرية ومدينة ويرأسها احد القضاة .

محاكم ابتدائية: وهي محاكم ذات اختصاص بالقضايا ذات العقوبات المتوسطة كما إنها محكمة استئناف بالنسبة للقضايا التي تعرض على محاكم الجزئية

محاكم الاستئناف : هي التي تنضر إلى القضايا المحالة إليها من المحاكم الابتدائية وهي أساسا محاكم مراجعة لقضايا الجنايات و الجرائم الكبيرة ويتولى القضاء بها خمسة قضاة ولا يسمح لقضاة المحاكم الابتدائية بالجلوس في محكمة الاستئناف

المحكمة العليا: في عام 1982 صاغ مؤتمر الشعب العام القانون رقم 6و الذي اعاد تنظيم المحكمة العليا وقد نص هذا القانون على أن المحكمة العليا تتكون من رئيس وعدد غير محدود من القضاة يتم تعينهم جميعا من قبل مؤتمر الشعب العام ويتم تقسيم المحكمة إلى 5دوائر وتتولى اللجنة الشعبية العامة للعدل عملية الإشراف الإداري على النظام القضائي كما انها تتولى التوصية بتعين مختلف القضاة .

المحاكم الثورية : وهي من المحاكم السياسية الخاصة التي أنشئت بموجب بيان الملتقى الثالث للجان الثورية عام 1980وتتكون هذه المحاكم من أعضاء اللجان الثورية ولا يوجد بها حق الاستعانة بالدفاع

[1]- نيشان، مرجع سابق.

القانوني أو الاستئناف أمام محاكم أعلى ولهذه المحاكم حق وسلطة تناول العديد من القضايا السياسية و الاقتصادية

محكمة الشعب: في عام 1988 صاغ مؤتمر الشعب العام قانونا جديدا نشأت بموجبه محكمة الشعب بهدف دمج كل المحاكم الخاصة الثورية في محكمة واحدة وتتكون محكمة لشعب من دائرتين دائرة ابتدائية ودائرة استئناف الذي يعينه مؤتمر الشعب العام كذلك فإن القانون يعطي للمتهمين حق الدفاع القانوني ومختلف الضمانات القانونية الأخرى .

المؤسسة العسكرية : تنقسم المؤسسة العسكرية في ليبيا إلى قسمين

ا:الجيش: يبلغ عدد القوات العاملة في جيش الليبي حسب إحصائيات 2010 ما يقرب 160000 مجند واحتياطي 40000 يمثلون أفراد الميلشيات الشعبية[1] وذلك كما يلي[2]:

القوات البرية :تتكون من50000 مجند منهم 2500 تجنيدا إلزاميا وتتوزع القوات البرية من 10 كتائب لدبابات و10 كتائب مشاة ميكانيكية 18 كتيبة مشاة و22 كتيبة مدفعية واربعة لواءات صواريخ و7 كتائب دفاع جوي القوات البحرية: تتكون من حوالي 8000 مجند بما فيهم حراس السواحل 3

القوات الجوية: تتكون من حوالي 18000 مجند كما يبلغ عدد الطائرات المقاتلة ما يقارب 394 طائرة منها أسراب من الطائرات المقاتلة وسبعة أسراب من طائرات المقنبلة

[1]- علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص ص .104،105 .

[2]- المرجع نفسه، ص. 108 .

ب: الكتائب الأمنية: أو ما كان يعرف بكتائب القذافي فهي لا صلة لها بالجيش الليبي النظامي لكنها تفوقها تجهيزا وتدريبا لا يوجد لهذه الكتائب قيادة موحدة بل تطلق عليها تسميات مرتبطة غالبا بأسماء أبناء القذافي كخميس والمعتصم و الجارح ويفوق عدد قوات الكتائب سبعة وأربعون الف جندي[1].

المؤسسة الإعلامية :

يعتبر النظام الإعلامي الليبي الأكثر تقييدا في العالم إذ أدار الزعيم وسائل الإعلام بقبضة من حديد منذ وصوله إلي السلطة فا لقذافي يرى أن وسائل الإعلام تمثل أداة للتعبئة الثورية والتنمية الوطنية كما أشار في الكتاب الأخضر في فصل حول الصحافة معتبرا إياها وسيلة تعبير المجتمع وليست وسيلة تعبير لشخص طبيعي أو معنوي ومنه كان من المسموح للجرائد تمثيل بعض الكيانات فقط مثل الاتحادات المهنية ومؤتمر الشعب [2].

2دور عائلة القذافي في تحديد نظامه.

لقد وضع القذافي دائما عائلته وقبيلته في مركز نظامه وبمرور الوقت أصبح أبناءه يلعبون دورا محوريا بشكل متزايد ويقتطعون لأنفسهم فوضأت مختلفة في الميادين السياسة والأمنية والاقتصادية بما في ذلك في قطاع النفط كما أنهم استفادوا من عودة ليبيا إلى المجتمع الدولي حيث انخرطوا فعليا في جميع القطاعات الاقتصادية وحسب معظم التقارير فان وقع النفوذ المتنامي لأبناء القذافي لم يحض برضي السكان بشكل عام الذين ينظرون إليهم والى تصرفاتهم التي تتناقض مع التقاليد المحافظة للبلاد[3].

---

[1]- يوسف العلاونة، عائلة القذافي، انظر على الرابط التالي: http://agiagawnah . maktoobblog.com

[2]- د،منى حسين عبيد, "ابعاد تغيرالنظام السياسي في ليبيا",ع.51.

[3]- هنري حبيب، مرجع سابق، ص ص .205،200 .

وقد كان الأبرز بين أبناء القذافي سيف الإسلام وهو ابنه الأكبر من زوجته الثانية، سيف الذي تلقى دروسا في إدارة الأعمال في فيينا حيث أصبح يمثل الوجه الإصلاحي للنظام حيث بات يدافع عن اقتصاد السوق ويتحدث عن الشفافية والتحول الديمقراطي والحاجة إلي وضع دستور للبلاد وكان أول ما فعله هو حصوله على دور من خلال مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية التي أسسها عام 1997 وهذا مكنه من لعب دور محلى ودولي فاعل وأصبح لموقفه كداعم للإصلاح داخل النظام وزن اكبر كما قام سيف الإسلام في العديد من المناسبات بالتوسط في إتمام صفقات هامة كما انخراط سيف من مؤسسته في العديد من المبادرات المحلية التي حضت بتغطية إعلامية واسعة للدفاع عن حقوق الإنسان خاصة القضايا الإنسانية مثل قضية سجن أبو سليم كما كان يقوم بتشجيع وسائل الإعلام الشبه مستقلة حيث يكون بوسع الليبيين انتقاد مؤسسات الحكومة [1]

2 المعتصم: يعتبر الوحيد الذي يشغل منصب رسميا من أبناء القذافي فهو مستشار الأمن القومي وصف بأنه عنيف وقاساكما يعد مسؤولا عن مكافحة الإرهاب

3 خميس القذافي: وهو يعتبر أكثر أبناء القذافي تمكن من الناحية العسكرية وبالرغم انه يحمل رتبة نقيب إلا انه يقوم بقيادة المناورات العسكرية بما في ذلك المناورات المشتركة مع الجيوش الأجنبية وبروز دوره القيادي في انتفاضة فبراير 2005 في مدينة بنغازي .إما أبناءه الآخرون مثل الساعدي وهانيبل وسيف العرب ينشطون في محاولات مختلفة وبدرجات متفاوتة لكنهم لم يكن لهم دور سياسي ملحوظ في ليبيا ولا ننسى بذكر انه له ابنة وحيدة وهي تعتبر الاقرب إلى قلبه كانت لها بعض المواقف من بين هذه المواقف إنها شكلت فريقا من المحامين للدفاع عن صدام حسين بعد القبض عليه [2]

[1]- منظمة العفو الدولية, **المعركة على ليبيا و الاختفاء والاختفاء لليبيا**(2011)،ص.122.

[2]- المرجع نفسه، ص .128 .

المطلب الثاني: التوجهات الخارجية للنظام السياسي الليبي.

تميزت السياسة الخارجية في عهد القذافي بعدم الثبات، ويمكن إبراز ذلك من خلال تقسيمها الى مرحلتين هما:

الأولى: مثل فيها مجلس قيادة الثورة الهيئة المسؤولة عن إتخاذ القرارات على المستوى الخارجي.

أما الثانية: فتأتي بعد إعلان قيام سلطة الشعب، وفيها تحولت كل صلاحيات مجلس قيادة الثورة إلى مؤتمر الشعب العام، وذلك من خلال قبول أوراق السفراء وغيرها من الأمور كما هو مشار إليه في نص القانون رقم 09 لسنة 1984 ويتم تنفيذ السياسة الخارجية من طرف اللجنة العامة للاتصال الخارجي و التعاون الدولي وذلك من خلال عدة مكاتب مساعدة[1].

وخلال المرحلتين تميزت السياسة الليبية بكونها غير ثابتة و خاضعة لميول شخص معمر القذافي وهذا كما يلي[2]:

على المستوى العربي و المغاربي: وذلك من خلال دعم القضية الفلسطينية، ورفض الغزو الأمريكي البريطاني للعراق، ومن خلال رفض قرارات جامعة الدول العربية ووصفها بغير الجادة في أغلب الأحيان واعتبارها هيئة رمزية، أو عبارة عن تجمع عربي، أما مغاربيا فكانت البداية مع الجزائر في محادثات حاسي مسعود 1971، و التي كان المراد منها الوحدة إلا أن الفكرة لم تلقى استحسانا من الرئيس الجزائري هواري بومدين وذلك لاهتمام الجزائر بترتيب أمورها الداخلية و اهتمامها بالشؤون الحدودية، لتتوجه ليبيا للوحدة مع تونس و التي جاء على إثرها لقاء بورقيبة ومعمر في 1974 بجربة و إعلان إتفاق تكوين دولة الوحدة

[1]- محمود دريدي، البعد الافريقي للسيلسة الخارجية الليبية ،1995،2009(مذكرة تخرج ، ماجستير ، جامعة خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2011،2012)

[2]- محمد احمد معتوق، **المتغيرات السياسية الاقليمية و الدولية و اثارها على السياسية الخارجية الليبية**(القهرة: دارقباء2008)، ص ص.279،280 .

المسماة الجماهيرية العربية الإسلامية، لكن هذا المشروع لم يرى النور و انتهى قبل بدايته في 1984، ليأتي بعد ذلك إعلان الخارجية الليبية المغاربية إنشاء الإتحاد العربي الإفريقي ليتم فض هذه الدولة في 1986.

على المستوى الإفريقي: وذلك عبر تقديم المساعدات المالية للعديد من الدول الإفريقية و حركات التحرر فيها مثل : بورندي، مالي، الكاميرون....الخ،كما كان لها دور كبير في تأسيس تجمع دول الساحل و الصحراء، الذي تم الاتفاق على إنشائه في فيفري 1998، وقد ضم 16 دولة هي : "ليبيا، جامبيا، السنغال، بوركينافاسو، السودان، افريقيا الوسطى، ايريتيريا، النيجر، مالي، تشاد، جيبوتي، مصر، المغرب، نيجيريا، تونس، الصومال".

على المستوى الدولي والعالمي : في هذا المستوى يمكن التمييز بين مرحلتين هما:

ما قبل انهيار الإتحاد السوفياتي: وفيها كانت ليبيا على علاقة وطيدة مع الإتحاد السوفياتي، وكانت سياستها الخارجية مناهضة للإمبريالية و الاستعمار، ولقد التزمت ليبيا بمبادئ عدم الانحياز، كما عرفت بصدام ليبيا بالدول الأوربية و الولايات المتحدة الأمريكية، و المرحلة الثانية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي : وهي تأتي بعدما تعرضت ليبيا لضربات جوية في 1986 و فرض عقوبات عليها في 1992، لتعرف ليبيا و خاصة بعد إعلانها تخليها عن برنامجها النووي توجهها لإقامة علاقات مع الدول الكبرى و التي في مقدمتها فرنسا و بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث:التيارات المعارضة في عهد القذافي

الجماعات الرئيسية للمعارضة

ثمة عدد كبير من مجموعات المعارضة في الخارج،ومعظمها صغيرة وذي أهمية محدودة. وتتمثل المجموعات الرئيسية فيما يلي:

1. **المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية:** مقره المملكة المتحدة ويرأسه إبراهيم صهد من الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا،انبثق هذا التنظيم من مؤتمر وطني للمعارضة عقد في جوان2005 في لندن. جمع المؤتمر عددا من الجماعات المعارضة بما فيها الجبهة الوطنية للإنقاذ،والاتحاد الدستوري الليبي والرابطة الليبية لحقوق الإنسان ،إضافة إلى عدد آخر من الأفراد.جدير بالاهتمام أن الجماعة الإسلامية الليبية (الفرع ا لليبي للإخوان المسلمين) لم تشارك لأنها كانت قيد لكل وقت قد دخلت في حوار مع النظام يهدف إلى إطلاق سراح أعضائها المسجونين)عند اختتام المؤتمر أَصدَر بيانا يُعلن فيه أهدافه،خصوصاً المطالبة بتنحي القذافي من أجل تشكيل حكومة دستورية

.رغم هذه المحاولة لتوحيد ا لمعارضة،فقد استمرت الانقسامات وظلت المجموعة ذات أهمية ثانوية[1]

2. **الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبية:** تأسست ا لجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر 1981 في محاولة لتوحيد مختلف مجموعات المعارضة. الجبهة التي قادها في البداية امحمدالمقريف ضمت أعضاء من الإخوان المسلمين وآخرين من الساعين لتحدي نظام ألقذافي. في عام 1984،وبدعم من الولايات المتحدة شنت الجبهة هجوما مسلحاً على قاعدة باب العزيزية في طرابلس وهو الهجوم الذي فشل. وكردّ انتقامي من النظام، قام بإنهاء الجبهة كقوة ذات مصداقية داخل ليبيا ومنذ ذلك الحين استمرت بالعمل في الخارج،بشكل أساسي في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ؛وقد تمثلت أنشطتها بشكل رئيسي في عقد المؤتمرات وإصدار البيانات المناهضة للنظام[2].

3. الاتحاد الدستوري الليبي:

[1]- محمد احمد معتوق، مرجع سابق، ص ص.280،281 .

[2]- تقرير الشرق الاوسط رقم 107، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا و الشرق الاوسط، فهم الصراع الليبي(ماي 2011) ، ص.7 .

تأسس الاتحاد الدستوري الليبي عام 1981 وهو مجموعة صغيرة تدعو إلى الملكية وتتخذ من مانشستر في المملكة المتحدة مقرا لها، ويقودها محمد بنغلبون. تتمتع بعلاقات وثيقة مع ولي العهد حسن السنوسي،الذي يقيم أيضا في المملكة المتحدة. يعيد بيانها التأسيسي التأكيد على "الولاء للملك محمد إدريس المهدي السنوسي بوصفه قائدا تاريخيا لكفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة الوطنية رمز لشرعية الأمة ويدعو جميعا لليبيين إلى الالتفاف حول ملكهم المجموعة ذات أهمية محدودة جداً[1].

4. **الرابطة الليبية لحقوق الإنسان:** تأسست الرابطة عام 1989 وركزت على التوعية،خصوصاً في أوروبا،فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام. ومن بين مؤسسيها كان منصورالكخيا، السفير الليبي السابق في الأمم المتحدة الذي انشق عن النظام عام 1980، وخطف عام1993 بينما كان في مصر، وقيل إنه أخذ إلى ليبيا حيث قتل تتخذ الرابطة من جنيف مقراً لها ولها مكاتب في ألمانيا والمملكة المتحدة[2].

5. **المعارضة الإسلامية:** و تشتمل على الجماعة الإسلامية الليبية،الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة وتيارات أخرى.

يمكن المجادلة بأن جماعات المعارضة الأكثر تنسيقاً ونفوذاً هي تلك التي تنتمي إلى التيار الإسلامي. ومن بين هذه المجموعات،فإن المجموعتين لأكثر أهمية هما(الجماعة الإسلامية الليبية (الفرع المحلل لإخوان المسلمين) والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة[3].

تعود جذور الإخوان المسلمين في ليبيا إلى خمسينيات القرن العشرين، عندما قدّم الملك إدريس ملاذاً آمناً لعدد من الإخوان المسلمين المصريين الهاربين من نظام الرئيس جمال عبد الناصر سعى هؤلاء الإسلاميون

[1]- تقرير الشرق الاوسط رقم 115، المحافظة على وحدة ليبيا، التحديات الامنية في حقبة ما بعد القذافي(ديسمبر،2011)، ص.5.

[2]- تقرير الشرق الاوسط107، مرجع سابق، ص. 14 .

[3]- كاظم الموسوي ، زمن الغضب العربي ، الثورات الشعبية الجديدة (القاهرة: الهيئة مصرية للكتب ، 2011)، ص .150.

المصريون إلى نشر أفكارهم، وسرعان ما اكتسبت الحركة أتباعاً في الشرق ثم ازداد انتشار أفكارهم بفضل الطلاب والمدرسين المصريين العاملين في ليبيا إضافة إلى الليبيين الذين كانوا قد درسوا في مصر.

بعد استيلاء القذافي على السلطة، قام بسرعة باعتقال الإخوان الليبيين وسعى للقضاء على حركتهم النشطة طوال مدة حكم القذافي لم يستطيع الإخوان البروز كقوة معارضة فعالة داخل ليبيا بل استمروا في العمل بالخارج. في الأيام الأولى للانتفاضة الحالية، خرجوا بقوة ضد النظام.بالعودة إلى أ صول الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة هنا كعدد من المجموعات الصغيرة للمجاهدين نشأت في البداية في السبعينيات والثمانينيات. وكان كلمن تلك المجموعات يتكّون من حفنة من الأفراد كانوا يجتمعون حول مشايخ معنيين متأثرين بالأفكار الإسلامية الراديكالية التي تدعو إلى حمل سلاح ضد السلطات، وقد ذهب أعداد منهم (حوالي800) للجهاد في أفغانستان ضد قوات الاتحاد السوفياتي خلال الثمانينيات، بأعداد فاقت أعداد المتطوعين من المغرب وتونس.

وُلدت الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة أساساً من هؤلاء المتطوعين. بعد الانسحاب السوفياتي من أفغانستان عام1989 ،حوّل المقاتلون الليبيون اهتمامهم إلى نظام القذافي. وبحلول عام 1990 شكلت مجموعة من الجهاديين الأفغان السابقين،بمن فيهم عبد الغفار الداودي أول أمير للجماعة، وأبو منذر السعيدي ،زعيمها الروحي ، الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة. وكان هدفهم جمع كل الجهاديين الليبيين من أفغانستان تحت جناحهم. لمي علنوا رسمياً وجود الجماعة فيذل كالحين لأسباب أمنية لكنهم أقاموا معسكرا تفي أفغانستان بالقرب من ناغ اهار، قرب الحدود الباكستانية ،من أجل التحضير للعمل المسلح ضد نظام القذافي وجد العديد من الجهاديين صعوبة في العودة إلى ليبيا بالنظر إلى يقظة الأجهزة الأمنية،مما أجبر عدداً كبيراً من قياداتهم على البقاء في المنفى. رغم ذلك نجح عدد من المقاتلين في العودة إلى البلاد؛ ومن ثم سعوا لتوسيع الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة،مستفيدين من بقايا الخلايا الجهادية التي تمكّنت من النجاة بعد عملية

القمع الأولى التي قام بها النظام. كانت الجماعة حذرة،وركزت بشكل رئيس يعلى جمع الأسلحة والذخيرة إضافة إلى تجنيد الأعضاء. ليس هنا ك معلومات عن عدد الأعضاء فيها،رغم أن أحد الأعضاء السابقين قدّر عددهم عام 1994 بحوالي 300 عضوا[1].

كشف الغطاء عن الجماعة عام 1995 في أعقاب محاولة فاشلة لإنقاذ أحد أعضائها الذين أُخذوا إلى المستشفى تحت حراسة مسلحة بعد اعتقاله. هذه العملية أرشدت النظام إلى مزرعة في الشرق كانت تستعمل كقاعدة للجماعة. عند اكتشاف الموقع، قام أحد أعضاء الخلية، وهو صالح الشهيبي بتفجير نفسه لتجنب الاعتقال، أما الآخرون فتم التحقيق معهم. بعد أنتم اكتشاف أمرها،قررت الجماعة في تشرين الأول/أكتوبر 1995 إعلان وجودها، وبالمقابل،قام النظام بملاحقة أعضائها،وسرعان ما اندلعت الاشتباكات بين أجهزة الأمن والجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة في الشرق. في أواسط عام 1996،شنا لنظام هجمات كبيرة في سائر أنحاء الشرق،حيث قام بهجمات برية وجوية ضد قواعد الجماعة في الجبل الأخضر. كما تم اعتقال عشرات من الإسلاميين المشتبه بهم والمتعاطفين معهم، و بحلول عام 1998 ،كانت السلطات قد سيطرت على الوضع. وأعلن مجلس شورى الجماعة نهاية صراعها، ومنذ ذلك الحين،تواجدت الجماعة بشكل أساسي في المنفى. قادتها، وأعضاؤها الذين غادروا السودان عام 1992 إما استقروا في المملكة المتحدة أو عادوا إلى أفغانستان بعد استيلاء طالبان على السلطة عام 1996[2]، وظهرت تقارير في وسائل الإعلام الدولية تفيد بأن الجماعة أصبحت جزءاً من القاعدة، وأن ثمة أسباب للاعتقاد بأنها كانت تعمل بالتنسيق مع تلك المنظمة. رغم ذلك،احتفظت الحركة بأهدافها الوطنية ورفضت الانضمام إلى القاعدة أو التوقيع على إعلان الجبهة الإسلامية العالمية بقيادة بن لادن عام 1998بالقتال ضد اليهود والصليبيين[3] .

[1]- الموسوي، مرجع سابق، ص . 55.
[2]- تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول ليبيا،(2012)، ص. 95 .
[3]- المرجع نفسه، ص. 100.

مع بداية الحرب في أفغانستان في عام 2001 ،أُجبر أعضاء الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، كغيرهم من أعضاء الجماعات المتشددة في المنطقة على الهرب. هرب العديد من أعضاء الجماعة إلى إيران ومن ثم إلى أجزاء أخرى من العالم. وبعضهم، بمن فيهم الزعيم الروحي للجماعة، أبو منذر الساعدي، وأميرها عبد الله صادق، تم اعتقالهم في الشرق الأقصى، الأول في هونغ كونغ والثاني في تايلاند، وتم تسليمهم للسلطات الليبية في مطلع عام 2004 . وظلت مجموعة صغيرة ،يقودها الشيخ أبو ليث الليبي،في المناطق القبلية في باكستان وأصبحت أكثر قرباً من القاعدة.في عام 2007 ،وكجزء من برنامج "الإصلاح والتوبة" ،أطلق سيف الإسلام حواراً مع قيادة الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة. أحضر علماء مسلمين من سجن أبوسليم، بمن فيهم الشيخ علي الصليبيون عمان بن عثمان، وهو أحد القادة السابقين للجماعة في المملكة المتحدة ،لمحاولة إقناعها بالتخلي عن العنف مقابل إطلاق سراحهم.في أوت2009 ،وبعد مفاوضات مطّولة ،أصدرت الجماعة مجموعة من المراجعات العقائدية في وثيقة مطّولة تضمن تخليها عن الممارسات السابقة ونبذ استعمال السلاح ضد الدولة. نتيجة لذلك، تم إطلا ق سراح قادة وأعضاء الجماعة. كما كان الحال موضع الإخوان المسلمين،فقد تم إطلاق سراحهم كأفراد وليس كأعضاء في جماعة، و كما هو الحال مع جميع الليبيين الآخرين، فقد منعوا من الانخراط في أي نشاط سياسي خارج نظام الجماهيرية.وظلوا تحت المراقبة الضيقة وُمنعوا من السفر إلى الخارج وطُلب منهم العودة إلى سجن أبو سليم لمحاولة إقناع الأعضاء المتبقين في،المنظمة،إضافة إلى شباب متشددين آخرين سجنوا منذ عام 2003 بالتخلي عن الممارسات السابقة

سيف الإسلام،الذي سعى للاستفادة القصوى من هذه المبادرة ،أغرى قادة الجماعة بالظهور في عددٍ من المناسبات العامة حيث أثنوا على المراجعات العقائدية والجهود التي تبذلها الدولة للقضاء على التشدد .لمتكن

هذه الصفقة دون منتقدين في كلا المعسكرين[1] بعض الأشخاص في الأجهزة الأمنية عبّروا عن قلقهم من إطلاق سراح المتشددين السابقين وعودتهم إلى المجتمع ،وعن خشيتهم بأن هم لم يغيروا من أساليبهم بشكل حقيقي وأنه من ممكن أن يثيروا المشاكل في الشرق. وفي نفس الوقت،أصبح ما تبقى من المنظمة على الحدود الباكستانية الأفغانية أكثر قرباً من القاعدة وعارضوا المفاوضات مع النظام الليبي. في عام 2007 ،أعلن واب أن الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة قد انضمت إلى حركة بن لادن. هذا القرار أغضب قيادة الجماعة في ليبيا جزئياً لأن أبو ليث الليبي،عضو مجلس شورى الجماعة الذي أصدر الإعلان،لم يكن يتمتع بصلاحية إصدار بيانات نيابة عن الجماعة . في أعقاب انتفاضة 2011 ،ظهرت جماعة من داخل الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة واتخذت لنفسها اسم الحركة الإسلامية الليبية للتغيير وعبرت عن رغبتها في أنتصبح جزء اًمن أي عملية سياسية[2].

ب. **الأقليات: البربر، و التبو والطوارق**

في ليبيا عددٌ قليل من الأقليات الصغيرة التي رفض نظام القذافي الاعتراف بها. ولهذا الموقف عدد من التفسيرات: فالأقليات لا تنسجم مع الأيديولوجيا القومية العربية للنظام ؛ولأنه إذا تم الاعتراف ب هذه الأقليات فقد تطالب بالتمثيل وهو أمر مرفوض في الجماهيرية من حيث المبدأ، وبشكل أكثر عمومية ،فإن القذافي كان مصمماً على منع ظهور أي مركز سلطة بديل. البربر الذين يسمون أنفسهم بالأمازيغ ،يشكلون الأقلية الأكثر أهمية. أمازيغ ليبيا كانوا في الأصل يقطنون سهل جفارة في الشمال الغربي،حيث كانت زوارة مركزهم الرئيسي. لكن ،ونتيجة لعمليات الغزو العربية،فقدتم دفعهم تدريجياً باتجاه المناطق الداخلية في طرابلس،رغم

[1]- تقرير الشرق الاوسط رقم 107،مرجع السابق، ص. 17.

[2]- الموسوي، مرجع سابق، ص. 162.

أن مجموعات صغيرة منهم لازالت تعيش في جبل نفوسة و زوارة. ومضت عملية تعريب البربر بشكل أكثر سرعة واكتمالاً مما تم في أيٍ من بلدان المغرب العربي الأخرى[1].

.قام النظام بقمع أي علامة على النشاط البربري. في أواخ رالسبعينيات،على سبيل المثال شنت الأجهزة الأمنية موجة اعتقالات ضد رابطة شمال أفريقيا الأمازيغية ؛ وتمت محاكمة رئيسها علي الشروي بن طالب ، وبعض رفاقه من قبل المحاكم الثورية وحكم عليه بالإعدام. واجه الأمازيغ أشكالاً مختلفة من التمييز. القانون 24لعام 2001يمنع أن يُعطى الأطفال أسماء غير عربية ؛ وأي طفل يحمل اسماً غير عربي لم يتم تسجيله من قبل الدولة وبالتالي يُحرَم من التعليم. وكان الأمازيغ الذين يحضرون احتفالات في بلدان مثل تونس أو الجزائر يُعتقلون حال عودتهم. طبقاً لوزارة الخارجية الأمريكية ،فإن النظام سعى أيضاً إلى جعل البربر يتزوجون من غير البربر من أجل القضاء على إحساسهم بالهوية . تبنى النظام موقفاً أكثر تردداً إزاء الأمازيغ في السنوات الأخيرة. في سبتمبر 2005 بشكل معارض مع رغبة الأجهزة الأمنية ، اتخذ سيف الإسلام خطوة غير اعتيادية بالاجتماع مع عدد من النشطاء في يفرنو أعلن أن مؤسسته الخيرية ستتبنى قضيتهم. وقد كانت هذه خطوة غير اعتيادية من حيث أنه في الظروف الاعتيادية كان مجرد عقد مثل هذا الاجتماع سيترتب عليه عقاب شديد. رغم ذلك،لم تتم متابعة الأمر ، وفي العام التالي تم حظر مجموعة موسيقية من زوارة باسم ويسان(الأيام) ، كانت قد دعيت لحضور المهرجان الثقافي الأمازيغي في مدينة طنجة المغربية ، ومُنعت من السفر. على نحو مماثل،عدّلت اللجنة الشعبية العامة القانون 24 في عام2007 و أصدرت مرسوماً جديداً يمكن لليبيين بموجبه أن يمنحوا

أطفالهم أسماء "تُعبّر عن أصول الليبيين" و تنسجم مع العادات، والتقاليد الوطنية. رغم ذلك،فبعد شهرين ،في مارس 2007 ألقى القذافي خطاباً تمسّك فيه بالموقف التقليدي للنظام منكراً وجود الأقليات في ليبيا و جادل

[1]- تقرير الشرق الاوسط رقم 115،مرجع سابق، ص. 10.

بأن الأمازيغ كانوا عرباً انتقلوا من الشرق الأوسط الشمال أفريقيا براً . واستمر هذا التأرجح الرسمي لبعض الوقت. في جانفي 2008 ،أقام النظام احتفالاً رسمياً في طرابلس احتفاءً بالتقويم الأمازيغي. فيماي 2008 ،اجتمع القذافي مع سكان مدينة جادو في غرب المنطقة الأمازيغية وذكرهم بأن الأمازيغ كانوا جميعاً عرباً، وفي ديسمبر من ذلك العام،وضع النظام مدينة يفرن تحت الحصار وهاجم منازل شخصيات أمازيغية معروفة. في ديسمبر 2010 ،تم اعتقال الأخوين مازيغ ومادغيس بوزخار و زُعم أنهما تعرضا للتعذيب لترويجهم الثقافة الأمازيغية .

نظراً لحضر أي نشاط سياسي للأمازيغ في ليبيا فإن المعارضة الأمازيغية تواجد تفي معظمها في الخارج وظل نفوذها محدوداً[1] .تأسست المجموعة الرئيسية، وهي المؤتمر الليبي للأمازيغية، عام2002 في المملكة المتحدة ؛وهو يهدف إلى "حماية وجود وهوية وثقافة الأمازيغ والدفاع عنهم وتطويرهم في إطار الوجود الوطني الليبي". وقد دعم المؤتمر الانتفاضة ،خصوصاً من خلال العمل بجانب الإخوان المسلمين الليبيين لتيسير عقد الاجتماع الأخير بين وزير الخارجية الإيطالي فرانك و فراتيني و أعضاء من المجلس الوطني الانتقالي المؤقت. كما أن في ليبيا أقليات من الطوارق والتبو. الطوارق شعبٌ بدوي رعوي يقطن مناطق متجاورة داخل منطقة الصحراء والساحل و يتواجدون أيضاً في الجزائر،ومالي،والنيجر وبوركينافاسو. ويقدر عددهم في ليبيا ب 10 آلاف شخص, ، معظمهم في الواحات الصحراوية الغات وغدامس، ومرزوق في الجنوب الغربي. وكجزء من سياسته الأفريقية، فقد سعى القذافي لتطوير علاقات جيدة مع الطوارق في البلدان المجاورة، خصوصاً المجموعات المتمردة. كما أنه استضاف أعداداً متزايدة من الطوارق من مالي والنيجر واستوعب أعداداً أكبر من الطوارق في قواته المسلحة. يتواجد التبو بشكل رئيسي في سلسلة جبال تيبستي على الحدود بين جنوب ليبيا وشمال تشاد. ليس هناك تقديرات دقيقة لأعدادهم. وقد ظهرت بعض المشاكل وبشكل منتظم بينهم وبين القبائل العربية في الجنوب مع تزايد أعداد التبو الذي عبروا إلى جنوب

[1]- تقرير الشرق الاوسط رقم 107، مرجع سابق، ص .35 .

ليبيا واستقروا في بلدات مثل الكُفرة أو في مراكز أصغر مثل تغرو وأم الأرانب وبعد أن استقروا، بدءوا ببناء منازل في مخيمات غير قانونية وأحياء قصديرية وبدءوا بالبحث عن العمل. وكانت النتيجة استياء السكان العرب المحليين مما أدى الى صدامات عنيفة بين الطرفين تنامي الإحباط في أوساط التبو، الذين يقيم العديد منهم في البلاد لسنوات عديدة ويعتبرون أنفسهم ليبيين بشكل كامل لكنهم لا يُعاملون على هذا الأساس. في ديسمبر 2007 وفي محاولة لمنع أعداد متزايدة من التبو من دخول البلاد، أصدر المؤتمر الشعبي الأساسي لشعبية الكفرة أمراً إلى اللجان الشعبية، والمكاتب، والأقسام والشركات العامة بسحب دفاتر التموين الأسرية، وبطاقات الهوية، وجوازات السفر والأوراق منهم. إضافة إلى ذلك، فقد صدرت أوامر إلى جميع السلطات والخدمات العامة بإتباع إجراءات فورية وصارمة لطرد التبو و"معاملتهم كأجانب". وطبقاً للمؤتمر الوطني للمعارضة الليبية، فقد اعتقل النظام عدداً من التبو[1].

المجموعة الأساسية للمعارضة بين التبو، جبهة التبو لإنقاذ ليبيا، مقرها في أوسلو ويقودها عيسى عبد المجيد منصور. رغم أنها لا تحظى بقدر كبير من الدعم المحلي، إلا أنها ظلت تشكّل إزعاجاً للنظام. في عام 2008 ، هددت الجبهة الشركات الأجنبية والليبية العاملة في مناطق التبو أمرتها بإخلاء المنطقة خلال أسبوعين، غير أن شيئاً لم يحدث[2] .

المبحث الثاني: مرحلة الأزمة.

شهد العالم العربي عام 2011 حركات تغيرلم تكن متوقعة ادخلت العالم العربي في مرحلة تاريخية جديدة بدأت بصورة مفاجئة من تونس تلتها مصر وصولا إلى ليبيا

المطلب الأول: أسباب نشوب الازمة: يرجع نشوب الازمة في ليبيا الى عدة اسباب

[1]- تقرير الشرق الاوسط رقم 107، مرجع سابق، ص. 140.
[2]- الموسوي، مرجع سابق، ص .70 .

أولا: الأسباب التاريخية والسياسية:

تاريخيا هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة اقتصارا على حقبة حكم العقيد "القذافي"، يمكن القول أنه وإن كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها "القذافي" سنة 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، كان مصدرا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينات من القرن 20 كما أدى إلى موجة من هجرة الكفاءات[1].

وعلى الصعيد السياسي، يمكن القول أنه عبر عقود حكم "القذافي" قد تآكلت أسس شرعية النظام الليبي والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية:

أولهما: الثورية القومية؛ ثانيهما: المساواة والعدالة الاجتماعية؛ ثالثهما: الكرامة والهوية الوطنية؛ والركيزة الرابعة: القيمة الرمزية "للقذافي" كمناضل ضد الإمبريالية الدولية. قبل عودة النظام لمحاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد 11 سبتمبر 2001 والتي قادت إلى تخلي ليبيا عن مشروعها في تطوير أسلحة الدمار الشامل، وقبولها دفع تعويضات باهظة لضحايا لوكربي والطائرة الفرنسية، كما اعتمد "القذافي" في البداية على إلغاء نظام القبيلة واحدا من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه بعد ربع قرن من الحكم وتحديدا في 1994 قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبلية، لكنه استعمل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة ونهج سياسة "فرق تسد".[2]

وقد حالت صورية المؤسسات وسلطة اللجان الثورية دون مشاركة شعبية في شؤون الحكم، حيث عرف العزوف الشعبي عن المشاركة بما يتراوح بين 50 و 80 في المائة ممن لهم حق المشاركة، كما نشأت طبقة

[1]- د، يوسف محمد جمعة الصواني,"ل**يبيا الثورة و تحديات بناء الدولة**"(دراسات وحدة عربية,بيروت:16 سبتمبر 2013)،ص 111

[2]- د.ناهده حسين علي الاسدي,مرجع سابق,ص.157.

من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة، يصعب التغلب عليها في ظل مناخ الفساد، خاصة مع عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقي مستقلة عن النظام

وقد جاءت تقارير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية فيما يخص الممارسات القمعية للنظام الليبي، حيث جاء في تقرير: "ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات مقدارا يذكر من التسامح إزاء المعارضة"[1].

بالإضافة إلى كل ذلك، كانت هناك محاولة توريث الحكم لابنه "سيف الإسلام" إذ صارت أمرا واقعا عبر انخراطه في اللجان الشعبية وتحضيره داخليا وخارجيا ليصير وريث أبيه "معمر"، كباقي الأنظمة العربية الأخرى، وخاصة مصر حيث أصبحت تسمى البلدان العربية فيما يخص مسألة توريث الأنظمة الجمهورية لأبناء القادة لتولي الحكم.[2]

ثانيا: أسباب اقتصادية واجتماعية

تكشف تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في مسار التنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية، انتقلت سنة 2000 إلى المركز 52 في تقرير 2011، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمرتبة الأولى على المستوى الإفريقي في هذا المجال على الصعيد التعليمي بلغت نسبة من يعرف القراءة والكتابة (15 سنة فأكثر) نحو 88,3 بالمائة، كما ارتفعت نسبة استيعاب الطلاب الليبيين في المراحل التعليمية المختلفة، وكذلك وجود 150 جامعة منتشرة في أنحاء البلاد (مع مراعاة أن الخدمات التعليمية المقدمة بتلك الجامعات أقل بكثير من البنية التحتية المتوفرة بها وعلى صعيد الأمن الاجتماعي، نجد سياسات الدعم والتأمين

[1]- توفيق المدني، "اتحاد المغرب العربي بين الأحياء و التاحيل"(منشورات اتحاد الكتاب العرب،دمشق2006)، ص. 63.

[2]- د-عبد العالي رزاقي، "مالا يقال سيناريوهات التغيير في الوطن العربي"(شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع,برج الكيفان,الجزائر 16-09-2011)،ص .

الصحي وكذا أمن المواطنين في ظل القبضة الأمنية للنظام، وذلك رغم تنامي معدلات الجريمة في العقدين الأخيرين، وهو ما عزاه البعض لتدفق المهاجرين الأفارقة على ليبيا تمهيدا للهجرة إلى أوروبا أو للاستقرار فيها.[1]

وعلى الرغم من تلك المؤشرات، فإن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه بسيطرة "القذافي" على الحكم بانقلاب عسكري ضد الملك "إدريس السنوسي" عام 1969، فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمها. فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة "القذافي" ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم النسبي للشعب ، تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على 50 مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العاقل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب، استأثرت بها فئة ضيقة تلتف حول "القذافي" وعائلته، حيث بددوا ثروات المجتمع الليبي في شراء الأسلحة، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب مستفيدين من الحصار الذي ضرب على ليبيا، حيث كان النظام يفسر ويبرر إخفاقاته بذلك التضييق، وتنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها بعض كبار موظفي الدولة[2].

ويمكن القول أن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشراكات الأجنبية مند عام 2003، للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، لم يحمل الكثير للمعادلة السلطوية والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع مما تزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقته عبر الزيادة في الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع الأسعار

[1]-جميل مطر و آخرون، رياح التغيير في الوطن العربي عن مصر المغرب سورية ليبيا(بيروت نوفمبر2011)، ص .320 .

[2]- حمودة كامل،"لمبارك يليه القذافي ثم مرجاني,من اكبر تجار السلاح, "**جريدة صدى البلد**(القاهرة,2012/04/03)، ص.4.

وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات.وهو ما دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوة وضعفا عبر الزمن، نذكر منها – بشكل مختصر – ثلاث احتقانات وأحداث شغب:

- ففي سنة 1969 قامت أجهزة الأمن الليبية بارتكاب إحدى أكبر المجازر في عهد "القذافي" بسجن أبو سليم وهو سجن يأوي المعتقلين السياسيين في المقام الأول، ويدار من طرف أجهزة الأمن الداخلي، لكن في شهر يونيو تمرد عدد كبير من السجناء مطالبين بأن يحاكموا بشفافية بدلا من اعتقالهم القسري، وتمكنوا من أن يطردوا الحراس، ونتيجة لذلك قامت أجهزة الأمن الليبية بحملة لقمع التمرد فحدثت مجزرة راح ضحيتها حوالي 1170 قتيلا.[1]

- وفي عام 1969 نفسه حدثت مجزرة أخرى أصغر حجما من حيث عدد الضحايا، ففي العاصمة طرابلس انتصر نادي الأهلي الطرابلسي على النادي الإتحادي في إحدى مباريات كرة القدم، وقد كان هذا الأخير مساندا من طرف "الساعدي القذافي" الذي كان عضوا في الفريق الإتحادي، فأمر بإطلاق النار على المشجعين لتقع مجزرة راح ضحيتها 20 مدنيا.

- وفي بنغازي اندلعت أحداث عام 2006 بسبب أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد (ص)، فخرج ردا عليها المئات في المدينة في يوم الجمعة 17 فبراير واتجهوا نحو القنصلية الإيطالية، فأطلقت الشرطة النار عليهم وسقط مجموعة من المدنيين قدر عددهم بـ 11 متظاهر.

بالإضافة إلى احتجاجات في 2006/12/01 بمدينة البيضاء على الأوضاع الإقتصادية، وآخرها كان بمدينة يفرن في 2008، والتي تعتبر حاضرة أمازيغ ليبيا والتي شهدت تدخلا لـ "سيف الإسلام القذافي" نجل "معمر" حول قضية حقوق الثقافة الأمازيغية، إضافة إلى ذلك التغير الديموغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية وانفتاحهم على العالم الخارجي، فالشباب الليبي يشكل حوالي 52 في المائة من مجموع السكان تحت

[1]- توفيق المدني، "اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل"، منشورات اتحاد الكتاب العربي(دمشق)، ص. 85.

سن 25 عاما، لم يكن مستعدا أن يقبل التناقضات بين الشعارات تماما في ظل سياسات الانفتاح و الخوصصة والواقع المعيشي[1].

ثالثا: الأسباب الخارجية للأزمة:

أ. السياسة الخارجية الليبية:

تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة والإفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية حينا، ومشروعات اتحادية جماعية في أحايين أخرى، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة (تشاد مثلا)، رسخت شعورا بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين، بسبب تبديد ثرواتهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات (قيام سيف الإسلام في محاولة إصلاحية مع الغرب بتقديم تعويضات خيالية لفرنسا، وتقديم مرتكبي تفجير الطائرة الأمريكية للعدالة الدولية، والتراجع عن برنامج التسلح النووي)، في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرفق العام والبنية التحتية على الرغم من ثراء بلدهم.[2]

ثانيا: تأثير الثورات العربية:

مثلما كانت ثورة الياسمين ملهمة لشباب حركة 25 يناير المصرية، كانت هذه الأخيرة ملهمة لثورة 17 فبراير الليبية التي انطلقت من بنغازي، والتي تأثرت على مر العصور بما يجري في مصر، وأبناؤها أكثر قومية

[1]- د،محمد عاشور مهدي، ليبيا ما بعد القذافي ورات من التحديات، "معهد البحوث و الدراسات الافريقية" (جامعة القاهرة)، ص .111 .

[2]- عاشور مهدي, مرجع سابق، ص.83.

وانصهارا في البعد الثقافي والسياسي المصري، حيث استلهمت مبادئ الثورة العربية من حرية وكرامة وعدالة اجتماعية من أجل القضاء على الفساد والاستبداد المستشري في هاته البلدان تجاوبا مع تحديات العصر.[1]

ثالثا: الإعلام ودوره في الأزمة الليبية:

شكلت ثورة الاتصالات والمعلومات عاملا مهما في نقل نموذج المحاكاة بالنسبة للثورات العربية، إذ ركزت غالبية التجارب على النمط السلمي للاحتجاج ضد السلطة السياسية، وبشكل عام ساهمت الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي لزيادة نسبة استخدامهم لها، فارتفع وعي المجتمعات السياسي والمعرفي وتنامت معرفتهم بواقعهم، وقد أدى هذا الواقع الافتراضي إلى فسحة كبيرة في الحرية مقارنة بالواقع الحقيقي، كما ساهمت التغطية الإخبارية للقنوات الفضائية في نقل نموذج المحاكاة على المستوى الجماهيري لتضفي زخما قويا قصد الاستمرار في الثورة.[2]

المطلب الثاني: نشوب الأزمة

تجمع الناس على اختلاف توجهاتهم عفويا أمام مقر قوات الأمن من بنغازي يوم 15 فيفري 2011 عندما اعتقلت قوات الأمن الشاب المحامي فتحي نزيل وأخضعته للاستجواب وكان من بين المشاركين نشطاء حقوقيون ومحامون وقضاة وأكاديميون وصحفيون وأطباء ومواطنون متعلمون وطلاب جامعات حيث سرعان ما انتشرت أنباء عن الاحتجاجات في أنحاء البلاد كلها عندما عجل الصحفي الليبي (إدريس المسماري) بالخبر في إيصاله اتفي مع قناة الجزيرة الإخبارية اضطرت السلطات إلى الإفراج عن المحامي في خطوة غير مسبوقة وكانت مؤشرا على إمكانية خضوع النظام للضغط الشعبي من خلال الاحتجاجات. شعر الناس بأن النظام كان في حالة من الخوف، وربما كان سيضطر إلى تقديم تنازلات أكثر بمضي الوقتانحنى نظام

[1]- المرجع نفسه, ص88.

[2]- خالد حنيفي،القذافي و الثورة الليبية, خيارات السقوط و الصمود

القذافي وارتعش لأول مرة خلال أكثر من أربعين سنة من الحكم ورفع هذا التطور من الروح المعنوية للمتظاهرين، خالقا حافزا قويا لأولئك الذين يخططون لاحتجاجات 17 فيفري2011.[1]

حاول النظام في البداية استرضاء المحتجين، ولمح إلى تهدئة أكبر بإطلاق سراح أكثر من 100 سجين سياسي ينتمون إلى الحركات الإسلامية، لكن لم يكن ذلك كافيا حيث فشلت هذه التدابير في تهدئة المحتجين وكان من المرجح أن يشارك الذين أفرج عنهم في المظاهرات مستقبلا[2]

استخدم النظام بعد ذلك تكتيك احتجاز أعداد كبيرة من النشطاء الذين كان يشتبه بصلتهم بالدعوة إلى المظاهرات في 17 فيفري ونشر خبر هذه الاعتقالات في بنغازي وأماكن أخرى عندما وسعت قوات الأمن دائرة الاعتقالات لتشمل طرابلس وغيرها من المدن أتت هذه الخطوة بنتائج عكسية وعجلت باحتجاجات أكثر من ذلك وبالتالي وفرت الأساس المنطقي لتسريع وتيرة الأحداث.

خرج متظاهرون متفرقون إلى شوارع بنغازي في اليوم الذي سبق مظاهرات 17 فيفري حيث استمر قمع جهاز الأمن عن زيادة عدد الضحايا ما حفز عددا كبيرا من الناس على الاستجابة لنداء الاحتجاجات المخطط لها في اليوم التالي كانت التظاهرات سلمية موجهة نحو المطالبة بحقوق الإنسان والحرية السياسية والإصلاحات السياسية والدستورية ومكافحة الفساد لكن النظام أصر على تجاهل هذه المطالب المشروعة وبدلا من ذلك وصفها بأنها أصداء لأصوات أجنبية ووصف المحتجين بأسوأ النعوت مثل جرذان وعملاء وانفصاليين استمر القذافي وآلته الإعلامية باتهام المتظاهرين بكل الخطايا التي يمكن تخيلها واستعمل نعوت منحطة مشوهة للسمعة في وصفه لهم.

لم يترك هذا الموقف أي مجال لإستعاب ما يحدث، حيث كان من الواضح رفض النظام لكل أشكال الحوار مشيرا إلى عدم وجود استعداد لاتخاذ أي خطوات حقيقية في اتجاه التغيير أو الإصلاح. كان لذلك بالغ الأثر

[1]- التقرير الكامل للجنة الدولية لجميع انتهاكات القانون الدولي المزعومة في ليبيا- المقدم لمجلس الأمم المتحدة
[2]- المرجع نفسه،

في إقناع المحتجين برفع سقف مطالبهم والدعوة إلى الإطاحة بالقذافي حيث أحرق المتظاهرين في 17 فيفري مراكز الشرطة ومباني اللجان الأمنية والثورية.

كان لحرق الرموز المعمارية لقوة النظام دلالة كبيرة حيث التهبت هذه المباني في أنحاء البلاد كلها من درنة في الشرق إلى طرابلس وغيرها من المدن والقرى في الغرب[1].

زادت هذه الأعمال من صلابة القذافي، ما أدى إلى عناده ورفضه التنازل لمطالب التغيير، وطغى عليه الجمود أكثر من أي وقت مضى ناكرا الواقع، مهووسا بنظرته إلى المتظاهرين والمتمردين واصفا إياهم "بالجرذان" و"رجال العصابات" الذين استخدموا العقاقير للسيطرة على عقول الشباب واستغلالهم لأغراض سيئة تسببت بداية الاحتجاجات في شرق البلاد، وفشل أجهزة القذافي في قمع المقاومة بذعره، فحاولت دعاية النظام إعطاء الحرية صيغة "انفصالية" مستغلة بذالك الانقسام التقليدي في ليبيا بين الشرق والغرب، ومحاولة حشد الغرب ضد الشرق مع ذلك أ ضعف انضمام سكان المدينة الجبلية الغربية "الزنتان" والمدن الساحلية مثل مصراته والزاوية إلى الاحتجاجات، الأساس المنطقي لإدعاءات حيلة النظام بشكل ملحوظ، شرع الناس في ظهر يوم 17 فبراير 2011 بالتجمع خارج محكمة شمال بنغازي (الذي سيصبح مقر الثورة في وقت لاحق) ومن ثم السير في مظاهرة دخلت بمواجهة مع عناصر النظام الذين كانوا يرتدون قبعات وخوذات صفراء اللون أسفر هذا الاشتباك عن مقتل عدد من المتظاهرين وجرح الكثير منهم، فأحرق المتظاهرين الغاضبون من رد فعل قوات الأمن العنيف، والخسائر التي تكبدوها مراكز الشرطة، و رددوا هتافات تطالب بإسقاط النظام وإقامة نظام ديمقراطي[2].

[1]- تامر جويد و خالد، خلف الثورات العربية في الميزان، دار الوفاء لدنيا للطباعة و النشر و التوزيع (الإسكندرية 2012)، ص.78.

[2]- د-إسحاق كافومايا و اخرون، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا و تداعياتها، 2011، ص.140.

بحلول يوم الجمعة 18 فبراير اجتاحت الاحتجاجات إحياء مدينة بنغازي كلها وأحرقت المباني المرتبطة بالنظام مثل تلك التابعة للشرطة و للمؤتمرات واللجان الشعبية واللجان الثورية.

اجتاحت المظاهرات الغاضبة وأحرقت المباني في القطاع الشرقي من البلاد بأكملها في حين انسحبت عناصر النظام وقوات الأمن التي اختارت أقسام منها الانضمام إلى الانتفاضة، لم يمضي وقت طويل قبل أن ينضم العديد من المدن والبلديات والقرى من شرق البلاد وغربها إلى الاحتجاجات ثم انتشرت الانتفاضة إلى أماكن نائية في المدن الجبلية بالغرب مثل"جادو""الرجيان" والمدن الساحلية مثل الزاوية و سبراطة ومناطق طرابلس مثل سوق الجمعة وتاجوراء[1].

أستمر هذا الوضع في 19 فبراير في شرق ليبيا مع انضمام عدد كبير من القوات المسلحة الليبية إلى المتظاهرين وفي يومي 19 و20 استهدف الشباب مقر كتيبة الفضيل بوعمر الخاصة في بنغازي ما أدى إلى سقوط كثير من القتلى كان هذا الحادث الذي قام به الشباب العزل على وجه الخصوص علامة بارزة في الثورة وخطوة حاسمة نحو القطيعة النهائية بين الشعب ونظام القذافي أثار الحادث مشاعر شعبية لصالح الثورة وكان له تأثير مباشر في زيادة الغاضبين ، وانتشرت على نطاق واسع شمل التمرد لاحقا مدنا عززت موقف الزاوية و مصراتة، في 20 فبراير شهدت طرابلس أول "يوم غضب" لها فرد النظام بقوة .

دفع اتساع نطاق الاحتجاجات وشدتها بالنظام لإحكام قبضته على الأمن من أجل الحيلولة دون انفصال مناطق أخرى، وأصبح مشهد المجازر المروعة متكررا وقاد الوضع المرعب عددا من المسئولين بمن فيهم السياسيون والدبلوماسيون في الداخل والخارج لإدانة النظام، تعهدوا بدعمهم للمتظاهرين[2]

[1]- د-نور, الأزمة الليبية و تداعياتها على الصعيد الدولي,ص. 15

[2]- د-ناهدةحسين,مرجعسابق,ص.165..

أكد تحرير الشرق وبعض البلدات والقرى الجبلية في الغرب ضرورة خلق آليات لإدارة هذه المناطق، لذلك قام عدد من الشخصيات التي تمثل قطاعا عريضا من الطيف السياسي الليبيب بتأسيس المجلس الوطني الانتقالي (NIC) الذي من شانه التحدث بالنيابة عن الثوار وأداء مهمة ألتماس الدعم من المجتمع الدولي أعلن المجلس رسميا في 5 مارس 2011 في الوقت الذي كانت تتشكل فيه المجالس المحلية والتحالفات بمهام تصعيد الثورة وحماية منجزاتها وإدارة الشؤون المحلية وتمثيل هذه المناطق في المجلس الوطني.

نظرا إلى هذه الحلول المبتكرة، أعطت الانتفاضة الليبية نموذجا تنظيميا غير عادي عوض عن غياب قيادة سياسية موحدة في بداية الانتفاضة حيث بدأ هذا التطور بالعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على الثورة وتشكيل حكومة انتقالية قبل سقوط النظام ليتم في وقت لاحق محاكاة النموذج الليبي من قبل المعارضة السورية.

ومن المفارقات الساخرة حقا هو أن ليبيا التي عرفت تحت حكم القذافي احتقار المؤسسات والتدمير المستمر لها والاستهانة بأهمية بناء الدولة الحديثة هي التي تقدم نموذجا للثورة متطورة مؤسساتيا عن طريق المجالس المحلية في المناطق، والمجلس الوطني الانتقالي الذي تمكن من الحصول على اعتراف دول العالم باعتباره محاورا شرعيا ثم ممثلا شرعيا للشعب الليبي .

أصبح الغرب بعد أسابيع عدة من مشاهدة القذافي يمارسا العنف والقمع ضد المتظاهرين العزل، مع قتله العشوائي لأعداد كبيرة من الناس في الأسابيع القليلة الأولى، مقتنعا بأن القذافي كان مقدما على ارتكاب أعمال وحشية أخرى وأن عدم التحرك من شانه أن يسمح له بشن حرب إبادة في بنغازي، كان هناك إدراك أنه إذ لم يتم ردع قواته فإن من المحتمل جدا أن يتكرر سيناريو مجزرة (سيبرينتشا)الوحشية وبدأ القتل الجماعي في بنغازي محتملا واقعا مروعا بينما كانت قوات القذافي البرية والجوية تخوض حربا ضد شعب كان عدد ضحاياه في تزايد مستمر، كانت أصوات المعارضة الليبية تطالب بفرض منطقة حظر جوي على

ليبيا لحماية بنغازي وحياة المدنيين الذين لم يكن لديهم وسائل كبيرة لمقاومة نخبة كتائب القذافي المتعصبة، طلبت المقاومة الليبية إقامة مناطق حظر الطيران، لكنها لم تطلب وجود القوات العسكرية الأجنبية على الأراضي الليبية أدت الجهود المنسقة من الغرب وقادة الدول الإسلامية بمشاركة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي إلى اعتماد قراري مجلس الأمن 1970 و 1973 اللذين فرضا عقوبات واسعة ضد نظام القذافي وأقاما منطقة حظر الطيران[1].

وفي 19 مارس بدأت القوات الفرنسية والبريطانية والأمريكية بأولى عملياتها العسكرية في ليبيا بإطلاق 110 صواريخ "توماهوك" من سفن حربية وغواصات بريطانية وأمريكية ضربت 20 هدفا جويا ودفاعيا ليبيا. ثم وجه القذافي كلمة عبر التلفزيون في 20 مارس وقال أن ميثاق الأمم المتحدة يمنح لليبيا الحق بالدفاع عن نفسها مهددا بفتح مخازن الأسلحة أمام الليبيين ثم جاءت في 29 أفريل كلمة أخرى حث فيها الناتو على التفاوض وإنهاء الضربات الجوية واتهم قوات التحالف بقتل المدنيين وتدمير البنية التحتية لبلاده وفي 22 ماي قام الإتحاد الأوروبي بفتح قنصلية له في بنغازي وأعقب ذلك اعتراف دول بالمجلس الوطني ممثلا شرعيا لليبيين وصولا إلى يوم 20 أوت حيث يعلنون سيطرتهم على أحياء داخل طرابلس وعليه تواصلت العمليات العسكرية لحلف الناتو والمواجهات بين الثوار وقوات القذافي إلى حين الإطاحة بهذا الأخير في 20 أكتوبر[2].

المطلب الثالث: التدخل الاجنبي ودوره في سقوط نظام القذافي

إن النزاع في ليبيا سرعان ما تم تدويله في شكل تدخل أجنبي تحت مظلة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 ، الذي يقتضي بحماية المدنيين والحظر الجوي على ليبيا، وهذا بقيادة حلف الناتو الذي أوكلت له مهمة تنفيذ هذا القرار، حيث تسيره الدول الغربية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا

[1]- http://www.amnestry,orgar/regio,/libya/report

[2]- مفتاح علي جويلي، مذكرات اليوم الأول ثورة 17 فبراير، انظر على الرابط التالي: www.rofofi.com/libia

و إيطاليا، الساعية أصلا إلى التدخل في ليبيا للمحافظة على مصالحها وتوسيعها من خلال زيادة استثماراتها في قطاع النفط الليبي المغربي لهذه الدول و قد عرف تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1973 [1]عدة مراحل يمكن تقسيمها كالتالي[2]:

مرحلة بداية الحظر الجوي : وكانت البداية بقيادة دولية، وقد أطلقت الدول المتدخلة عدة أسماء على العملية منها : هرمتانharmattan، إيلاميellamy، وأطلقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية اسم فجر الأوديسىodysseydawn، و التي بدأت فعليا في 2011/03/19، وقد عين الجنرال "شارل بوشار" قائدا للعمليات في ليبيا وقد شاركت عدة دول في العملية منها :الولايات المتحدة الأمريكية، إذ شاركت في تنفيذ القرار بأكثر من 120 طائرة من طراز اف 15 و اف 16 في قاعدة سيغونيلا بجزيرة صقلية، إضافة الى طائرات من نوع ستيلث او الشبح، و حاملة الطائرات باتان، فضلا عن مدمرتين هما "باري و ستاوت" وكلاهما مجهز بصواريخ "التوماهوك" و سفينتان برمائيتان و ثلاث غواصات، بريطانيا، وذلك بما يقارب 20 طائرة قتالية من نوع تورنيدو و يوروفايتر، و تجنيد ثلاث طائرات ردار من نوع أواكس، إضافة الى فرقطتان هما ستمينستر و كمبرلاند و غواصة، فرنسا،شاركت فرنسا إلى ليبيا ما لا يقل عن 100 طائرة مطاردة من طراز رافال و ميراج 2000، وطائرات الرادار أواكس، كما أرسلت مروحيات من طراز ميسترال، وحاملة الطائرات شارل ديغول و غواصة مهاجمة،كندا، شاركت ب7 طائرات من طراز سي اف 18، ايطاليا، سخرت إستخدام قواعدها البحرية للقصف، إسبانيا، سهلت إستخدام مضيق جبل طارق للقوات المتدخلة إضافة الى تسخير قاعدة مورون.

بلجيكا، وذلك باستخدام طائرات اف 16 وسفينة لتفكيك الألغام، الدانمارك، ساهمت بـ 6 طائرات اف 16 وسفينة لتفكيك الألغام ، النرويج، قدمت طائرات نقل من نوع هيركيوليس، و أخرى مقاتلة من طراز أف 16،

[1]- المرجع نفسه.

[2]- http//www.bbc.co.vk/news/world-africa 15/09/2011

مصر، خصصت قاعدة مرسى مطروح لتزويد الطائرات بالوقود، قطر، قامت بنقل التجهيزات و القوات عبر أسطولها البحري و أرسلت طائرات من من طراز سي 17 و سي 30 و 4 طائرات من نوع ميراج. ، الإمارات، أرسلت سربين من الطائرات المقاتلة إضافة الى طائرات الأباتشي و الشينوك و بطواقمها.

في المرحلة الأولى إستهدفت الدول المتدخلة ضرب القواعد العسكرية و مراكز القيادة و خطوط الإمداد الرئيسية لقوات القذافي، وقد استخدمت فيها طائرات هجومية وقاذفات الصواريخ من حاملات الطائرات، و بداية الضربات قامت بها قوات فرنسية لفك الحصار على بنغازي، إذ أطلقت القوات المشاركة ما يزيد عن 110صاروخ من طراز تماهوك على الأهداف العسكرية وأفرز ذلك تدمير مالا يقل عن 15 دبابة و 20 عربة مدرعة، وقد ساهمت بشكل كبير في تغليب كفة المعارضة في هذه المرحلة ، ويمكن ملاحظة القوة العسكرية المسخرة للعمل العسكري في هذا الشكل : تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية: وهذا بعد إعلان " أندرس فوغ راسموسن" تولي الحلف قيادة العمليات في ليبيا بتاريخ 2011/03/24، وذلك تحت اسم الحامي الموحد، ولكن البداية الفعلية للعمليات بقيادة الناتو كانت في 31/03/2011، وذلك بمشاركة كل من:" الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، بلغاريا، كند، الدنمارك، اليونان، إيطاليا، هولندا، النرويج، رومانيا، إسبانيا، السويد، تركيا، الإمارات، قطر، الأردن"، ونفذت طائرات الحلف ما مجموعه 17939 طلعة جوية مسلحة مابين 2011/03/31 و 31/10/2011، تم في 17314 طلعة منها إستخدام طائرات ثابتة الجناحين، و 375 منها بطائرات الهيلكوبتر، و 250 بطائرات بدون طيار، وكانت هذه الطلعات الجوية بنوعين متعمدة و ديناميكية، كما استخدمت 7642 سلاح جو أرض مستخدمة كلها بدقة، و 3644 موجهة بالليزر، و 2844 بنظام تحديد الموقع، و 1150 يلاح إطلاق مباشر موجه بدقة مثل

صواريخ هيلفاير، كما أبلغ عن 470 قذيفة أطلقت من قبل سلاح البحرية و لم يتم تحديد عدد صواريخ التماهوك المطلقة. [1]

انتهاء التدخل الأجنبي في ليبيا وكان هذا بعد مقتل القذافي على يد قوات المعارضة بعد مهاجمة قافلته من طرف قوات الناتو و إلقاء القبض عليه حيا في 2011/10/20، و إعلان الناتو إنهاء العمليات في ليبيا بتاريخ 31/10/2011، بعد إعلان تحرير ليبيا من طرف المجلس الوطني الإنتقالي في 23/10/2011، وإصدار قرار مجلس الأمن رقم 2016 بتاريخ 2011/10/27، الذي ينهي القرار 1973 الذي سمح بالحظر الجوي و التدخل في ليبيا.

اما عن الخسائر التي تكبدتها الدول المتدخلة في ليبيا تشير الاحصائيات إلى أن هذه الحرب كلفت الولايات المتحدة الأمريكية نحو 40 مليون دولار شهريا، فصواريخ "التماهوك" وحدها تكلف الميزانية 1,5 مليون دولار

و قد أطلقت ما لا يقل عن 160 صاروخ، و نفس الشيء لبريطانيا التي كلفها التدخل 160 مليون دولار شهريا، و هذا هو حال جميع الدول المتدخلة باختلاف الأرقام[2].

[1]- http//www .moshreq.com/forum/shwthreadphp

[2]- http://www.malaf,info/page=showdetailsld.

المبحث الثالث: مرحلة ما بعد الثورة.

لقد خلف سقوط النظام السابق وموت قائده معمر القذافي مشاكل جمة توجهها القيادة الجديدة في ليبيا أهمها التحديات الأمنية و السياسية و الاقتصادية.

المطلب الأول:الوضع الأمني في ليبيا بعد الثورة.

لقد خلّف سقوط النظام السابق تحديات ومشاكل جمة تواجهها القيادة الجديدة في ليبيا، أهمها وأخطرها التحدي الأمني الداخلي الذي تجلى في انتشار السلاح في كل ربوع ليبيا لدى جميع أطياف المجتمع وتهريبه على الحدود، سيطرة الميليشيات، الاقتتال الداخلي والانتهاكات المستمرة جراء ضعف النظام القائم وكذلك محاولة تقسيم البلد إلى دويلات أو فيدراليات.فالنفوذ السياسي، السلطة والهيمنة، المغانم الاقتصادية والمالية، الشرعية الثورية بل وحتى الأصالة والانتماء للهوية الليبية. كلها مجالات للصراع في هذا البلد الذي أصبح يعيش حالة من الفوضى جعلته والمنطقة ككل تعيش حالة الآمن، اعتمدت السلطات الانتقالية الضعيفة في ليبيا بعد الثورة على مليشيات الثوار لتعزيز شرعيتها ووقف العنف المتنامي، لذا تعاقدت مع مليشيات مسلحة للمساعدة في حفظ الأمن حيث شكلت قوتين شبه رسميتين: "درع ليبيا"، تحت إشراف وزارة الدفاع، و"اللجنة الأمنية العليا"، تحت إشراف وزارة الداخلية. وقد كان الهدف من الاعتماد على المليشيات -ومن بينها مليشيات مصراتة- أن يكون ذلك خطوة مرحلية أثناء بناء الدولة للجيش والشرطة[1].

إلا أن المليشيات بقيت أقوى من أجهزة الدولة لأنها باتت تشكل مع اشتداد الصراع الداخلي أذرعا مسلحة لفئات قبلية أو جهوية أو سياسية مؤثرة. وقد تموضعت المليشيات ضمن مجموعتين كبيرتين تتقاتلان على أكثر من جبهة، تقف المجموعة الأولى المعروفة بـ"**فجر ليبيا**" بكافة فصائلها بمواجهة المجموعة الأخرى التي يجمعها شعار العملية التي أطلقها اللواء المتقاعد خليفة حفتر والمعروفة باسم "**كرامة ليبيا**"[2].

قوات عملية فجر ليبيا وتتكون من أربع مجموعات رئيسية هي[3]:

- ميليشيا "درع ليبيا " المكونة من ثلاث ألوية (المنطقة الوسطى, الشرقية , الغربية) وهي محسوبة على مدينة مصراتة ومقربة من الإخوان المسلمين.

[1]- المليشيات في ليبيا، انظر على الرابط التالي: http://www.malaf,info/page=showdetailsld.

[2]-احمد سليماني، لماذا تزدهر الميليشيات، فيليبيا، لندن 2011.

[3]- تقرير حول ندوة، الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات,تحديات.

❖ غرفة عمليات ثوار ليبيا" وهي ميليشيا إسلامية مسلحة تنشط شرق ليبيا وتعمل كقوة شرطة. نشأت بعد معركة تحرير طرابلس أواسط عام 2013 عن دمج مجموعة ميليشيات صغيرة.

❖ "كتيبة ثوار طرابلس" : ميليشيا ذات توجهات إسلامية

❖ "مجلس شورى ثوار بنغازي" : تشكل في 20 يونيو / حزيران 2014 كجبهة لمجموعة فصائل جهادية مسلحة لمواجهة اللواء خليفة حفتر و"فصيل الصاعقة" التابعة للقوات المسلحة الليبية . ويضم كلا من :

- كتيبة 17 فبراير: تعد من أكبر الكتائب المحسوبة على الإخوان المسلمين من حيث عدد المقاتلين والتجهيز العسكري ويتركز نشاطها في مدينة بنغازي.
- سرايا رأف الله السحاتي: ميليشيا يتركز نشاطها في مدينة بنغازي
- جماعة أنصار الشريعة : تعتبر كبرى الجماعات المسلحة ذات التوجه الجهادي في ليبيا وتضم داخلها إلى جانب العناصر الليبية بضعة آلاف من المقاتلين الأجانب من جنسيات تونسية وجزائرية ودول إفريقيا جنوب الصحراء. وهي مدرجة على لائحة الإرهاب الأميركية.
- ميليشيا درع ليبيا الأولى : يتركز نشاطها في بنغازي وقد دخلت في الآونة الأخيرة في تحالف مع جماعة أنصار الشريعة في المعارك التي تخوضها ضد قوات الصاعقة في بنغازي.

تتمركز قواعد قوات كرامة ليبيا في عدة مناطق ليبية ويصفها خصومها بأنها تشكل في عمومها الأذرع العسكرية للجهات التي تشجع على الثورة المضادة[1], ويمكن تعداد سبع مجموعات أساسية هي[2] :

❖ قوات الجيش الوطني الليبي»تتكون من ثلة من جنود وضباط المؤسسة العسكرية الليبية يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

---

[1] - http://www.way 25 ummah.com/customized.libya of thadafi

[2] - مصطفى احمدبن حليم, صفحات مطوية منتاريخ ليبيا السياسي, وكالة الأهرام للنشر و التوزيع,مصر 1992,ص 35

❖ قوات الصاعقة : "وهي إحدى الأذرع القتالية ذات الطبيعة الخاصة في المؤسسة العسكرية الليبية ويقودها العقيد ونيس بو حمادة.

❖ كتيبة " الصواعق "التابعة لقبيلة الزنتان: ميليشيا مسلحة ومنظمة تنظيما جيدا, كانت قد اشتركت في الهجوم على طرابلس في سبتمبر/أيلول 2011 ضمن ما سمي عملية " فجر الأوديسا", وهي ميليشيا تشبه إلى حد بعيد الشركات الأمنية الخاصة. يقود الكتيبة عماد مصطفى الطرابلسي. لها علاقة وثيقة مع تحالف القوى الوطنية الذي يقوده محمود جبريل, كما أن لها علاقة قوية مع دولة الإمارات.

❖ كتيبة "القعقاع :"ميليشيا تكونت على يد مجموعة من الثوار من منطقة الزنتان عام 2011 أثناء المعارك التي خاضتها المدينة ضد القوات النظامية أيام الانتفاضة ضد نظام العقيد معمر القذافي .آمر هذه الكتيبة هو عثمان مليقطة . لها علاقة وثيقة مع تحالف القوى الوطنية الذي يقوده محمود جبريل, كما أن لها علاقة مع دولة الإمارات.

❖ لواء ورشفانة : ميليشيا مسلحة تابعة لقبيلة ورشفانة الموالية لنظام العقيد معمر القذافي ويتركز نشاطها في مضارب القبيلة بالقرب من طرابلس وفي حماية أبناء القبيلة من اعتداءات الميليشيات المسلحة الأخرى.

❖ "لواء مجلس القبائل الليبية "مكون من قوات ورشفانة والقبائل المتحالفة معها والتي تحسب على النظام السابق ويتداخل في مهامه وعمله مع لواء ورشفانه.

❖ قوات قبيلة التبو: وتنتشر في مدن مرزق والكفرة في أقصى الجنوب الليبي.

هناك أربعة أنواع مميزة من الجماعات المسلحة في ليبيا هي [1]:اللواءات الثورية هي جماعات مقاتلة ظهرت في مصراتة والزنتان. ففي مصراتة، اعتبارًا من شهر نوفمبر 2011، تم تسجيل 236 كتيبة ثورية في اتحاد ثوار مصراتة، وهو ما يكون ما يقرب من 40000 عضو.

[1]- ليبيا بعد الثورة، مرجع سابق، ص.86.

- اللواءات غير المنظمة: وهي كتائب ثورية انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية المحلية في المراحل المتأخرة من الحرب، ويقول كبار القادة العسكريين إنه بدءًا من مارس2012، كان هناك من ست إلى تسع كتائب غير منظمة في مصراتة
- لواءات ما بعد الثورة: وقد ظهرت لملء الفراغ الأمني الذي خلّفته هزيمة قوات القذافي. وشاع ظهور هذه الكتائب في الأحياء الموالية للحكومة أو الموالية للقذافي مثل بني الوليد أو سيرت، لكنها ظهرت أيضًا في مدن وبلدات أخرى كانت أقل تضررًا من النزاع.
- الميليشيات-التي يبلغ عددها حسب تقارير أمنية- حوالي 1700ميليشية مسلحة أبرزها: درع ليبيا: مصراتة: اللجنة الأمنية العليا: ميلشيات "الزنتان: جماعات سلفية وغيرها
- ونستطيع أن نميز ثلاث مناطق للصراع، وهما منطقتي بن غازي و طرابلس و اللتان تضمان أكبر المليشيات وتشهدان قتالا متواصلا وعنيفا بينها وبين الجيش الليبي و قوات اللواء خليفة حفتر، تم المنطقة الشرقية لليبيا اقليم برقة.

المطلب الثاني :الوضع السياسي في ليبيا بعد الثورة.

بالنسبة للمشهد السياسي، فلا يقل الوضع السياسي تأزما من المشهد الأمني في ليبيا ، بل يعتبر من مسببات الأوضاع الأمنية في ليبيا نتيجة الصراعات و لم يبقى محكوما بالمؤشرات التي أظهرتها الانتخابات الأولى في جويلية2012 بل تحكمت به الولاءات الغير معلنة ل120 نائب المنتخبون على القوائم الفردية .[1]

نستطيع تمييز ثلاث أقطاب سياسية[2]:

[1] - ليبيا بعد الثورة, مرجع سابق، ص 68.

[2] - منى حسين عبيد، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا,ص 31

* تحالف القوى الوطنية الموصوف بالليبرالي،والذي يتشكل من 44حزبا ويقوده محمود جبريل المسؤول السابق في المجلس الوطني الانتقالي أول رئيس حكومة بعد الثورة ،بينما جاءت نتائج الجبهة الوطنية المنسوبة إلى الجبهة الوطنية للإنقاذ بزعامة محمد المقريف دون التوقعات، حيث لم تحصل إلا على ثلاثة مقاعد.
* أما حزب العدالة والبناء الذي تأسس في 3 مارس/آذار عام 2012 برئاسة محمد صوان و المحسوب على الإخوان المسلمين و الذي يرجع تأسيسه إلى 1949لكنه على خلاف نظرائه في مصر وتونس لم يستطع التأثير في الحياة السياسية و الاجتماعية في عهد النظام السابق لكنه جاء ثانيا في الإنتخابات الأولى و الثانية إلى جانب القطبين المذكورين ظهر فريق ثالث لم يكن بالوزن ذاته سياسيا وانتخابيا لحجم الفريقين الأولين، لكنه تمكن من فرض نفسه على المشهد السياسي، إنهم أنصار الفدرالية المعروفون بمجلس برقة, وممثلو قبائل التبو مع فشل البرلمان الجديد في الانعقاد بالعاصمة طرابلس بسبب غياب الأمن اضطر أعضاؤه لعقد جلساتهم بمدينة طبرق. وانتخب عقيلة صالح قويدر -المحسوب على نظام القذافي- رئيسا لبرلمان طبرق الذي كلف عبد الثني بتشكيل حكومة "أزمة" بينما المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته عقد مؤتمره في طرابلس وأقال هذا الأخير و كلف عمر الحاسي بتشكيل حكومة جديدة لينقسم البلد المضطرب بين حكومتين وبرلماني حيث قضت المحكمة العليا في طرابلس يوم الخميس 30 أكتوبر2014بعدم دستورية البرلمان المعترف به دوليا وهو مجلس النواب في طبرق وهو حكم من المرجح ان يؤجج الفوضى في البلاد.

اصبحت ليبيا منقسمة إلى جزء غربي يسيطر عليه مقاتلون يطلقون على أنفسهم (عملية فجر ليبيا) وكانوا قد سيطروا على العاصمة في شهر أوت، أما البرلمان والحكومة المعترف بهما دوليا فيسيطران على شرق ليبيا،

وجاءت الانتخابات التي جرت في جوان ببرلمان يضم العديد من الليبراليين والداعين للنظام الفيدرالي مما أغضب الإسلاميين الذين لهم صلة بجماعة (عملية فجر ليبيا) التي سيطرت على طرابلس بعد ذلك بشهرين.

يقع مقر المحكمة العليا في طرابلس حيث أعادت عملية فجر ليبيا البرلمان السابق (المؤتمر الوطني العام) الذي كان الإسلاميون هم الكتلة الأقوى فيه، ولم يرد رد فوري من القوى الغربية والعربية التي اعترفت فقط بالبرلمان الذي يقع مقره في طبرق وقاطعت علانية رئيس الوزراء المنافس عمر الحاسي الذي نصبه حكام طرابلس.

جاء القرار بعد ان اقتحم مسلحون حقل نفط الشرارة يومي الثلاثاء والأربعاء و أغلقوا أكبر منشأة إنتاج بالبلاد في ضربة موجهة لجهود الحكومة للحفاظ على صناعة النفط بمعزل عن الفوضى، فإغلاق الحقل سيقلل الإنتاج الذي يبلغ حوالي 800 ألف برميل يوميا بنحو 200 ألف برميل يوميا مما سيؤدي إلى تفاقم أزمة الميزانية إذ أن إيرادات النفط أقل من المستوى المستهدف بكثير بسبب الإضرابات المتكررة في أجزاء مختلفة من البلاد.[2]

المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي في ليبيا بعد الثورة.

يعتبر عام 2011 العام الأسوأ حيث شهد فيه الاقتصاد انكماشًا أفاق ال 60 % نتيجة لتوقف كل النشاطات الاقتصادية في البلاد، و شهد عام 2012 زيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدلات جيدة نتيجة لعودة الإنتاج النفطي إلى مستويات قريبة من مستوياته قبل الحرب. و رافق ذلك انتعاش مستويات الاستهلاك المحلي للأفراد عندما زادت الحكومة من الإنفاق على الأجور والدعم المباشر للأسر، في الوقت الذي بقيت المشاريع الوطنية متوقفة نتيجة لتأخر إعداد الموازنة العامة ، والاختلافات حول كيفية تنفيذ الحافظة الضخمة للمشاريع التي تم إقرارها خلال عهد النظام السابق. أما ما تلا ذلك فقد توقع أغلب الخبراء أن يشهد الاقتصاد

[2] ليبيا بعد الثورة,المرجع السابق,ص 96.

الليبي نموا غير مسبوق إلا إن الأمور أخذت منعرج مختلف تماما فقد بقيت كل المشاريع الإسكانية و التنموية الأخرى متوقفة بسبب عدم عودة الشركات الأجنبية المنفذة لها بل وصل الأمر لتدهور إنتاج النفط و الغاز المصدر الرئيسي لإيرادات البلاد بسبب استيلاء بعض الميليشيات المسلحة على الحقول و الموانئ النفطية و هذا ما أكده في وقت سابق من شهر فبراير الجاري مسعود أحمد، مدير صندوق النقد الدولي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في مؤتمر صحفي في دبي عندما أفاد بأن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يسجل الاقتصاد الليبي هذا العام انكماشا بنسبة 5 %، بسبب اضطراب صادرات النفط، نتيجة غلق محتجين منشآت النفط .قائلاً "إن الاقتصاد الليبي سيسجل انكماشا هذا العام بدل التوسع، بسبب اضطراب إنتاج النفط"[1].

تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد لا يعاني فقط من انخفاض معدلات إنتاج و تصدير النفط فقط بل يقع تحت طائل تهديدات الصراعات المسلحة ونداءات التقسيم الداخلي المبنية على دواع مالية واجتماعية واقتصادية. فأحداث العنف وتهديدات الجماعات المسلحة واحتجاجاتها في ليبيا، حالت دون تحقيق أي مستهدفات تنموية على مدار الأعوام الثلاثة الماضية، على الرغم من استعادة الدولة بنظامها الانتقالي لمستويات إنتاج النفط في فترات متعددة.

صندوق النقد الدولي أشار في تقرير حديث له إلى ضرورة تحسين الأوضاع الأمنية في ليبيا لخلق نمو الاقتصاد بمعدلات قوية، معتبرا أن ليبيا ستعاني كثيرا ما لم تستطع جذب المستثمرين الأجانب لتنفيذ مشروعات إعادة هيكلة بنيتها التحتية التي دمرت بشكل كبير أثناء الصراعات المسلحة التي شهدتها البلاد في عام 2011 و ما تلاها من صراعات مستمرة تشهدها العديد من المناطق من حين لأخ[2]ر.

[1] - محمد خوجة، حجم الخسائر الاقتصادية، بسبب الازمة في ليبيا، انظر الرابط التالي: httpi//digital .ahram. orglartic les. Aspx§ serial=

[2] - المرجع نفسه.

إلى جانب النفط الذي ترتبط حركة أنتاجه و تصديره بمزاج المتصارعين على السلطة يبقى كل نشاط اقتصادي حكومي يعاني من حالة ركود بسبب غياب المستثمر الأجنبي الذي لا يستطيع المغامرة بالعودة لليبيا في ظل الأوضاع الأمنية المضطربة ما أخّر تنفيذ مشروعات إعادة هيكلة البنية التحتية، والمشروعات الخدمية ذات الصلة المباشرة بالمواطن ، و يرى بعض الخبراء أن الاقتصاد الليبي لن يستعيد وضعه الطبيعي إلا بعودة الاستقرار السياسي و الانضباط الأمني و اختفاء الصراعات المسلحة و نبذ الجهوية و تغليب المصلحة الوطنية العليا.

وإن كانت ليبيا لم تلجأ إلى الآن إلى الاقتراض الخارجي بفضل ثروتها الضخمة، كما إنها لا تعاني ديونًا خارجية أو داخلية ترهق ميزانياتها إلا أن السلطات فيها قد تجد نفسها مضطرة لهذا المسلك لتسديد الالتزامات المالية الضخمة و المتزايدة التي تتكبدها الحكومة و هذا ما كان قد أشار إليه رئيس الحكومة المؤقتة علي زيدان في أكثر من مناسبة بأنه قد يضطر للاقتراض من البنك الدولي لتغطية العجز في الميزانية العامة[1].

خلاصة الفصل الثاني :

إن ما حدث في ليبيا خلال أكثر من اربعة عقود من حكم القذافي والثورة التي تمت وما ترتب على ذالك خلال فترة يعكس في الحقيقة الآثار المدمرة لكل من القمع والتسلط والعنف أيضا الذي عاشه الشعب الليبي وما أهدر في عهد القذافي أو التي تم تدميرها أثناء ثمانية أشهر ضد النظام ومقاومته التدميرية وما نجم عن قصف طيارات وصواريخ الناتو . إن تطّور الأوضاع في ليبيا سار بوتيرة متصاعدة ولافتة للنظر، فمن انتفاضة سلمية طالب فيها المواطنون بحقهم في اصلاحات اجتماعية وسياسية من شأنها أن ترتقي بمستوى وجودهم الانساني تحول المسار السلمي الى انتفاضة مسلحة ورط فيها النظام شعبه وجّره الى دوامة من المعارك المتتالية استنزف فيها جانب القذافي وجانب الثوار منتهى ما لديهما من قوة وهو ما فتح الباب

[1]- جدي شتات، الاقتصاد و الثورة في ليبيا، انظر على الرابط التالي:
http//www.kassioun.org/idex.pgp /mod=articl lefid=19488.

أمام القوى الأجنبية «حلف الناتو» لتجد لها وبدافع ما يسمى بمسؤولية حماية المدنيين منفذا تلج بواسطته إلى ليبيا.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : تأزم الوضع في ليبيا و انعكاساته على المنطقة المغاريبية

إن منطقة المغرب العربي توجد الآن في مفترق طرق بفعل الأحداث الجارية في ليبيا، التي تحولت بسرعة من ثورة شعبية ضد نظام العقيد معمر القذافي إلى نزاع مسلح في شكل حرب أهلية شاملة، ستحمل معها في حالة استمرارها الكثير المخاطر ولتي بإمكانها أن تؤثر على دول الجوار خاصة في ضل التقرب الجغرافي بينها وبين المنطقة وهذا خلق نوع من القلق للدول المنطقة المغاربية وعليه سنقوم في هذا الفصل بإدراج أهم التداعيات أزمة ليبيا على المنطقة

المبحث الأول: التداعيات الأمنية على المنطقة المغاربية

تعيش ليبيا اوضاعا امنيه متدهورة بسبب الصراع المسلح متعدد الاطراف، الذي تشهده البلاد منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي، وبروز نخبه سياسيه فشلت في التوافق علي ترتيبات المرحلة الانتقالية، فضلا عن إخفاقها في التعامل مع المجموعات المسلحة، والسماح لهم بالسيطرة على أنحاء مختلفة من البلاد.وهذا الوضع انعكس سلبا على دول الجوار خاصة دول المنطقة المغاربية

المطلب الأول: انتشار السلاح الليبي وأثره على امن المنطقة

تعتبر ظاهرة انتشار السلاح الليبي من اهم المخاطر التي ساهمت زعزعت امن واستقرار المنطقة

حيث مكّن الانفلات الأمني الذي عرفته ليبيا بعد الثورة من انتشار ما كانت تحوزه ليبيا من أسلحة بعد تردد أخبار عن فتح مخازن السلاح واقتحام الثكنات، وهو ما كان قد أشار إليه "القذافي" في خطاب له بتاريخ 25 فيفري 2011 بقوله: "عند اللّازوم ستفتح كل المخازن ليتسلح الشعب الليبي، لتتسلح كل القبائل الليبية[1]".

كما أدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام العقيد القذافي إلى تغذية مناطق الصراع وتأزيم مناطق التوتر في منطقة الساحل الإفريقية. بدأ هذا الانتشار عن طريق تجار مدنيين ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه، منها ما ترعاه عشائر ومنها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة. وتنشط هذه الشبكات والجماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على أربعة آلاف كلم. وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرين في مسالك الصحاري والعارفين بتضاريسها وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي ونيجيريا والسودان وإفريقيا الوسطى وتونس والجزائر وغيرها. وتزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلاشى فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا، بل وتجد ليبيا نفسها في إستقطابات سياسية وعسكرية وأمنية تمنعها من السيطرة على حدودها وعلى نشاط شبكات التهريب. وقد وصل السلاح الليبي المهرب إلى 14 دولة حسب بعض التقارير التي تؤكد أيضا على أن هذا السلاح المهرب يقدر بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح. ويبقى انتشار السلاح الليبي في إفريقيا تحديا أمنيا خطيرا لم يجد بعد من السبل والتدابير ما يوقف تدفقه مما يعني أن أفريقيا جنوب الصحراء ستظل تحت شبح التهديد لفترة زمنية مقبلة. ومن هذا المنطلق زادت تهديداته، بل أصبحت خطرا حقيقيا محدِقا بأمن المنطقة المغاربية.[2]

تهريب الأسلحة من ليبيا لصالح تنظيم القاعدة يمثل تهديدا حقيقيا للمنطقة المغاربية برمتها، بما في ذلك دول جنوب الصحراء ودول المغرب العربي بالدرجة الأولى. هذا التهريب جاء نتيجة لغياب الأمن في ليبيا، وهو أصبح فرصة سانحة لأعضاء التنظيم والمتاجرين بالأسلحة في المنطقة للعمل على تهريب الأسلحة لتعزيز مواقعها.

[1]- هل شمال أفريقيا مهدد بالسلاح الليبي، انظر على الرابط التالي: http://ossanlibya.org/?p=23574

[2]-عطية سعد الجهمي، انتشار السلاح في ليبيا، انظر على الرابط التالي:
www.almanaralink.com/press/2012/01/9046

لهذا صرح الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية "عبد القادر مساهل: "نحن قلقون جدا من حضور القاعدة بين الثوار الليبيين وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة ما سينعكس سلبا على أمن المنطقة.

لقد انتهز أعضاء تنظيم القاعدة الفرصة ليعملوا عل تقوية وتعزيز وجودهم في المنطقة وفرض أجنداتهم في المستقبل بلغة القوة والصراع المسلح. وليست الجزائر وحدها من دقت ناقوس الخطر بخصوص تهريب الأسلحة من ليبيا، بل إن تونس والمغرب وكذا موريطانيا أيضا تشعر بهذا الخطر القادم على الحدود، والذي يصعب احتواؤه ما لم يكن تنسيق أمني مشترك لوقف زحف الأسلحة[1].

كما أشرت العديد من التقارير أن الأسلحة المتطورة شملت صواريخ من طراز "اس 24" الروسية التي سلمت إلى ليبيا عام 2004 والتي تملك القدرة على إسقاط طائرات تحلق على ارتفاع 11 ألف قدم، وينظر إليها على أنها تعادل من حيث القدرات والخصائص وصواريخ "ستينغر" الأمريكية التي استخدمها الأفغان في حربهم ضد القوات السوفيتية في الثمانينات من القرن الماضي.هذا الخطر يهدد بنسبة كبيرة دول الجوار، فتونس رغم موقفها المساند للمعارضة الليبية، وجدت نفسها أمام ممارسات غريبة لمسلحين سيطرت عليهم أوهام القوة، وقد أصبح الأمر غير قابل للتحمل في المستقبل، وفي كل هذا لا أحد من الأصدقاء المزعومين للشعب الليبي يحرك ساكنا من أجل المساعدة لإخراج هذا الشعب من مستنقع الفوضى الذي يغرق فيه.كما أن الجزائر ضاقت ذرعا من السلاح الليبي،لا سيما بعد إعلان أحد أمراء تنظيم القاعدة الإرهابي مختار بن مختار أن معظم الهجمات التي تتعرض لها الجزائر أخيرا مصدرها السلاح الليبي بعد شرائهم عتادا عسكريا كبيرا من الثوار[2].

1- د.أحمد ادريس، الأزمة الليبية و تداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربيين(مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، عدد 06، سبتمبر 2011)، ص. 1 .

2- محمد محمود أبو المعالي، السلاح اللّيبي يُهدد بإشعال منطقة الساحل والصحراء، swissinfo.ch، 2011.09.27

www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=31223858

إن التقارب بين تنظيم القاعدة وعصابات التهريب والمخدرات يضاعف من خطر التنظيم في المستقبل على المنطقة المغاربية. فخطورة السلاح الليبي تكمن في أنها تزيد من ارتفاع درجة المواجهات وتعطي نفسا أطول للمجموعات المسلحة، فالشعب الليبي بدأ يضيق ذرعا بالمسلحين، والخروج في مظاهرات للمطالبة بنزع السلاح يعكس التذمر الشعبي من حالة الفوضى هذه، وأخطر ما في الأمر أن من يحملون السلاح لا يعيرون أي اهتمام لغضب الشعب الذي يقولون إنهم رفعوا السلاح من أجل تحريره، وقد يضطر الليبيون بعد فترة إلى رفع السلاح مجددا للتحرير من طغيان المسلحين وبناء دولة حقيقية، وهذا ينذر بتجدد دورة العنف المميتة[1].

يمكن أن يبلغ السلاح المهرب من مخازن ليبيا كل بلدان المغرب العربي ويمكن أن يهدد الأمن والاستقرار أن سقط بين أيدي الجماعات المتشددة في تلك المنطقة. هذا الموقف قدره خبراء منذ بداية الاقتتال واستيلاء المعارضين لنظام معمر القذافي على ترسانة كبيرة من شرق البلاد. في البدء كانت تحذيرات فتخمينات ثم تأكد بما لا يدع مجالا للشك أن أسلحة بما فيها مضادات الطيران وصواريخ ومدافع حديثة الصنع وكميات هامة من الذخيرة كانت بمخازن معمر القذافي وصارت فعلا بيد الإرهابيين.

وتيقن العالم أن الحرب في ليبيا أفرزت وضعا مقلقا يهدد الجيران. هذا الوضع الجديد يهدد بشكل غير مسبوق رقعة حساسة تتجاوز عشر ملايين كيلو متر مربع هي إجمالي مساحة بلدان المغرب العربي والساحل الإفريقي[2].

لكن الخبراء أكدوا أن حكام ليبيا الجدد لا يستطيعون ضبط الأمور حتى داخل البلد نظرا لتعدد منتسبي حملة السلاح.تعلم القيادة السياسية الجديدة في طرابلس انها لا تستطيع في كل الحالات التحكم في من يملكون السلاح، وعليه فإن الوضع يفرض على الأسرة الدولية التكفل بالموضوع من حلال عمل منظم بين دول الجوار و الأمم المتحدة، بغرض الحد من تدفق الأسلحة على الجماعات الارهابية في دول المنطقة.

[1]-إدريس الكمبوري .هذه التحديات الأمنية أمام المغاربية.22فيبراير 2015

[2]-خالد حنيفي علي.مسارات التحول في النزاع الليبي **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة .ع،199.يناير 2015).ص152

فقد اشتبكت وحدات من الجيش مع مقاتلين ومهربين أكثر من 15 مرة في المناطق القريبة من الحدود مع ليبيا خلال الفترة الممتدة بين إبريل و أكتوبر 2011، وقتل الجيش الجزائري 17 مسلحا ومهربا بينهم 11 أجنبيا في هذه الفترة كما أسر ثمانية بينهم إثنان آخر الشهر الماضي أحدهما ليبي والآخر موريتاني في منطقة صحراوية على بعد 2200 كيلومتر جنوب العاصمة الجزائر قرب الحدود مع مالي؛ وكانا يحملان وثائق بها مواصفات أسلحة باعتها جماعة من ليبيا تحمل إسم " جبهة أنصار السنة " لتنظيم القاعدة[1].

أشارت الوثائق أن التنظيم دفع سعر الشحنة من خلال قيادته في الجزائر. وحسب ما أفادت تقارير أمنية و إعلامية فإن الجيش الجزائري أحبط سبع عمليات نقل للسلاح واستخدام الطيران في معظمها، ودمر سيارات رباعية الدفع محملة بمختلف الأنواع. وأفادت تقارير أمريكية زكتها اعترافات ليبية أن كميات من الصواريخ المضادة للطيران اختفت ولا أحد يعرف طريقها، وهو ما يعد تحديا كبيرا لجيوش المنطقة[2].

المطلب الثاني: خطر انتشار الجماعات المسلحة وأثرها على منطقة

ليبيا اليوم تثير الذعر في كل المغرب العربي، وشمال المتوسط، لا سيما فرنسا، لأن هذه الدول باتت تخشى انتقال الفوضى الليبية إلى أراضيها، بسبب ما تجهزه الجماعات الإسلامية الجهادية والتكفيرية المرتبطة بتنظيم «القاعدة»، وتنظيم «داعش» في ليبيا من سلسلة كاملة من الاعتداءات على تونس والجزائر، انطلاقاً من الأراضي الليبية. وتتخوف السلطات في كل من تونس والجزائر والمغرب من وقوع أحداث 11 سبتمبر جديدة، خصوصاً بعد التحذيرات الاستخباراتية التي قدمتها واشنطن بخصوص ليبيا ، وهو ما جعل الجيش في المغرب والجزائر وتونس، في حالة تأهب خوفاً من وقوع أي تهديدات. وفي هذا السياق، نشرت القوات المغربية أنظمة دفاع

[1]-فوزي منصور، الاسلحة الليبية و علاقتها بالحروب الافريقية ، انظر على WWW.FAWZY MANSOUR.COM 2012/02/02

[2]-حياة زلماط التهديدات الامنية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي.http://ar.qantara.de/1026 1

صاروخية حول الأماكن الاستراتيجية، ونفذت عرضاً عسكرياً لبعض أسلحتها في قلب مدينة الدار البيضاء. ويخشى الجيش المغربي من وقوع هجوم جوي، وتسرب جهاديين عبر الحدود الجزائرية[1].

ولذا بدا جليا انعكاسات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة من خلال التعقيدات الأمنية التي تجلت في المنطقة مستهدفة الأمن الوطني الجزائري من خلال بعض الأفعال الإجرامية، التي زعزعت الأمن والاستقرار بمنطقة الجنوب ، كالتي كانت وراء اختطاف والي ولاية إليزي من طرف أتباع (عبد الحميد أبو زيد) أمير كتيبة الصحراء[2].

و كذلك التفجيرين الانتحاريين، الأول الذي استهدف مقر المجموعة الولائية للدرك الوطني بمدينة تمنراست يوم2012.03.03 مخلفا 23 جريح من رجال درك و مدنيين، والذي تبنته حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا، وهي المرة الأولى التي يرتكب فيها تنظيم إرهابي أجنبي عملية فوق التراب الجزائري، التي يتردد أنها تأسست من طرف منشقين عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

والثاني الذي استهدف مقر القيادة الجهوية للدرك الوطني بورقلة يوم 2012.06.29، مخلفا بالإضافة إلى اختطاف 7 دبلوماسيين جزائريين بينهم قنصل الجزائر في مالي ، في مدينة غاو شمال شرق البلاد، يوم 2012.04.05، من طرف حركة الجهاد والتوحيد[3].

الحادث الخطير الذي استهدف مركب الغاز بتقنتورين -عين أمناس يوم 16 جانفي 2013 الواقع على بعد 40 كلم من مدينة عين أمناس بولاية اليزي و1600 كلم جنوب شرق الجزائر العاصمة من طرف تنظيم إرهابي أجنبي قادم من ليبيا ,كان يقودها لإرهابي بن شنب أمين، أمير ما يسمى بحركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية المنحدر من ولاية ورقلة حيث احتجز الإرهابيون عمال المنشآت الجزائريين والأجانب من جنسيات متعددة المقدر عددهم 117شخص. أمام هذا التهديد الخطير واستهداف موقع استراتيجي يعد عصب الاقتصاد الجزائري ، جاء تدخل الجيش الوطني الشعبي الجزائرى الذي كان أكثر من ضرورة بل كان حتميا لإنقاذ الأرواح وحماية الاقتصاد

---

[3]- .سراج دا نبيل .الفوارق بعد القذافي .اي مستقبل لمنطقة الساحل ؟مركز الجزيرة للدراسات 26.10.2011 ص

[2]-ابراهيم شرقية، ليبيا جديدة امام تحدي انتشار السلاح ، انظر الرابط التالي-www..alzeara.net/programs/pages/397d6ddi-e96b-4117-9fbdi-7186c4fa2d

[3]- منصور ، مرجع سابق.

الجزائري، وهو عمل وتصرف من صميم السيادة الوطنية نفذه الجيش الوطني الشعبي بكل مهنية واحترافية مستفيدا في ذلك من تجربته في مكافحة الإرهاب خلال سنين طويلة من العمل الميداني، تم خلالها تحرير العمال والقضاء على 29 إرهابيا وتوقيف ثلاثة آخرين كما تم حجز كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر الحربية والمتفجرات بعد ان نفذوا تهديدهم بقتل 36 رهينة أجنبية[1].

تم تنفيذها بشكل سري جدا لم يكن يتوقعه الملاحظون والمختصون المتابعون لتطورات هذا الاعتداء الإجرامي والتحضير لها جيدا بعد دراسة كافة الاحتمالات التي يمكن ان تؤول إليها الأحداث بما فيها سيناريو محاولة الفرار وأخذا لرهائن، فكان الرد سريعا ونوعيا بحيث لم تترك الفرصة لهؤلاء رغم ما تنم عليه العملية من مخاطر، إلا ان ذلك كان ضروريا بل حاسما، حتى لا تصبح الجزائر كلها رهينة لدى الإرهابيين والمجرمين وترضخ لمساوماتهم.

إن الجزائر التي لم ترضخ أبدا طيلة تاريخها مع الإرهاب لتهديدات ومطالب واملاءات المجرمين، بل كانت دائما تتصرف وفق ما تمليه السيادة الوطنية والمصلحة العليا للدولة بعيدا عن الضغوط الخارجية والتدخل الأجنبي .في هذه الحالات التي تعتبر شأنا داخليا غير قابل للنقاش مع طرف، ودون تفاوض حتى لا يتحول المجرمون والقتلة الى مفاوضين[2].

إن الأزمة الدائرة في ليبيا، والتي عصفت بالنظام السابق و زعيمه معمر القذافي، والتي ألقت ولا زالت تلقي على دول الجوار خاصة منطقة مغاربية عدة مشاكل وتهديدات حقيقية وخطيرة في نفس الوقت على أمن المنطقة، هذا ما حتم و فرض على دول المنطقة أعباء جديدة عن طريق التحرك و اتخاذ جملة من الإجراءات للحفاظ على أمنها و إيجاد استراتيجيات و خطط شاملة التي تكفل تحقيق ذلك.

و في ظل المعطيات الحاصلة في الجنوب و التي أرغمت السلطات الجزائرية على اتخاذ الإجراءات الأمنية الملائمة لمراقبة والسيطرة على الحدود، وإفشال محاولات إدخال الأسلحة والمتفجرات إلى التراب الجزائري. وعلى

[1] -د.بوحنيفة قوي .استراتجية الجزائر وتطورات الامنية في الساحل. مركز الجزيرة للدراسات 03.06.2012 ص12

[2] -تداعيات الازمة الليبية على الجوار, انظر على الرابط التالي:*www.afrigatenews.net/content/*

الصعيد الإنساني، الجزائر تجد نفسها مرغمة على اتخاذ تدابير لمساعدة اللاجئين وإيوائهم في مناطق إغاثة يسهل الوصول إليها والتحكم فيها[1].

المطلب الثالث :الجريمة المنظمة و أثرها على امن منطقة المغاربية

تشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديدا جديدا لأمن المنطقة المغاربية يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن (الدولة، المجتمع و الأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء وكذا ضعف أنظمتها الجنائية وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر والمغرب كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على أمن المنطقة المغاربية[2]

اولا- التحالف بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة:

سبق للارهابي "مختار بلمختار" أمير "كتيبة الملثمين" أن أقام شبكة من العلاقات مع جماعات الجريمة المنظمة العبر وطنية النشطة على محور "موريتانيا- الجزائر- النيجر- مالي، وبالأخص منها المختصة في تهريب السجائر المقلدة[3].

تمثلت أوجه التعاون بين تنظيمه الإرهابي وشبكات الجريمة المنظمة أساسا في[1]:

[1] -تداعيات الازمة الليبية على الصعيد الدولي انظر على الرابط التالي: *www.startimes.com/f.aspx?t=33733818*

[2] -تداعيات الازمة الليبية تثير قلق الدول الافريقية العربية.المغرب العربي ليبيا اانظر على الرابط التالي: www.alarabiya.net

[3] -تداعيات سياسية وعسكرية في الصراع الدائر في اليبيا انظر على الرابط التالي: www.swissinfo.cho/ara/

- ضمان تأمين عبور قوافل السجائر المقلدة على بعض المناطق الصحراوية بمالي والنيجر وموريتانيا والجنوب الجزائري.
- فرض الضرائب ورسوم العبور على شكل الجزية نظير السماح لقوافل تهريب السجائر من العبور على المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعة الإرهابية.

يؤكد المدير التنفيذي لـ"ديوان الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات والوقاية من الجريمة"على وجود علاقات قائمة بين الجماعات الإرهابية وشبكات ترويج الكوكايين في الساحل الافريقي: «يمر الكوكايين عبر غرب إفريقيا آتيا من أمريكا الجنوبية لتستغله "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" للاتجار به. تم تسجيل عبور كمية معتبرة من الكوكايين من غرب إفريقيا نحو أوروبا الغربية سنة2014... وسع "ت.ق.م.إ" السيطرة على تهريب الكوكايين الذي يمر عبر الساحل الإفريقي لتمويل عملياته ضد أهداف غربية...فقد استطاع أن يـُؤَّمِن مصدرا للتمويل بتوفيره الحماية لعمليات تهريب المخدرات، وتأمين إيصال شحناتها عبر طرق تهريب السلع في المنطقة شاسعة الامتدادات لتسويقها في إسبانيا وإيطاليا»

تشير "الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات" إلى أنه لـ 60% من الجماعات الإرهابية النشطة بالساحل الإفريقي، لها علاقات صلة وتعاون مع الجماعات العبر قارية لتهريب المخدرات.

يعتبر الخبير الفرنسي في الشبكات العبر قارية لتهريب المخدرات "آلانآنتيل-Alain Antil" أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أحد أهم الفواعل المؤمِّنة لخطوط نقل المخدرات في الساحل الإفريقي فهو يشير إلى ضلوعه في: تأمين مرور جميع عمليات التهريب للكميات المعتبرة من الكوكايين القادمة من أمريكا اللاتينية عبر مسالك صحراوية من مالي إلى المغرب مرورا بالجزائر.

تداعيات حفتر تطال منطقة المغرب *www.alaraby.co.uk/.../8af6d507-2f2f-4ba7-94b2-ec8f19e10b82*

[1]-العربي انظر على الرابط التالي:

ثانيا- تهديدات الجريمة المنظمة العابرة للحدود :من أهم هذه الجرائم التي تمثل مصدر خطر على الأمن في المنطقة الإرهاب، الاتجار بالأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية[1].

ثالثا الرهانات الأمنية الكبيرةالناتجة من تداعيات الأزمة الليبية

- ضرورة توفير إمكانيات مادية وبشرية استثنائية لتأمين الحدود، وتحمل أعباء ضعف الأطراف الجوارية المقابلة في تأمين الحدود المشتركة.

- تكثيف جهود منع دخول الأسلحة للحيلولة دون المتاجرة بها، وتأمين عدم وصولها إلى الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية.

- مضاعفة حماية وتأمين حياة الأجانب الغربيين المتواجدين المنطقة لعدم تعرضهم للاختطاف أو الاغتيال من طرف الجماعات الإرهابية.

- التصدي لكل اختراق للحدود، والتحكم في كل نزوح غير شرعي للأفراد .

- مستلزمات التعامل مع التواجد العسكري الأجنبي على المنطقة[2].

[1]- سراج دانيال .مرجع سابق ص8

[2]- د.أحمد (ادريس)، الأزمة الليبية و تداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، عدد 06، سبتمبر 2011، ص8

المبحث الثاني : التداعيات ألاقتصادية والسياسية على المنطقة المغاربية.

على الرغم من أن الاهتمام ينصب على الوضع الأمني للازمة الليبية إلا أن الانعكاس السلبي لها طال الجانب الاقتصادي والسياسي والدي ينعكس بدوره على الوضع الاجتماعي للمنطقة

المطلب الأول: تداعيات الاقتصادية

أولا مشكلة اللاجئين و العمالة المغاربية :

تعتبر ليبيا قبلة لعمالة أقطار المغرب العربي واندلاع الأزمة بها أضطر بهذه العمالة إلى العودة إلى أقطارها الأصلية مما سيشكل أعباء إضافية سياسية واقتصادية على هذه الأقطار التي تعاني أغلبيتها من بطالة متفاقمة [1]وعليه فان تداعيات الوضع الأمني في ليبيا تلقي بضلالها على الاقتصاد المغاربي وقد زادت موجات هروب الليبيين والعمالة المغاربية من الجحيم الليبي في تعقيد الامور ولاسيما في منطقة المغاربية ففي تونس تشهد المعابر الحدودية في كل من مدينتي الذهبية وراس الجدير بين الحين والأخر حالة احتيقان نتيجة إصرار بارونات التهريب على تجاوز الحدود الجمركية بالقوة وهو ما يضطر الحكومة التونسية إلى تشديد الحصار على تدفق السلع بين البلدين بما في ذلك الشركات الحاصلة على رخص تصدير وزاد هذا اجراء من تعميق الأزمة الاقتصادية بين الجانبين خاصة الجانب التونسي والذي تأثر كثير من الوضع في ليبيا بالأخص من الانهيار الاقتصادي هناك[2] وكذلك تواصل موجة اللجوء بالآلاف هروبا الى تونس مما يزيد من الضغط على الاقتصاد التونسي بشكل مباشر وحسب الأرقام الرسمية لوزارة التجارة تراجعت المبادلات التجارية الثنائية بين تونس وليبيا بأكثر من 75 بالمئة نتيجة التوقف الكامل لأنشطة أكثر من مؤسسة تونسية كانت تعمل بصفة كلية مع السوق الليبية كما قامت أكثر ألف شركة بإعادة برامجها التصديرية والإنتاجية التي كانت موجهة في العادة نحو طرابلس بسبب الأوضاع الأمنية حيث قال رئيس الغرفة التجارية التونسية الليبية على ذوادي في تصريح له في مجلة "العربي الجديد" ان التراجع

[1]-مجموعة الخبراء الليبيين. الازمة وتداعياتها على منطقة المغرب العربي . نفس المرجع .ص5

[2] - محمد السومي الدوادي، فجوة الامن ، تداعيات انفجار الاوضاع في ليبيا، مجلة السياية الدولية ،ع، 197،(القاهرة: جويلية 2014) ،97،ص.132.

المسجل في التبادل التجاري بين البلدين قد لا يتجاوز ال150 مليون دولار شهريا مشيرا الي ان قطاعات السياحة والصناعة والصحة تعد من اكثر القطاعات تضررا مضيفا ان الوضع في ليبيا اثر بشكل كبير علء مئات الشركات التونسية لافتا الانتباه إلى أن المؤسسات الاقتصادية التي تتعامل مع السوق الليبية تبلغ حوالي 1300 شركة كما ذكران إغلاق الموانئ والمطارات وتدميرها بصفة تكاد تكون كلية قلص بشكل كبير التجارة والمبادلات الرسمية بين البلدين لصالح التهريب الذي بقى يشكل الخط الناشط من الجهتين[1] كما يتحمل الاقتصاد التونسي مئات الآلاف من اللاجئين والعمالة ممن فقدو مواطن عملهم في ليبيا بالإضافة إلى قرابة مليوني ليبي يقيمون في تونس منذ ثورة ليبيا 2011 وهو ما يزيد من تأزم الوضع الاقتصادي في تونس حسب الخبير الاقتصادي معز الجودي.الذي أشار إلى إقامة قرابة مليوني ليبي كما أضاف لمجلة"العربي الجديد "أن الأرقام الرسمية أكدت تراجع القدرة الإنتاجية في تونس على امتداد ثلاث سنوات الماضية كما أدى وجود مليوني ليبي في زيادة الطلب على حساب العرض ما نتج عنه ارتفاع في نسبة تضخم أسعار المستهلكين ووفق الصرف المركزي التونسي فان معدل التضخم ارتفع الى 5.5 بالمئة في جانفي 2015 مقابل 4.8 بالمئة في ديسمبر 2014 [2] أما بنسبة للمغرب تعتبر قضية الجالية المغربية في ليبيا من بين الملفات الشائكة، التي تتهدد الرباط خاصة أن جالية المغرب في ليبيا تعد الأكبر لها في الدول العربية، وتشير إحصائيات وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية المغربية إلى أن عدد أبناء جاليتها هناك يصل إلى 69 ألف مواطن ومواطنة (45 ألف رجال و 23 ألف نساء) وفق إحصاء عام 2012، بالإضافة إلى المغاربة المقيمين بشكل غير قانوني والذين لا يتوفر إحصاء دقيق بشأنهم وفي السياق نفسه، كشف وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية المغربي، عبد السلام الصديقي أن "وزارته سجلت عودة عدد من الأسر المغربية من دول عربية من بينها ليبيا".

---

[1]-العربي الجديد السيسي يدعوا لتدخل عاجل في ليبيا -*www.ennaharonline.com*

[2] - تداعيات الاوضاع السياسية على الامن الاقتصادي أنظر على الرابط التلي:

tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=98

وأضاف الوزير المغربي في تصريح خاص لمجلة "العربي الجديد" أن "وزارته لا تتوفر حالياً على برنامج لإدماج العائدين إلى المغرب، إلا أنها ستعمل على الإعداد للأمر من خلال الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتشغيل التي تعدها الوزارة، والتي ستعلن عنها خلال سبتمبر المقبل".

واتفق خالد الشكراوي -أستاذ بمعهد الدراسات الإفريقية في الرباط- مع رأي الوزير الصديقي قائلاً: "الجالية المغربية القاطنة في ليبيا تشكل هاجساً لدى السلطات المغربية، خصوصاً في ظل احتمال عودتهم إلى المغرب". وأضاف أن "الأخطر من ذلك هو عودة بعض الشباب الذين سبق لهم أن انخرطوا مع مجموعات مسلحة.

أما بنسبة للعمالة الأجنبية بليبيا فهي تنحدر من عدة بلدان أفريقية وآسيوية ومن أوروبا الشرقية , في حين تظل النسبة الأكبر للعمال من مصر وتونس والسودان وتشاد و النيجر، خاصة وأن عضوية ليبيا في اتحاد المغرب العربي وفي الاتحاد الأفريقي كانت تسمح بدخول المغاربيين والأفارقة إلى ليبيا دون تأشيرة[1]

ثانيا: النفاقات الجزائرية لحماية الحدود:

إن الأزمة الدائرة في ليبيا، والتي عصفت بالنظام السابق و زعيمه معمر القذافي، والتي ألقت ولا زالت تلقي على دول الجوار ومنها الجزائر عدة مشاكل وتهديدات حقيقية وخطيرة في نفس الوقت على امن المنطقة، هذا ما حتم و فرض على دول المنطقة أعباء جديدة عن طريق التحرك و اتخاذ جملة من الإجراءات للحفاظ على أمنها و إيجاد استراتيجيات و خطط شاملة التي تكفل تحقيق ذلك.إذ أعلنت الجزائر عن خطة لتطوير قواتها وشراء تجهيزات متطّورة لمراقبة الحدود. وفي هذا السياق، تم رفع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية إلى 15 مليار دولار تقريبا في قانون المالية التكميلي، أي بزيادة 6مليارات دولار عن الميزانية السنوية المبدئِ ية التي قّررها قانون

[1]- حفتر تطال المغرب العربي ، انظر الرابط التالي: www.alaraby.co.uk/.../8af6d507-2f2f-4ba7-94b2-ec8f19e10b82

المالية لعام 2011، حيث وصلت ميزانية الدفاع إلى أكثر من 631 مليار دينار، وهو ما يعادل 9 مليار دولار، فيما بلغت ميزانية الداخلية أكثر من 425 مليار دينار، أي 6 مليار دولار[1].

كما قامت الجزائر بحشْد قوات ضخمة من الجيش والدّرك وحرس الحدود قُرب الحدود المشتركة مع ليبيا. وقال مسؤولون حكوميون، إن الوضع الجديد على الحدود الجنوبية الغربية، فرض على وزارتْي الدفاع والداخلية، تخصيص موازنة إضافية لم تكُن متوقّعة لإعالة وإسكان عشرات الآلاف من الجنود وعناصر الدرك والشرطة وأعوان الحماية المدنية، الذين نُقِلوا إلى الحدود مشتركة مع الليبية.، لمواجهة المتطلّبات الأمنية الجديدة التي فرضتها الحرب في ليبيا والأوضاع المتدْهورة في منطقة الساحل والصحراء،وخاصة لتشديد المراقبة ومنع تسلل المحسوبين على تنظيم القاعدة في البلاد الإسلامية[2]،

ثالثا: التأثيرات الاقتصادية لإغلاق السوق الليبية أمام البضائع التونسية

تشكل ليبيا سوقا أساسية للبضائع التونسية، واندلاع الأزمة الليبية يجعل تونس تخسر هذه السوق الهامة، في وقت هي بأمس الحاجة إليها، مما سيضاعف من مشاكلها

كما أن هذه الأزمة سارعت بغلق الباب أمام المواد التونسية نحو ليبيا و أثرت الأزمة الليبية بشكل مُباشر أيضا على الاقتصاد التونسي الذي خسر ما قيمته 5 مليار دولار في السنوات الأخيرة. .

التقديرات التي تّم إعدادها مع البنك الدولي تُفيدُ بأنّ ما يجري في ليبيا يُؤثُر على الناتج المحلي التونسي بنقطتين سواء بشكل ايجابي أو سلبي،ُضيفا أنّ استقرار الوضع في ليبيا سيمنحُ الاقتصاد التونسي جرعة من الانتعاش وتحقيق نقطتين في الناتج المحلي بغضّ النظر عن السياسة الاقتصادية لحكومة تونس. .

وأكد المصدر ذاته أنّ الناتج المحلي التونسي سيفقُد نقطتين إذا ما تواصلت الأزمة الليبية في الفترة المُقبلة،ُستغربا من تجاهل المُجتمع الدولي لهذه المخاطر وتغاضيه عن دعم الاقتصاد التونسي.

---

[1] - لحضر موساوي، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني، (مذكرة ماجستير،العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009-2010).ص49

[2] - - لحضر موساوي، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني,مرجع سابق ,ص50

كما يذكر أنّ تدهور الوضع الأمني في ليبيا وإغلاق المجال الجوي أثّرا بشكل كبير على الاقتصاد التونسي والتبادل التجاري بين البلدين. .

وهو ما سينعكس على الوضع الاجتماعي والسياسي، ويزيد في إمكانيات تعثر مسار التحول الديمقراطي لغياب المناخ السياسي والاجتماعي المساعد على ذلك[1].

رابعا: تدهور الاوضاع في ليبيا واثرها على سياحة في تونس:

كما أن للتطورات السريعة والخطيرة للوضع في ليبيا تأثيرات سلبية على تونس خاصة سياحيا.ان تدهور الأوضاع الليبي، من شأنها أن تؤثر على سياحة في تونس خاصة وأنها تعتبر مورد اقتصادي هام بالنسبة لتونس وان تأزم الأوضاع في ليبيا يخلق نوع من الخوف حيث يتخوف المهنيون في القطاع مما قد يحدث من خلط لدى السياح الأجانب وخاصة الأوربيين منهم، بين الأوضاع في ليبيا وتونس. وأثبتت التجارب السابقة أن الحديث عن وضع أمنى غير مستقر واضطرابات في ليبيا يؤثر بالضرورة على تونس.ويشير هنا الحبيب بوسلامة نائب رئيس الجامعة التونسية للنزل إلى أن الوضع الأمنى في ليبيا ينعكس بالدرجة الأولى على توافد السياح من الأسواق السياحية الأوروبية كالسوق الفرنسية والإيطالية و الإنجليزية. وربما تثار مخاوف من توجيه دعوات جديدة من السفارات الأوربية في تونس لرعاياهم بعدم زيارة الجنوب التونسي وحتى المناطق السياحية التي قد تشهد توافد لاجئين ليبيين إذا لم تستقر الأوضاع.ومثل هذه الدعوات أو التطورات غير المرغوب فيها قد تؤثر سلبا على ذروة الموسم السياحي ويعول عليه المهنيون كما الحكومة الحالية في تأمين عائدات لتغطية العجز في موازنات المالية العمومية لا سيما وأن مؤشرات الموسم والحجوزات تشير إلى أنها إيجابية ومشجعة إلى حد الآن.وكان محمد على التومي رئيس الجامعة التونسية لوكالات الأسفار قد توقع سابقا تسجيل زيادة في نسبة حجوزات الموسم السياحي الحالي ما بين 5 و15 بالمائة مقارنة بالسنة الماضية على نتائج الموسم السياحي الحالي،لكنه صرح في المقابل أنه يجب متابعة الوضع عن كثب في انتظار ما ستؤول إليه الأوضاع.تجدر الإشارة أيضا إلى أن المخاوف على

[1]-مجموعة الخبراء المغاربيين, مرجع سابق,ص6

الموسم السياحي تشمل أيضا السوق السياحية الليبية المهمة للسياحة التونسية وربما تواصل الأوضاع المتوترة أو تطورها إلى الأسوأ سيؤثر حتما على توافد الليبيين لتونس كسياح وقد يتوافدون لاجئين ما يعنى المزيد من العبء على تونس في هذه المرحلة الدقيقة والظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد[1].

المطلب الثاني: تداعيات السياسية على المنطقة المغاربية.

إذا كانت كل المؤشرات السياسية والمعطيات العسكرّية من جهة والمواقف الدولّية من جهة أخرى تدلل على أنّ مرحلة نظام القذّافي في حكم المنتهية واقعيًّا، فإن المرحلة المقبلة من تاريخ الدولة الليبية لا تزال غير واضحة المعالم، لعدم وجود قّوة عسكرّية ليبّية منظّمة واضحة الولاء، أو وجود ت رتيبات سياسّية قانونية جّدية لمرحلة ما بعد القذافي، خاصّةً فيما يتعلّق بشكل النّظام السياسي المقبل، وهو ما يجعل الوضع في ليبيا مرشح لعدم الاستقرار، انطلاقا من الاعتبارات التالية[2]:

أ. تأثير انعدام تقاليد العمل السياسي في ليبيا:

عاشت ليبيا منذ عقود تحت نظام قل نظيره في الزمن المعاصر، حال دون قيام أي نوع من أنواع المؤسسات العصرية أو التنظيمات السياسية أو الاجتماعية أو المدنية كما أفرغها من النخب الثقافية التي قد تشكل مرتكزا للحياة السياسية والمدنية في المستقبل المنظور، مما يعني وجود فراغ كبير في الحياة السياسية والإدارية عند سقوط نظام العقيد القذافي، نتيجة عدم الخبرة السياسية والمهنية لدى من سيتولون تسير دواليب الدولة من بعده، وكذلك لحجم الفراغ الإداري لغياب المؤسسات الرسمية القادرة على تسيير شؤون الدولة، مما سيعقد ترتيب أوضاع ليبيا ويجعلها تترنح لفترة طويلة نسبيا مفتوحة على كل الاحتمالات.

ب. احتمالات الحرب الأهلية:

[1]-خيري عمر, ق**افاق التحول السياسي في بلدان شمال افريقيا"**, منشورات الاهرام, ص 20

[2]- مجموعة الخبراء المغاربيين، مرجع سابق ،ص6،5

رغم اعتراف العديد من الدول بالمجلس الوطني الانتقالي ممثّلاً للشّعب الليبي وإجراء الاتّصالات معه، وتقديم هذا المجلس لخارطة طريق، تعد بإقامة حكومة تصريف أعمال بعد سقوط القذافي، والدعوة لمؤتمر وطني لإعداد دستور ليبي جديد في غضون أربعة أشهر، إلاّ أنّ الكثير من الغموض لا يزال يكتنف مستقبل ليبيا بعد سقوط نظام القذافي؛ خاصّةً أنّ أفكار المجلس وبرامجه لم تحصلْ على توافقٍ وإجماع وطني ليبي، خصوصًا في بعض مدن الغرب والجنوب الليبي، إضافةً إلى وجود تباينات سياسّية عدّيدة بين المجلس الوطني وائتلاف شباب 17 فبراير، واتّحا د شباب الثورة وغيرهما من المبادرات الوطنّية، مما قد يؤدي إلى تحول هذا النزاع إلى حرب أهلية، خاصة في ظل عدم حسم المعركة لأحد أطراف الصراع على المدى القصير، مع عدم استبعاد حصول تلك الحرب حتى بعد سقوط نظام القذافي.

ت. الافتقار الشديد إلى المؤسساتية:

تمّزت ليبيا في عهد القذافي بغياب دستور يشكل مرجعية لكل القوانين و البنى التنظيمية والمؤسسية والسياسية في الدولة، ينظم علاقات السلط ببعضها البعض، وكذلك الغياب شبه التام لكل البنية البيروقراطية المؤسّساتية إضافةً إلى غيـ اب البنية السّياسية والاجتماعّية خارج النّظام، من أحزاب ونّقابات وغيرها من مؤسّسات المجتمع المدني. ويشكّل هذا تحدًّيا كبيرًا للمجلس الوطني خلال المرحلة الانتقالّية لجهة إنضاج مؤسّسات سياديّة كالجيش الوطني والأمن والمؤسسات العمومية المختلفة، إضافةً إلى تهيئـة مناخ سياسي يسمح ببلورة الأفكار السياسّية على اختلاف التوّجهات؛ وبما يساهم في توفير البيئة اللازمة لتشكيل التكوينات المنظّمة بمختلف تسمياتها في مرحلة ما بعد سقوط نظام العقيد القذّافي.

انطلاقا من المعطيات السابقة، يتضح أن الوضع الليبي مرشحا لعدم الاستقرار، وهو ما ينطوي على العديد من المخاطر بالنسبة لمنطقة المغرب العربي، خصوصًا تأثيره المباشر على التحول الديمقراطي الجاري في بعض أقطارها، وتتجلّى هذه المخاطر في ما يلي:

1 . إرباك وضعية التحول الديمقراطي الجارية في تونس:

رغم قيام الثورة الشعبية في تونس وإسقاط نظام الاستبداد بها، إلا أن مسار التحول الديمقراطي بها ما يزال متعثرا لهشاشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يعني أن عدم الاستقرار بليبيا سيزيد من أرباك الوضع في تونس المرتبك أصلا، خاصة في حالة استمرار الحرب الأهلية في ليبيا، للقرب الجغرافي والتداخل الاجتماعي والتأثير الاقتصادي المتبادل.

2 . تعلل بعض الأنظمة بما هو جاري في ليبيا من أجل تعطيل مسار التحول الديمقراطي:

من المعروف أن مسار التحول الديمقراطي في الجزائر متعطل منذ تسعينات القرن الماضي ومتعثر في المغرب الأقصى منذ عقود، إذ لم يشهد تسارعا بعد التعديلات الدستورية الأخيرة، ويعرف انتكاسة في موريتانيا منذ انقلاب 6 اوت2008، مما يعني أن عدم استقرار الأوضاع في ليبيا، سيشكل مبررا لهده الأنظمة غير الراغبة في إجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية، في تعطيل مسار التحول الديمقراطي في أقطارها.

كما بات واضحا أن تنظيم القاعدة في الساحل يبذل قصارى جهده وما يتوفر عليه من وسائل وأجهزة وآليات إلى إضعاف وتمزيق السياسة الجزائرية، نظر التشابك العلاقات وعمق الروابط بين مختلف مكونات النسيج الاجتماعي في المنطقة وبلدان المغرب العربي. ونظر التناقضات شتى المجموعات النشطة في المنطقة بسبب انتماءاتها القبلية المختلفة وتوجهاتها السياسية المتصادمة و مرجعياتها الإيديولوجية المتباينة، فإن من المتوقع أن تنشب صراعات وتحدث مواجهات بين بعض هذه المجموعات والتي قد تتطور إلى نزاعات بينية حادة وحتى إلى حروب أهلية دامية من شأنها أن تدخل المنطقة في دوامة عنف وخيمة العواقب وسيئة الأثر على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي في المنطقة المغاربية

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة للأزمة الليبية.

مع الأحداث المتوترة والمتواترة بشكل سريع يصعب تحديد سيناريو بعينه كوضع مؤكد حدوثه على الأقل في المستقبل القريب، وهو الأمر الذى سيجعل من السهل التفكير في عدة سيناريوهات قد تتمخض الأحداث عنها قريبا

المطلب الاول: السيناريو الاول استقرار الاوضاع والتحول الى نظام ديمقراطي.

هناك العديد من المؤشرات التي تدفع الى التفاؤل بان ليبيا بعد سقوط القذافي ربما تتحول الى نموذج ديمقراطي جديد يحتذى به في المنطقة العربية مع مرور الوقت خاصة عندما تنهي عهد الديكتاتورية وتستوعب وتثبت الديمقراطية، ومن هذه المؤشرات ما يلي[1]:

-توحد رأي أعضاء المجلس الوطني الانتقالي وأتباعه من المقاتلين وكذلك المنشقين من النظام السابق بالإضافة الى غالبية المواليين للقذافي بشأن وحدة ليبيا.

-ان غالبية القبائل بما فيها مجموعة كبيرة من القذاذفه تريد انهاء حكم معمر ولعل اكبر دليل على ذلك هو انشقاق قذاف الدم احد ابناء عمه واحد اكبر الموالين الي نظامه سابقا وايضا انشقاق الكثير من السياسين والضباط الى صفوف الثورة وهم من جميع القبائل، وكذلك تشكيلة المجلس الوطني الانتقالي التي تتضمن وزراء سابقين ومعارضين قدامى يمثلون التيارات المختلفة منها القومية العربية والإسلامية والعلمانية والاشتراكية ورجال الأعمال.

-ان ليبيا تتميز بالتجانس عرقيا ومذهبيا ودينيا مما قد يجعلها أكثر اتفاقا.

[1]- وليد السكران،دولة الديمقراطية ام دولة العسكر،انظرالى الرابط التالي : http://www.libya-al youm.com/neus/index.php ?id :21ftetid8532

-ان اعضاء المجلس الوطني الانتقالي هم من القانونيين والمحاميين والاساتذة الجامعيين، ويبدو ان تقسيمهم للمهام المنوطة بهم يتضح انه يغلب عليها التكنوقراط في قيادة هذه المرحلة الحساسة مما سيكون له الاثر الكبير في استيعاب جميع الليبيين دون النظر الى الخلفيات الذهنية للحقبة السابقة.

-الانضباط الكبير الذي اظهره المقاتلون بينما كانوا يجتاحون القرى والبلدات حتى وصولوهم إلى طرابلس في نهاية الامر واعلانهم انهم سينضمون للوحدات التابعة للجيش والشرطة لضمان وحدة ليبيا والدفاع عن اراضيها.

-ان الكثير من المقاتلين متعلمون وهم من الأطباء والمدرسين والمحاسبين والمهندسين ويمثلون جميع القبائل والمناطق, ومن داخل ليبيا ومن المهاجرين توحدوا من اجل ليبيا لذلك من المرجح أن يدعموا الاستقرار في البلاد.

-الاهتمام العربي والغربي بأمن ليبيا حيث تم الكشف عن تقرير بريطاني اعتبر بمثابة خارطة طريق رسمت لما بعد نظام القذافي تقوم على الاحتفاظ بالبنية الأمنية الحالية لتجنب سيناريو انهيار أجهزة الدولة كما حدث في العراق وسقوطه في براثن الفوضى, وذلك بالتزامن مع كشف صحيفة "ديلي ميل" أن لندن ستنفق 20 مليار جنيه إسترليني، أي ما يعادل نحو 32 مليار دولار لهذا الهدف.

-توالي اعتراف الكثير من الدول بالمجلس الوطني الليبي وهذا قد يكون من العوامل المساعدة في عملية الاستقرار السياسي والدعم اللوجستي الامني لها.

-المساهمة المالية العربية والغربية لليبيا ورفع القيود عن الاموال المجمدة لإعادة اعمارها.هذا السيناريو المتفائل بمؤشراته قد يؤدي الى تحول ديمقراطي طالما حلم به الليبيون وهو نظام حكم جمهوري نيابي والمتابع لجدول

اعمال المجلس الوطني المعلن يجد ان خطواته على الارض تتجه نحو هذا السيناريو، ولكن هناك تحديات وصعوبات قد تحول دون تطبيق هذا السيناريو ويمكن ان تكمن في أحد بعض هذه الاحتمالات[1]:

الاحتمال الاول :القيام بحل الهياكل القائمة للجيش والشرطة مما قد يسبب الفراغ الامني والسياسي، ونعتقد ان هناك تجربة سابقة في العراق وربما سيتفادى ابناء الثورة تلك النقطة الا ان اجبرتهم الظروف على ذلك الخيار المر.

الاحتمال الثاني :تنحي المجلس الانتقالي او انفراط عقده لأي سبب ما مما قد ينعكس سلبيا على نتائج الثورة.

الاحتمال الثالث :التخوف من الانقسام بين الثوار حول الاحقية بنسب الانتصار بالثورة لأي طرف فهي ثورة الشعب الليبي كله وكل المناطق دون استثناء.

الاحتمال الرابع :انتهاك حقوق الانسان وتأسيس قاعدة تقول إن أي شخصا كان يعمل مع القذافي لا يمكنه العمل مع الثورة. وهذا خطأ فادح سيقود الى الانتقام وردة الفعل المضادة بالتالي الانتقال من نظام ديكتاتوري الى نظام مماثل.

الاحتمال الخامس :ترك السلاح وعدم جمعه من الثوار الذين لا ينتسبون الى اية مؤسسات عسكرية منظمة قد يساهم في عدم الاستقرار وتقويض فرص استتباب الامن

تنظيم الشؤون السياسية و القانونية، وتعتبر صياغة الدستور من أهم المراحل و الخطوات التي من خلالها يتحقق سيناريو قيام دولة ديمقراطية في ليبيا أو فشلها، وذلك لأن الدستور هو المحدد و المنظم.

كما يمكن تحقيق هذا السيناريو إذا ما توفرت الاعتبارات التالية[2]:

1- حسين خلف موسى،الثورة الليبية وسيناريوهات المستقبل،انظر الرابط التالي:

http :www.elaph.com/vb/showthread.php.5003

[2]-زردومي علاء الدين ،لمرجع سابق،ص ص 151-152

- ✓ **وجود إدارة مؤسساتية لمرحلة ما بعد ألقذافي.**

بما أن المجلس الانتقالي يعتبر السلطة السياسية و القانونية الوحيدة الممثلة لليبية داخليا و خارجيا بعد سقوط نظام ألقذافي، فإنه يجب خلق العديد من المؤسسات السياسية التي يمكن اعتبارها حديثة في النظام الليبي نظرا لطبيعة الهيكلة المؤسساتية التي كانت مطبقة في فترة حكم ألقذافي، وذلك يكون من خلال التواصل بين القوى السياسية في ليبيا باختلاف إيديولوجياتها و توجهاتها السياسية سواء كانت مركزية أو فدرالية، مع تطوير ثقافة ديمقراطية، فلا يمكن أن تسود ديمقراطية حقيقية إذا كانت عائدات النفط والغاز تذهب إلى خزينة الحكومة من دون رقابة.

- ✓ **بناء مؤسسة عسكرية ونزع السلاح.**

إذ أن مدخل الاستقرار في ليبيا هو بناء مؤسسة عسكرية، التي بدورها ستساهم بشكل جوهري في ترسيخ الاستقرار و رسم ملامح بارزة لكيان الدولة،و طمأنة الشعب للمستقبل الديمقراطي للبلاد، إضافة إلى نزع السلاح و دمج الميليشيات المسلحة في المجتمع المدني و المؤسسة العسكرية وذلك عبر حزم من السياسات الاقتصادية و السياسية وذلك للحيلولة دون تحول السلاح إلى مصدر رزق لحامليه في ليبيا، ولذلك فإن تأسيس الجيش الوطني أو المؤسسة العسكرية و هيمنتها على القوة أمر ضروري في ليبيا، و لا يقل دوره عن دور باقي المؤسسات السياسية و القانونية.

تنظيم انتخابات رئاسية و تشريعية :

إذ تعد هذه الخطوة من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها في ليبيا، وذلك لوضع أسس الدولة ورسم الخطوط العريضة لملامح هده الدولة و شكلها و اتجاهاتها،وتمثل هذه العملية المخاض الفعلي لمستقبل الديمقراطية في ليبيا وبدون نجاح هذه العملية لا يمكنا لوصول إلى دولة ديمقراطية، ويتم هذا إذا ما توفر عدد من الشروط من أهمها[1]:

الأحزاب و الجماعات المحلية :

إذ يعتبر إيجاد أحزاب سياسية في ليبيا فاعلة ونشيطة ومدركة لمتطلبات المرحلة الانتقالية من الصعوبات و في نفس الوقت من الميكانيزمات التي إذا فعلت ولعبت دورها، سوف تؤدي إلى خلق جو من الديمقراطية، وذلك من خلال نقل التنافس السلطوي بين القبائل و الميليشيات إلى عمل سياسي منظم داخل أحزاب تضبطها أسس و قوانين، وهي التي تقوم باختيار الأشخاص الأكفاء الذين من خلالهم يمكن الوصول إلى انتخابات مولدة لدولة يحكمها القانون ولها مؤسسات ذات طابع ديمقراطية

❖ **اختيار حكومة انتقالية و مجلس خاص للترتيب للانتخابات** :

وهذا يعتبر من الشروط الأساسية للوصول إلى نتيجة هي قيام انتخابات تخرج ليبيا من المرحلة الانتقالية، وذلك يكون حسب شروط و معايير خاصة و يكون محدد بفترة زمنية معينة و ذلك لكي تكون هذه العملية قانونية و منظمة، ومن الشروط الواجب توفرها في هذه الحكومة أن تكون تشمل أشخاص لهم كفاءة و مصداقية و لهم الخبرة اللازمة في التسيير و التدبير وهم الذين يقومون بتسيير البلاد و اختيار أعضاء اللجنة التحضيرية للانتخابات و خاصة انتخاب مجلس النواب الذي يعتبر أهم المؤسسات في النظم الديمقراطية.

❖ **وضع وصياغة دستور** :

[1]-زردومي علاء الدين،المرجع السابق،ص153

فالدستور هو النقطة الجوهرية التي من خلالها يقوم تنظيم الشؤون السياسية و القانونية، وتعتبر صياغة الدستور من أهم المراحل و الخطوات التي من خلالها يتحقق سيناريو قيام دولة ديمقراطية في ليبيا أو فشلها، وذلك لأن الدستور هو المحدد و المنظم للأطر المؤسساتية داخل الدولة، ومن خلاله يمكن جمع جميع الاقتراحات التي تجعل التيارات الداخلية في الدولة متفقة إلى حد كبير على نظرة واقعية للحياة التشاركية، مما يسمح بتمثيل جميع القبائل و الأقليات و يخلق حلقة أكبر للحوار و بعيد عن استخدام الأسلحة.

وإذا تحقق سيناريو قيام دولة ديمقراطية في ليبيا على المدى القريب أو البعيد فإن ذلك سوف يكون وفق احتمالين هما[1]:

الاتجاه الإسلامي :

فالدور الذي ستلعبه الحركات الإسلامية في ليبيا سيكون دورا محوريا و محركا رئيسيا لتحديد لشكل الديمقراطية في ليبيا فتيار الإخوان المسلمين المعروف بالتنظيم له حظوظ كبيرة في الوصول إلى السلطة و إذا تحقق هذا الاحتمال سيكون شكل الدولة في ليبيا إسلامي يستند إلى الشريعة الإسلامية و مبني على قاعدة التعددية و الشورى و أن الحاكم ليست له سلطة مطلقة.

الاتجاه العلماني :

و هو الاتجاه الذي يدعوا إلى إقامة دولة مدنية في ليبيا، ويندد باختطاف الديمقراطية تحت مسمى إسلامي و استخدام سطوة الدين على العامة و التظاهر بالديمقراطية للوصول إلى السلطة و إذا تحقق احتمال وصول هذا الاتجاه إلى السلطة سيكون شكل الدولة مؤسساتي على أسس غربية مع اختلاف و هذا الاحتمال هو الأكثر ترجيحا في السيناريو الديمقراطي.

[1]-يوسف محمد صواني،ليبيا بعد القذافي الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي، مجلة المستقبل،العدد395،جانفي 2011

المطلب الثاني :السيناريو التقسيم:

هذا الاحتمال ربما مستبعد وغير مرحب به لدى جميع الليبين تقريبا الا انه في حال تردي الاوضاع قد يكون المخرج من تلك الأزمة

سبق أن جربته ليبيا من قبل ويعرف بالتقسيم الفيدرالي، ويعني تقسيم ليبيا إلى عدد من المناطق، تسيطر عليها ميليشيات، وذلك بإحياء نظام ما قبل عام 1191 خلال الحكم الملكي للبلاد، حيث كانت ليبيا مقسمة إلى ثلاثة أقسام" :طرابلس في الغرب "و"برقة في الشرق "و"ف ا زن "في الجنوب الغربي، ولعل الاختلافات العميقة بين القبائل، وصعوبة التوصل إلى اتفاق مشترك حول خارطة طريق موحدة للخروج من تلك المرحلة الانتقالية هو العامل الأهم في وضع الدولة الليبية أمام هذا الاحتمال، أو على الأقل الإبقاء على دولة ضعيفة تتعدد فيها م ا ركز القوى.ويغذي هذا السيناريو استمرار التطاحن اولا قتال القبائلي، وتصاعد حدة الصراعات المسلحة وبما يدعم تكرار سيناريو العراق والسودان في ليبيا، إذ يمكن النظر إلى إعلان إقليم" برقة "إقليم فيدرالي باعتباره خطوة تمهيدية للانفصال في المستقبل للسيطرة على أكثر من % 21 من النفط الليبي بدعم من القوى الخارجية في ظل إعلان ما يسمى بحرس المنشآت النفطية، عن إمكانية تواصل تصدير النفط لحسابهم الخاص بعيد ا عن طرابلس، ويكرس لذلك أيض ا تعثر جهود بناء جيش وطني ليبي وأجهزة أمنية تفرض هيبة الدولة وسيادتها، إذ أنه وفق ا لمنظمات حقوقية غربية فإن أكثر من % 21 من السلاح بيد الميليشيات المسلحة في الشرق الليبي[1] .

والسيناريو المتوقع لتقسيم ليبيا إلي دويلات يمكن أن يكون كالتالي:

دويلة برقة, وعاصمته بنغازي وهو إقليم جبلي مطير وخصب في أطرافة الشمالية ويمتد من الشرق إلي الجنوب الغربي من البلاد ويتجاور مع مصر والسودان وواجهته الشمالية هي البحر المتوسط.

[1]- كامل خالد الشامي،اصبح السيناريو تقسيم ليبيا جاهز التنفيد، رأي اليوم صحيفة عربية مستقلة 3ماي2015

دويلة طرابلس في الغرب وهي تضم العاصمة طرابلس والكثير من المرافق الحكومية ومراكز الخدمات الطبية والتعليمية ومراكز المواصلات والميناء والمطار , وهي مركز تجاري رئيسي لليبيا, بالإضافة إلي مراكز السيطرة والتحكم , وحدودها مع تونس والجزائر

وبالطبع إذا فقدت الدولة هذين الإقليمين الهامين فسيكون من السهل الانقضاض علي بقية أنحاء البلاد وتقسيمها إلي دويلات, وفي إقليم فزان الذي تزيد مساحته عن 600,000 كم2 سوف يكون هناك دويلات أقل شأنا مثل: دويلة سبها في الجنوب ودويلة مرزق ودويلة غات في الغرب علي حدود الجزائر وغيرها من المناطق الصحراوية, ولكن لن يكون لهذه الدويلات الصحراوية أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والسياسية نظرا لطبيعتها الصحراوية وبعدها عن المراكز الحضارية في الشرق والغرب, وسوف تبقي دويلات فزان متناحرة فيما بينها نظرا للطبيعة القبلية السائدة فيها التي تغلب عليها الصفة القتالية, وسوف تتحول إلي صومال الصحراء الكبري, وسوف تتحرك حينها تشاد للاستيلاء علي منطقة أوزو التي تحدها والتي تدعي السيادة [1].

[1] - د. خالد الشامي، هل اصبح سيناريو تقسيم جاهز للتنفيذ، انظر على الرابط التالي: .www.raialyom.coml§p=165012

المطلب الثالث: سيناريو عدم استقرار الاوضاع في ليبيا ونشوب حرب أهلية

هناك العديد من الآراء المتشائمة حول المستقبل الاني لليبيا بعد سقوط القذافي فهناك من يرى بان مقاتلي الثورة الذين توحدوا للإطاحة بالنظام قد يواجهون خطر الانقسامات فيما بينهم حول المكاسب السياسية والمصالح الاقتصادية والحصص النفطية وذلك لاعتبارات قبلية وكذلك ايدولوجية مما سيؤدي الى الفوضى وغياب الادارة الفعالة لقيادة البلاد للخروج من ازمتها مما قد يشعل اتون الحرب الاهلية. وبالتالي فان ذلك سيترتب عليه اعباء اقتصادية نتيجة للضرر الذي سيتعرض اليه القطاع النفطي اما لتوقفه او لغياب العمالة المؤهلة لتشغيله.

ويعتقد إن ما يعزز هذا الرأي هو غياب دور مؤسسات الدولة والمركزية لنظام القذافي وتعزيز الدور القبلي في عهده وانتشار السلاح بعد سقوط نظامه مع المقاتلين الذين لديهم الكثير من الحماس لكنهم يفتقرون إلى التسلسل القيادي والخبرة العسكرية التي ربما تجعلهم أكثر ميولا الى ولاءاتهم القلبية والايدولوجية أكثر من الوطنية[1].

ويرى البعض انه من المؤشرات التي قد تنذر بوقوع ذلك السيناريو هو زعمهم مشاركة افراد من تنظيم القاعدة مع المقاتلين وايضا التوجس من انتهاكات حقوق الانسان والتصفيات التي قد يتعرض لها أتباع العقيد معمر القذافي وردة الفعل العكسية اتجاهها وكذلك اعلان المجلس الانتقالي الليبي من الان التنحي عن السلطة في فترة أقصاها ثمانية أشهر بعد سقوط النظام قبل معرفة نتائج الثورة بالإضافة إلى عدم وضوح رؤية مستقبل مشاركة حلف الناتو في مستقبل ليبيا خاصة وان مدة تفويضه من قبل مجلس الامن ستنتهي اواخر شهر سبتمبر ومهامه جوية ومحددة بحماية المدنيين من بطش كتائب القذافي. فبسقوط النظام السابق وفلوله هل سيستمر الناتو في توفير تلك الحماية. وما مدى شرعية هذه المهمة بزوال اسبابها. وماهي نوعية المشاركة القادمة؟[2]

[1] المسلحة في ليبيا،انظر الرابط التالي: -ميلاد الحارثي،سيناريوهات Http// :diae.net/6707

[2] -عبد الاله بلقزيز، مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي،**مجلة المستقبل العربي**،ع39،نوفمبر 273

ويبدو ان واقعة اغتيال عبد الفتاح يونس القائد العسكري لقوات المعارضة والذي كان وزيرا للداخلية في حكومة القذافي في 28 يوليو وغموض ملابسات الحادث- فهناك روايات ذكرت بانه اغتيل بعد أن احتجزته عناصر من المعارضة لاستجوابه- ربما تعد من المؤشرات التي تعد مثالا لما يمكن أن يكون مطروحا في المستقبل حيث هناك مخاوف من حوادث مستقبلية مشابهة لمقتل يونس قد تؤدي الى ضعف وتفكك المجلس الوطني الانتقالي بحيث لا يمكنه وقف الانزلاق إلى دائرة العنف مع تنافس الفصائل المختلفة لتحقيق مكاسب سياسية وايدولوجية.

وكذلك من المخاوف التي قد تعزز ذلك السيناريو هو اعتماد المجلس الوطني الانتقالي على مقاتليه نظرا لخشيته من استمرار افراد قوات النظام السابق ومن ثم استبعادهم عن المرحلة الجديدة مما قد يحدث فراغا امنيا كما حصل في العراق عام 2003 بعد سقوط بغداد حيث أعلنت السلطات الامريكية حل القوات المسلحة العراقية ووزارتي الدفاع والاعلام الى جانب عدد من المؤسسات الامنية الاخرى، مما أحدث فراغا في السلطة أدى إلى اضطرابات استمرت أثارها حتى يومنا هذا[1]. وفي حال حدوث هذا السيناريو فانه يمكن أن يكون هناك أحد الاحتمالات التالية:

1التأخير في ملئ الفراغ السياسي :وذلك راجع إلى الإخفاق في إيجاد مؤسسات سياسية وأمنية قوية في مقابل الانتشار الكبير للسلاح، والتوسع في إنشاء الكتائب العسكرية والأمنية، ما يساهم في بروز الخلافات أو يضاعف من خطرها، وهذا إذا لم تظهر بوادر معالجة حقيقية لها عبر إستراتيجيات وخطط قابلة للتطبيق، و يمكن اعتبار ذلك من أبرز إخفاقات التي ستواجه المكتب التنفيذي أو من يكون بعده من الحكومة الانتقالية، إذ تشير المعلومات الأولية أن من ينتسبون للكتائب الأمنية داخل المدن يفوقون في عددهم عناصر الأمن الوطني والأمن الوقائي بعدة أضعاف، بل إن دور الكتائب غير المعترف بها من قبل دائرة الداخلية

[1]-صالح الخثلان ،بعد القذافي الطريق مازال طويلا،**مجلة العرب الدولية**،ع1571،افريل2012،ص31

في المكتب التنفيذي يغلب على نشاط الأجهزة الرسمية في حفظ الأمن ومكافحة الجريمة وملاحقة رجال النظام مع ملاحظة أن العشرات من تلك الكتائب لا تعرف الحكومة الانتقالية عن نشاطها وعدد أفردها وتسليحها إلا القليل[1]

2بروز الجهوية و القبلية :وهذا ما يظهر بشكل واضح منذ سقوط النظام السابق، ومن أهم مظهرها ارتفاع أصوات المتحدثين باسم مناطقهم و قبائلهم، والتنافس بينهم فيما يتعلق بدور كل منطقة أو قبيلة في الثورة، ما يجعل هذا الوضع قد يتطور إلى التصادم والمواجهات المسلحة بين العديد من الخروج بقرارات توافقية يتطلب فترة زمنية كبيرة وذلك لأخذ رأي جميع الاطراف و موافقتها .

3بقايا النظام السابق :إذ يعد المتورطون مع النظام السابق و الموالين للقذافي و عائلته عاملا من عوامل التنازع من خلال إثارتهم الخلافات وعدم رضوخهم للحكومة الإنتقالية، ودعم بعض المجموعات المسلحة لبث الفوضى، وذلك بدعوى المقاومة المستمرة، مما يجعل من عملية دمج هؤلاء في النظام الجديد مخاطرة وسبب لسخط الشارع، لكن نبذهم يمثل عامل توتير وخلق جيوب تحارب محاولات بناء نظام سياسي جديد في ليبيا، إلا أن تهمة التورط مع النظام السابق قد تستعمل أيضا بين القوى المتنافسة على السلطة لإقصاء الخصوم، خاصة أنهم يمثلون غالبية الموظفين في قطاع الدولة خلال عهد القذافي .ورغم حدة هذا النزاع سيكون من الصعب على القادة الجدد معالجة هذا الإرث، .وتبدو التصريحات والممارسات الرسمية حياله غامضة أحيانا ومتناقضة في أحيانا أخرى[2]

4إنتشار الميليشيات المسلحة :فتشكيل المجموعات العسكرية على أساس مناطقي لدواعي الحرب التي فرضها النظام السابق سيساهم في عرقلة عملية الاندماج خاصة وان الحكومة الانتقالية لا تستطيع السيطرة على الثوار ونزع السلاح[3].

---

[1]-عبد الله بلقزيز، المرجع السابق،ص.125.

[2]-زردومي علاء الدين ،المرجع السابق،ص149

[3]-خير الدين حبيب واخرون، الربيع العربي الى اين افلق جديد للتغير الديمقراطي،مركز دراسات الوحدة العربي، 2011،ص 273

من خلال هذا الفصل نستخلص أن حالة الانفلات الأمني التي صاحبت القتال بين المليشيات والتسليح العشوائي الذي أدى إلى وجود السلاح وانتشاره بصورة كبيرة وغير مسبوقة في المجتمع بإضافة إلى انتشار الجماعات المسلحة شكل خطرا حقيقيا محدِقا بالأمن منطقة المغاربية هذا بإضافة إلى خلق اعباء اقتصادية على دول المنطقة لحماية حدودها من خطر جارتها ليبيا، اما في نهاية الفصل نستخلص ان الوضع في ليبيا مرهون بثلاث سيناريوهات وهي **السيناريو الاول استقرار الاوضاع والتحول الى نظام ديمقراطي، السيناريو التقسيم، سيناريو عدم استقرار الاوضاع في ليبيا ونشوب حرب أهلية**

الخاتمة

الخاتمـــــــــة:

تتميز ليبيا بموقع استراتجي مهم جعلها دولة مستهدفة وأن نظام العقيد معمر القذافي الذي امتاز خلال فترة حكمه التي دامت 42 سنة، بتوجهاته و هيكلته و مؤسساته بالخصوصية الفريدة مقارنة بباقي الأنظمة، ومركزية إصدار و اتخاذ القرار في شخص معمر القذافي، مما جعل ليبيا و نظامها الجماهيري نظاما فرديا و دكتاتوريا أدى إلى دخول ليبيا في أزمات و صراعات داخلية بتغيب المعارضة و خارجية مع الدول الغربية، وهذا ماسهم بشكل مباشر في خلق البيئة الملائمة لإنتشار الفوضى بمجرد إيجاد السبب الذي تمثل في الانتفاضة الشعبية، التي كان لها دور كبير في تحريك العداءات الداخلية و الخارجية، و التي استغلت لإفقاد النظام شرعيته وثانيا الأوضاع في ليبيا منذ اندلاع الأزمة في 17 فيفري 2011 وسقوط النظام و قتل قائده القذافي، و ما خلفه من تحديات ومشاكل جمة تواجهها القيادة الجديدة في ليبيا، أهمها و أخطرها التحدي الأمني الداخلي الذي يتجلى في انتشار السلاح في كل ربوع ليبيا لدى جميع أطياف المجتمع وتهريبه على الحدود، سيطرة الميليشيات، الاقتتال الداخلي والانتهاكات المستمرة جراء ضعف النظام القائم وكذلك محاولة تقسيم البلد إلى دويلات أو فيدراليات.مما أثر على المنطقة المغاربية سلبا وكنتاج لما تم طرحه يمكننا استخلاص بعض النتائج والتأكيد على عدد من من الحقائق المتعلقة بلبحث، وذلك كما يلي : أن هناك العديد من الدوافع و الأسباب الظاهرية و الخفية التي أدت لنشوب الأزمة، ومن بين أبرز هذه الأسباب الكبت والحرمان الذي عاشه الشعب الليبي خلال فترة حكم القذافي2 ان التدخل الأجنبي كان له دور كبير في إسقاط النظام القذافي في ليبيا و أن التدخل ساهم و بشكل كبير في دعم و مساندة قوات

المعارضة للسيطرة و التغلب علىقوات النظام وذلك من خلال الدعم الجوي وحتى الميداني و لولا التدخل لما تمكنت المعارضة من إسقاط النظام

وأما فيما يتعلق ما بعد 17 فيفري 2011 فقد شهدت هذه المرحلة تطورا و استفحالا للتهديدات التقليدية التي عرفتها المنطقة من قبل كالجريمة المنظّمة المرتبطة بالمتاجرة بالأسلحة ، المتاجرة بالمخدّرات و المتاجرة بالبشر ، جراء ما أفرزته هذه الأزمة من انتشار رهيب للسلاح و تنوعه و بكميات مذهلة ووصوله إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وزعزعته ليستقرار ، فكلها عبارة عن تهديدات حقيقية و خطيرة على الأمن المغاربي.

وهذا ما فرض على المنطقة أعباء جديدة للحفاظ على أمنها و الدفاع عليه، عن طريق اتخاذ إجراءات و إيجاد استراتيجيات و خطط شاملة التي تكفل تحقيق ذلك.

كما توصلنا في نهاية البحث إلى ان مصير ليبيا بعد القذافي يبقى مرهون لتوقعات و فرضيات تلعب فيها مخلفات الأزمة دورا أساسي و خاصة منها القبيلة و الميليشيات العسكرية و الحكومة الإنتقالية و الدول الأجنبية، وأن أي مصير و مستقبل لليبيا ما بعد القذافي مرتبط و مرهون بهذه العناصر

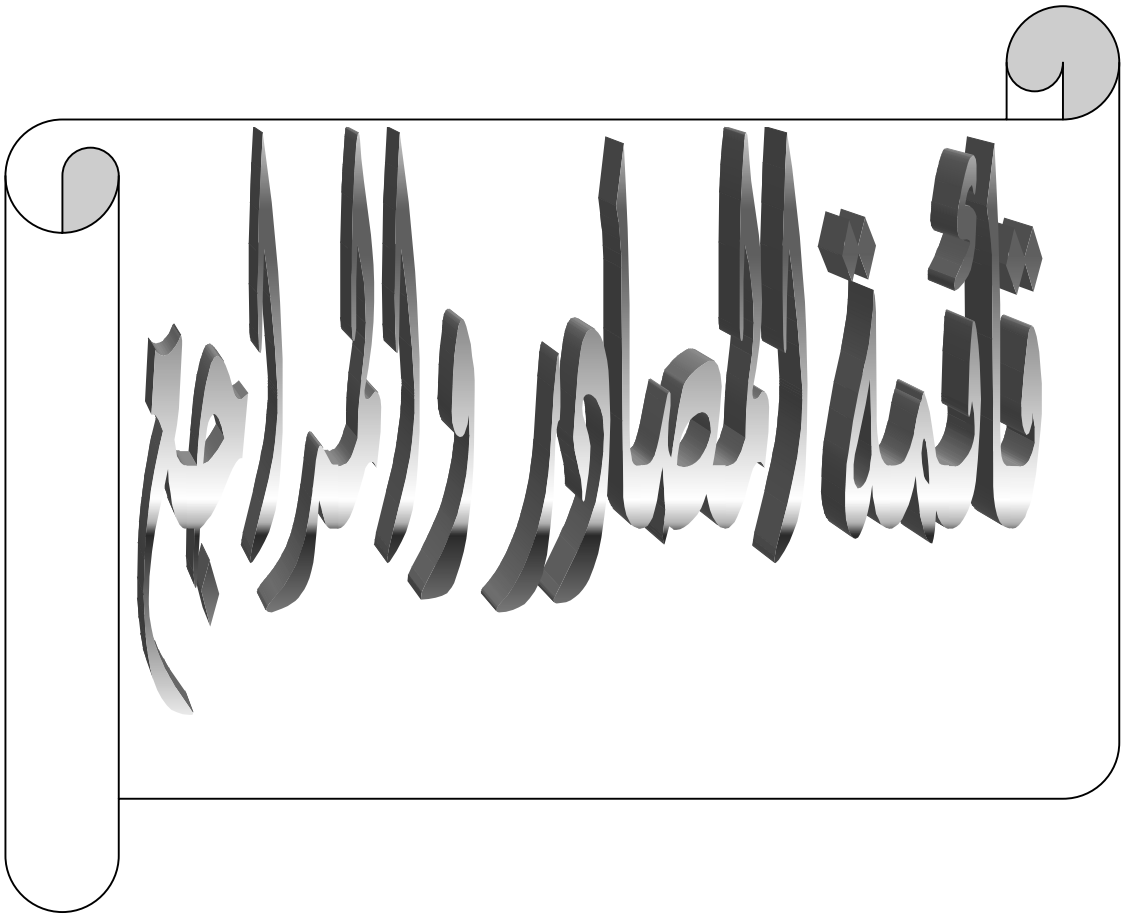
قائمة المصادر والمراجع

الفهرس